



مركز البحوث والدراسات

بعد الثورة الشعبية اليمنية

إيران والحوثيون

مراجع ومواجع

أحمد أمين الشجاع

www.albayan.co.uk


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بعد الثورة الشعبية اليمنية

إيران والحوثيون .. مراجع ومواجع

الطبعة الأولى

ح مجلة البيان، ١٤٣٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشجاع، أحمد أمين

بعد الثورة الشعبية اليمنية: إيران والحوثيون.. مراجع ومواجع.

/ أحمد أمين الشجاع. - الرياض ١٤٣٤هـ

٢٥٤ص، ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٣-٣٥-٨١٠١-٦٠٣-٩٧٨

١- اليمن - تاريخ - الثورات ٢-الحوثيين - اليمن

أ. العنوان

ديوي ٩٥٣٢, ٣٢٠ ١٠٨٩٥/ ١٤٣٤

رقم الإيداع: ١٠٨٩٥/ ١٤٣٤

ردمك: ٣-٣٥-٨١٠١-٦٠٣-٩٧٨



بعد الثورة الشعبية اليمنية

إيران والحوثيون..

مراجع ومواجع

بقلم: أحمد أمين الشجاع

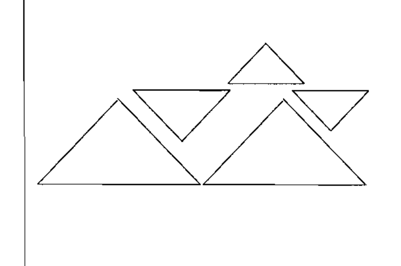
باحث وكاتب في مركز الجزيرة للدراسات والبحوث

صنعاء





المقدمة




رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تمر اليمن حالياً بمرحلة بالغة التعقيد والخطورة سياسياً واقتصادياً وأمنياً واجتماعياً، وكذلك فكرياً. وتعتبر الثورة الشعبية التي انطلقت ضد النظام السابق في فبراير ٢٠١١م من أهم المحطات السياسية التي شهدها اليمن في العصر الحديث.

وكغيرها من الثورات الشعبية -التي شهدتها بعض الدول العربية في العامين ٢٠١١م و٢٠١٢م- أفرزت الثورة في اليمن تحولات جذرية في المشهد السياسي، ومن أبرز هذه التحولات سقوط نظام الرئيس السابق علي عبدالله صالح، وتغير خريطة التحالفات السياسية، والصراعات المسلحة بين أطراف سياسية كانت في السابق متحالفة فيما بينها، إضافة إلى زيادة التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية بكل تناقضاتها، وتأثيرها المباشر على المسار السياسي والواقع اليمني بعمومه.

والأخطر من ذلك كله هو أن تأتي هذه التطورات في ظل أزمات مزمنة تعانيها اليمن؛ فهناك أزمة القضية الجنوبية، وفي الشمال أزمة الحركة الحوثية، وهناك أزمة تنظيم القاعدة، والأزمة الاقتصادية، والتوترات السياسية، والفوضى الأمنية.

كل هذه الأزمات تصاعدت حدتها خلال الثورة الشعبية التي أصبحت مهددة بانحراف مسارها من حراكٍ شعبيٍّ تجاه نظام مستبد فاسد إلى مطية تستغلها أطراف داخلية وخارجية لتحقيق مصالحها التي ستكون قطعاً ضد مصلحة اليمن وأبنائه.

وفي هذا الكتاب سنتحدث عن إحدى هذه الأزمات الخطيرة، ألا وهي الأزمة الحوثية التي يعانيها اليمن منذ حوالي ثمانية أعوام.

مرت أزمة حركة الحوثية بمراحل تطور متصاعدة، وبلغت ذروة خطورتها

مع قيام الثورة الشعبية؛ فلم تعد خطورتها مقصورة على معاقلها الرئيسية في جبال محافظة صعدة ووديانها، بل أصبحت تشمل شتى أنحاء اليمن فكرياً وأمنياً.

إن ظاهرة "الحوثية" التي شغلت الرأي العام اليمني والإقليمي، ظاهرة تستحق النظر والبحث والدراسة؛ لكونها تمثل تهديداً جديداً يضاف إلى جملة التهديدات التي تستهدف ثوابت الأمة ووحدتها ونسيجها الاجتماعي استناداً إلى رؤية دينية منحرفة وعصبية طائفية مقيتة وسلوك يذهب للعنف في التعامل مع المخالف.

وإيماناً منا بأهمية الموضوع فقد تتبعنا -باختصار- أبعاد الظاهرة فكرياً وسياسياً، ومسارها منذ نشأتها إلى واقع الصراعات المسلحة الذي تخوضه اليوم ضد كثير من الأطراف اليمنية السياسية والاجتماعية والدينية.

إننا أمام واقع شارك الجميع في تشكيله؛ ومن ثمَّ فإننا نتحمل جميعاً مسؤولية معالجته، وثقتنا في رحمة الله أن تشمل عباده، وأن تردهم للصواب حكاماً ومحكومين، بحجم معرفتنا بقدرة الله التي لا يقف إزاءها شيء.

فإن إراقة الدماء في الأمة ليس في صالحها، ولا تسر إلا أعداء أمتنا. غير أن الشهادة للمسيء بإساءته والمخطئ بخطئه واجب مهما كلف الأمر؛ حتى لا تتكرر الزلة وتتعاظم الفتنة ويغيب الحق.

إن أرض اليمن والمجتمع اليمني المسلم موصوف بأجمل أوصاف العقل والروح والنفس.. فهم الأرق أفئدة والألين قلوباً والأفقه والأحكم.. فـ"الإيمان يمان".

وكم نحن بحاجة إلى أن نوصد أبوابنا في وجوه المتآمرين علينا من أعدائنا الخارجيين أو الداخليين، وأن نضع خلافاتنا التاريخية على بساط الحوار الصريح والنقاش الموضوعي الصحيح، وأن نأخذ منها العبر والدروس، وأن نقيس كل تجاربنا الفكرية والمذهبية والسياسية بمقياس الدِّين الرباني. فقد جربت اليمن منذ القرون الأولى لعهد الإسلام التناحر والقتال حتى كان ذلك هو المشهد الغالب عليها لألف عام أو يزيد، وطمَّع المحتلين فيها، وأوهن من عزم أهلها وإرادتهم؛ حتى سقطوا فريسة للأجنبي يصنع منهم العملاء، ويتخذ منهم الأيادي التي تطعن الجسد الذي تنتمي له.

ويتوزع هذا البحث على أربعة محاور:

يتطرق الأول منها لأهم جوانب نشأة الحوثية وتطورها، ومسار الصراعات المسلحة التي خاضتها؛ لتتحول -عبر ستة حروب طاحنة- إلى قوة مذهبية سياسية مسلحة على غرار (حزب الله) لها القدرة في فرض نفسها على الواقع اليمني.

كما نتناول في هذا المحور الجانب العقائدي والفكري للحركة، ودوره في صياغة المشروع الحوثي لتحويله إلى أداة إيرانية تسعى بواسطتها إلى تحقيق طموحاتها الدينية ومطامعها السياسية في اليمن.

ويستعرض الثاني الظاهرة الحوثية في مرحلتها الجديدة التي ظهرت مع قيام الثورة الشعبية في ٢٠١١م، حيث سنجد أن الحركة دخلت في مرحلة أكثر خطورة وجرأة، وكشفت عن غايات وأهداف لم تكن تبدها من قبل، فأخذت بالتوسع الكمي والنوعي على المستويات السياسية والجغرافية والفكرية، متلحّفة بدثار الثورة

الشعبية في محاولة لإخفاء حقيقة غاياتها المستقبلية، وتلميع تناقضاتها السياسية، وتزيين صورتها الطائفية. إلى جانب ذلك يستعرض الباب تطورات مسار العلاقة بين الحوثيين والقوى السياسية الأخرى في ظل التحولات السياسية التي يشهدها اليمن حالياً.

أمام المحور الثالث فيتحدث عن الدور الإيراني في اليمن وهو الدور الذي يعتبر المحرك والداعم الأهم والأساسي للأزمة الحوثية، ويشمل الحديث هنا واقع التدخلات الإيرانية وحقيقتها، وأهدافها، وأبعادها، ودورها السلبي في المشهد السياسي اليمني.

ويلخص المحور الرابع والأخير النتائج التي خلص إليها الكتاب، بالإضافة إلى جملة من التوصيات العامة في التعامل مع الأزمة الحوثية.

إنَّ هذا البحث رسالة للأطراف التي لا تزال تغمض عينها عن الخطر الداهم على نسيج المجتمع اليمني، فكرياً وعقدياً وطائفياً، وما يتبعه من جرائم ترتكب باسم المذهبية. وهو رسالة أيضاً للطرف الذي ارتضى لنفسه أن يركب لأجل مصالحه كل صعب وذلول، ومباح وممنوع، عليهم أن يراجعوا أنفسهم ويقفوا مع ذواتهم.. يحاسبوها ويحسبوا حساب المستقبل الذي يجرون البلاد والعباد إليه.

وهو -البحث- تنبيه إلى المقدمات والنتائج؛ لاتصال كل منهما بالآخر. لكنه في الوقت ذاته خطاب للمجتمع المسؤول أولاً عمَّا جرى ويجري وسيجري مستقبلاً. فهو الذي بيده القرار في أن يمضي في منحدر الهاوية الذي تجره إليه بعض القوى السياسية أو الأطراف الخارجية أو أن يعالج الواقع ويقف أمام مخططات التآمر أو

حماقات بعض القيادات.

وكلنا رجاء فيمن اطلع على البحث أن يتأمل، فما وجد في هذه الأسطر من خير ورشاد وحق قبل به، وما وجد فيه من شر أو بغي أو باطل رده، ورد علينا الإساءة بالإحسان، والكلمة بالكلمة والبرهان، وصحح لنا خطأنا الذي لم نتعمده وغلطنا الذي لم نقصده. فقلوبنا مفتوحة للجميع ونحن أهل للتوبة والتصحيح.

وعلى الله قصد السبيل، وإليه يرجع الأمر كله..

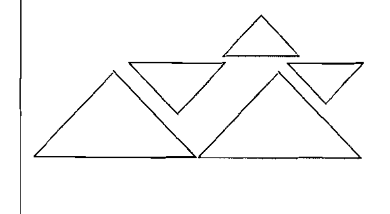
أحمد أمين الشجاع

كاتب وباحث

مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث – صنعاء.

صفر ١٤٣٤هـ الموافق ديسمبر ٢٠١٢م.

الحوثية..
النشأة والتطور





نشأة الحوثية وتطورها

بعد إعلان نجاح الثورة الإيرانية مباشرة (عام ١٩٧٩م) كانت المظاهرات المؤيدة للخميني تجوب شوارع صعدة في اليمن، بحيث استفزت هذه المظاهرات الحكومة، فقامت بحملة اعتقالات لإخمادها[١].

فكان أتباع الزيدية في صعدة ينظرون إلى هذه الثورة على أنها هبة سماوية لإنقاذ الكرامة الإسلامية في العالم، وأن الوقت قد حان ليتحرك المثقفون لنقل معانيها أو بصماتها وأفكارها كل حسب مقدار مسافته العقدية منها.

ولم يطل الوقت فقد بدأ أول تحرك مثمر ومدروس في عام ١٩٨٢م[٢]، على يد العلامة الزَّيْدِي صلاح أحمد فليتة[٣]، والذي أنشأ في عام ١٩٨٦م (اتحاد الشباب)، وكان من ضمن ما يتم تدريسه مادة عن الثورة الإيرانية ومبادئها، وتولى تدريسها محمد بدر الدين الحوثي شقيق حسين بدر الدين الحوثي الأكبر. وفي عام ١٩٨٨م تجدد النشاط بواسطة بعض الرموز الملكية التي نزحت إلى المملكة العربية السعودية عقب ثورة ١٩٦٢م، وعادوا بعد ذلك، وكان من أبرزهم العلامة مجد الدين المؤيدي،

---

(١) انظر مقال سمير رشاد اليوسفي، صحيفة (الجمهورية) الرسمية، في ٣٠/٦/٢٠٠٧م.

(٢) أكد هذه الحقيقة وزير الداخلية اليمني الأسبق رشاد العليمي، في خطاب له أمام البرلمان، بقوله: إن الحركة الحوثية بدأت منذ عام ١٩٨٢م إبّان الحرب العراقية الإيرانية، وأن خلاياها تشكلت بين عامي ١٩٨٣م و١٩٨٤م بدعم إيراني، وأنها قامت بأعمال إرهابية في تلك الفترة.

(٣) وافته المنية في ٢٠/٥/٢٠٠٨م.

والعلامة بدر الدين الحوثي.

بقدوم عام ١٩٩٠م كانت الأحداث المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط تصب في صالح الزيدية في اليمن. منها توقف الحرب العراقية الإيرانية، بحيث أنهى الموقف السلبي للحكومة اليمنية تجاه إيران بوصفها كانت تقف في صف العراق أثناء تلك الحرب. ومنها وفاة الخميني المتشدد سنة ١٩٨٩م، ومجيء الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني الذي حاول أن يقود إيران بسياسة "سلمية وديّة" مع العالم الإسلامي استلزمت تغييراً تكتيكياً في مبدأ تصدير الثورة، من التصدير العنيف إلى التصدير الناعم، وإن كان له الأثر نفسه أو أشد. ومنها قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، والتي أفرزت تحولات سياسية مهمة أساسها التعددية السياسية والفكرية والسماح بتأسيس الأحزاب.

استفاد ناشطو الزيدية الذين مالوا للتقارب مع إيران من هذه المستجدات واستغلوا الأنشطة الموجودة لبناء مشروعهم السياسي عليها. واتساقاً مع المناخ السياسي الجديد - الذي أقر التعددية السياسية - أُعلن أكثر من ٦٠ حزباً في اليمن تمثل جميع التوجهات القومية واليسارية والإسلامية والليبرالية، بينما تمثلت الأحزاب الشيعية في حزبي (الحق) و(اتحاد القوى الشعبية).

يقول محمد بدر الدين الحوثي عضو الهيئة الإدارية لمنتدى (الشباب المؤمن) وأحد المؤسسين له: إن المذهب الزيدي - وأبناءه - تعرض قبل الوحدة "لقمع رهيب"، "في محاولة جادة من قبل السلطة لطمس الهوية الزيدية".. مضيفاً بأنّه في ظل ذلك الوضع "لم يكن أحدٌ يفكر في أي نشاط سياسي لا سراً ولا علناً، بل

كانت قضية تدارك الفكر الزيدي وصيانته من أطماع الطامعين هي كل ما يفكر فيه المهتمون بالأمر"، وأنَّه "بعد تحقيق الوحدة في مطلع التسعينات، وبعد السماح بالتعددية السياسية.. رأى العديد من الآباء العلماء والشباب المستنير إنشاء حزب سياسي، سمي (حزب الحق)، برئاسة السيد العلامة مجد الدين المؤيدي، ونيابة السيد العلامة بدر الدين الحوثي إضافة إلى أمينه العام السيد أحمد الشامي"[(١)].

كما ظهر تنظيم (الشباب المؤمن) - الذي قام على بقايا تنظيم (اتحاد الشباب)- مع إعلان التعددية السياسية عام ١٩٩٠م. وبدأ نشاطه بإنشاء العديد من المراكز العلمية الصيفية التي تدرس العلوم الدينية والشرعية للمذهب الزيدي، بإشراف عدد من علماء الزيدية في محافظة صعدة، وترأسه آنذاك (محمد يحيى سالم عزان)، بوصفه منتدى ديني وثقافي ليس له علاقة بالعمل العسكري أو السياسي، بحسب بيان التأسيس.

ويؤكد محمد عزان - الأمين العام السابق لتنظيم (الشباب المؤمن) - أن (منتدى الشباب المؤمن) كان عبارة عن "مؤسسة تربوية ثقافية فكرية تُعنى بصياغة الشخصية الرسالية للشباب التي تؤدي دوراً دعوياً وثقافياً في الساحة"؛ ويضيف أن السبب في إنشائه "وجود مجموعة حلقات في المساجد وفي الهِجَر العلمية".. "فأحببنا أن نستخلص منها مدرسة موحدة يكون لها منهج مميز، ويكون لها نظم ولوائح تستطيع أن تجذب الشباب وأن تواكب العصر، فبدأنا بالفعل في ترتيب هذه المدرسة، واستنهضنا بعض الطلاب من خارج المحافظة، وكانت تقريباً فترة النشأة من ١٩٩٠م إلى ١٩٩٤م".

---

(١) موقع (المنبر) التابع لحركة الحوثي، في ٣/ ٩/ ٢٠٠٧م.

مرحلة التأسيس هذه، أعقبها - بحسب عزان - "مرحلة ازدهار منتدى الشباب"، وذلك من عام ١٩٩٤م إلى ١٩٩٦م[١]. وخلال تلك الفترة مثَّل (حزب الحق) الغطاء السياسي لـ(تنظيم الشباب المؤمن)؛ وقد ترشح حسين بدر الدين الحوثي - زعيم الحركة لاحقاً - عام ١٩٩٣م في الانتخابات النيابية عن (حزب الحق)، وفاز في الدائرة (٢٩٤) بصعدة.

إلا أنَّه في عام ١٩٩٥م خرج كثير من رموز حركة الحوثي ومنسوبي (تنظيم الشباب المؤمن) من (حزب الحق)؛ نظراً للخلاف الذي نشأ بين تيار العلامتين بدر الدين الحوثي ومجد الدين المؤيدي. هذا الانشقاق الذي طفا على السطح كانت له أبعاده الفكرية من ناحية، وأسبابه السياسية؛ حيث عمل نظام صالح على إضعاف خصومه وتشقيق أحزابهم. ولذلك جرى التحالف مع (المؤتمر الشعبي العام)، وترشح يحيى بدر الدين الحوثي عن المؤتمر في انتخابات عام ١٩٩٧م النيابية في الدائرة ذاتها[٢].

(١) الجزيرة نت، في ١٠/ ٤/ ٢٠٠٧م.

(٢) أكد وزير الدولة في حكومة الوفاق - حسن شرف الدين - أنَّ (حزب الحق) هو حزب الحوثيين بالأساس؛ لأنَّ من أسّس حزب الحق هو "السيد العلامة بدر الدين الحوثي وأولاده المجاهدون، وفي مقدمتهم السيد حسين بدر الدين"، حسب قوله. ولذلك قد يعود الحوثيون إلى (حزب الحق) مستقبلاً، ويفعّلوا عضويتهم التي جمدوها سابقاً، وفق اعتقاده. وأبان الوزير - والقيادي في (حزب الحق) - أن سبب تجميد الحوثيين لنشاطهم السياسي والحزبي منذ عام ١٩٩٥م هو قناعتهم بأن الظروف السياسية - في تلك الفترة - لا تهيئ للعمل السياسي والحزبي، خاصة أن الأمين العام السابق السيد العلامة أحمد الشامي رفض كافة الطلبات التي تقدم بها حسين الحوثي وزملاؤه لأجل الإصلاح وعقد المؤتمر العام للحزب، لأكثر من مرة. وأكد "أن الحزب كان يتعرض لمحاولات عديدة لخلخلته"، منها محاولات لتفريخه وأخرى لشق صفوفه بشتى الطرق، مشيراً إلى نجاح بعض الأطراف السياسية - من خارج الحزب - في ذلك من خلال تجميد بعض الأعضاء لعضويتهم، "خاصة أنهم وجدوا أنه ما من سبيل لتغيير الأوضاع في ظل استحواذ الأمين العام السابق على سياسة الحزب التي كانت تصب في خدمة النظام في ذلك الوقت". (٢٦ سبتمبر. نت)، في ٢١/ ١/ ٢٠١٢م.

وبحسب رواية محمد الحوثي؛ فإنَّ (حزب الحق) -الذي ضاقت السلطة به ذرعاً وعملت على تقويضه أو احتوائه أو تدجينه وبمختلف الوسائل والأساليب الماكرة- تمَّ اختراقه وزرع الفرقة والاختلاف بين بعض قياداته. ولمـَّا خيم اليأس من إمكانية تصحيح المسيرة وفق مشروع أهداف الحزب ولوائحه وبرامجه، كانت الاستقالة من الحزب هي الخيار الأسلم، بعد قناعة الفريق المستقيل بأن ديمقراطية السلطة لا تعدو كونها شكلية ومزيفة، وأن قيام حزب سياسي مستقل وفق الدستور والقانون غير ممكن أصلاً. واتجهت القيادة المستقيلة في محافظة صعدة للتعليم والتعلُّم والتأليف والتحقيق والأعمال الثقافية في ظل المؤسسة التربوية التعليمية التي أطلق عليها اسم (منتدى الشباب المؤمن)[1].

في هذه الأثناء تفرغ حسين الحوثي لزعامة (تنظيم الشباب المؤمن)، وتوسيع نشاطه في المحافظات الشمالية التي يغلب عليها الطابع الزيدي. وبالفعل ظهرت كثير من المراكز والفعاليات والأنشطة العلمية والثقافية والحركية للتنظيم في تلك الفترة، وحقق شعبية واسعة في الأوساط الزيدية في صعدة وحجة والجوف وعمران وصنعاء وذمار. وترافق مع هذا الانتشار ملامح عدة لوجود تغلغل إثني عشري في اليمن عموماً والحركة خصوصاً، منها:

- وجود شخصيات إثني عشرية من إيران والعراق في الوظائف التعليمية والصحية وغيرها.

- انتشار الكتب والمطبوعات والمنشورات الإثني عشرية التي بدأت مكتبات

(١) انظر المرجع السابق.

زيدية في بيعها.

- بروز المرثيات والصوتيات والشعارات الإثني عشرية في صفوف الحركة.

- إحياء الاحتفالات والمراسيم - التي لم تعرفها اليمن في عهود الزيدية - بشكل ملحوظ.

من هنا أقر حسن زيد - الأمين العام لحزب الحق - (الشباب المؤمن) بأنَّه توجهٌ لدفع الزيديين في محافظة صعدة نحو التطرف؛ وأن تأسيسه عام ١٩٩٢م بوصفه تياراً شيعياً جديداً في صعدة تحت اسم (الشباب المؤمن)، بزعامة محمد سالم عزان وعبدالكريم جدبان، اللذين يقال إنهما على اتصال وثيق بقادة شيعيين في إيران ولبنان، جذب إليه حوالي ١٥,٠٠٠ طالب في صعدة[(١)].

وبحسب محمد عزان شهدت الفترة ما بين عام ١٩٩٦م وحتى عام ٢٠٠١م انقساماً داخل الحركة انتهى لصالح حسين الحوثي. وفي عام ٢٠٠٢م ظهرت شعارات حسين الحوثي "الموت لأمريكا والموت لإسرائيل"، وشيئاً فشيئاً، وإذا بأنصاره يظهرون حالة من المبالغة في تقديس (مَلازِمه)[(٢)]، التي كانت تُفرغ من أشرطة صوتية. ونتيجة ذلك دخل الطرفان في نزاعات على المناطق التعليمية في محافظة صعدة، واستمر ذلك حتى وقعت الحرب الأولى[(٣)].

---

(١) شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، في ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٨م.
(٢) محاضرات مكتوبة على ورق يتم تصويرها وتوزيعها على الطلاب.
(٣) موقع قناة (العربية): في ١٧/ ٤/ ٢٠٠٧م.

استمر تحالف (تنظيم الشباب المؤمن) مع المؤتمر الشعبي العام حتى عام ٢٠٠٣م حين طفت خلافات سياسية بين الطرفين، وأدت إلى مواجهة مسلحة قُتِل على إثرها حسين الحوثي في ١٠/٩/٢٠٠٤م. ثمَّ خاضت الحركة بعد ذلك مع الدولة حروباً متتالية ظهرت خلالها بوصفها قوة عسكرية متنامية، وقوة طائفية ذات مشروع سياسي ومذهبي في آن معاً.

نخلص مما سبق أن حركة الحوثي نشأت وفق معطيات داخلية في إطار المذهب الزيدي، ومعطيات بيئية في نطاق اليمن، ومعطيات إقليمية تمثلت بقيام الثورة الإيرانية ونجاحها في تأسيس دولة (**إثني عشرية**) تبنت تصدير الثورة فيما بعد، وأنها مرت بمراحل وتقلبات في الانتماءات السياسية والولاءات الحزبية حتى استقوى عودها واشتد ساعدها وباتت حركة مستقلة لها وجودها العسكري ومشروعها السياسي الخاص.



العقائد والتصورات والرؤى

عند التطرق إلى موضوع الخلاف من عدمه بين الفكر الزيدي والفكر الحوثي فإنَّ ذلك يتم على أساس الفكر والمنهج، لا على أساس اعتبارات النسب أو الانتماء القبلي أو المناطقي أو الحزبي السياسي. والواقع أننا لا نجد خلافاً جوهرياً بين الزيدية والحوثية، حتى وإن أظهر الحوثيون تقارباً ملحوظاً مع المذهب الإثني عشري، وهذا ما حاولت السلطات الترويج له عبر تصريحات شخصيات مسؤولة في الحكومة اليمنية. يقول يحيى النجار - وكيل وزارة الأوقاف والإرشاد - رداً على سؤال حول الفكر الذي يحمله الحوثيون: إنه "من خلال متابعة هذه الجماعة منذ صيف ٢٠٠٤م وحتى اليوم، واستناداً إلى أدبياتهم ومَلازمهم وغيرها، فإنهم اعتنقوا المذهب الشيعي الإثني عشري الصفوي، وهو المذهب الذي لا تعرفه اليمن"[(١)]؛ وشبيه بهذا ما أجاب به وزير الأوقاف السابق -القاضي حمود الهتار- في حوار مع صحيفة (الوسط)[(٢)]، حيث قال: إن حسين الحوثي ووالده يحاولون "استنساخ الإمام الخميني ونهجه دون مراعاة لاختلاف الزمان والمكان والأشخاص"؛ منكراً أن تمُتّ الأفكار الواردة في مَلازم حسين أو على لسان والده إلى الزيدية بصلة. والشيء ذاته ورد في بعض تصريحات رئيس الجمهورية السابق، بالإضافة إلى مسؤولين آخرين.

(١) صحيفة (الشرق الأوسط): في ٢/ ٣/ ٢٠٠٧م.

(٢) صحيفة (الوسط): في ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٥م، وفي ذلك الوقت لم يكن الهتار قد تقلد منصب الوزارة، لكنه كان في لجنة الحوار التي شكلتها الحكومة للتحاور مع المعتقلين من عناصر القاعدة والحوثيين وإقناعهم بتغيير أفكارهم.

في المقابل تنفي قيادات حركة الحوثي أي تحول مذهبي لها عن الزيدية، ومن ذلك ما جاء في الحوار الصحفي الشهير الذي أجراه الأب الروحي للحركة - بدر الدين الحوثي - مع أسبوعية (الوسط)[١]، حيث أكد اعتقاده بأن الإمامة لا تكون إلا في "البطنين إذا كانوا مع كتاب الله، وكانوا مع صلاح الأمة، فهم أقوى من غيرهم في هذا الشأن"، نافياً أن يكون ابنه قد تجاوز المذهب الزيدي، ومستنداً في ذلك إلى ملازمه المنشورة. مفسراً في الوقت ذاته موقف علماء الزيدية من مسألة (البطنين) وابنه حسين بأنهم - حيث أفتوا بضلاله - "أتباع الدولة"، وخائفون منها.

الأمر ذاته أكده يحيى الحوثي - ابن بدر الدين وشقيق حسين وممثل الحركة في الخارج - حيث سئل عبر قناة (العربية)[٢] عن مدى خروج الأفكار الحوثية "من نطاق الزيدية إلى نطاق الإثني عشرية"؟، فأجاب بالنفي، مؤكداً بأنهم "زيديون ومن علماء الزيدية، وأسرتنا أسرة معتبرة في المذهب الزيدي".

وسئل المرجع الزيدي د. مرتضى المحطوري عن الحوثي الأب فقال: "بدر الدين قعد في إيران، وحاولوا أن يجعفروه بكل ما أوتوا من قوة، والرجل زيدي من رأسه إلى قدمه"[٣].

هذا التضارب في الرؤى حول عقيدة حركة الحوثي وتصوراتها، يفسره تأكيد القيادي في حركة الحوثي - علي العماد - على وجود اختلاف مذهبي بين الحوثيين وإيران مفسراً التوافق مع إيران بأنه "توافق ثوري فقط وليس مذهبياً"، مشدداً على

---

(١) في ١٩/ ٣/ ٢٠٠٥م.
(٢) في ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٥م.
(٣) صحيفة (الوسط) الأسبوعية: في ١/ ٢/ ٢٠٠٧م.

أن الارتباط الثنائي مع إيران لا يتعدى كونه "رؤية سياسية فكرية للعمل الثوري"[١].

أي أن الأمر لا يعدو عن كونه تقاطع مصالح أفضى إلى تقارب في الرؤى والأفكار، أو العكس؛ لذلك أقرَّ العلامة الزيدي محمد عبد العظيم الحوثي[٢] بزيدية بدر الدين الحوثي، لكنه - في الوقت نفسه - اتهم ابنه حسين بدر الدين وأتباعه بالخروج على الزيدية، بل الخروج عن الدين الإسلامي؛ نافياً أن يكون لهم مذهب[٣]!. وفي لقاء صحفي آخر أكد رغبتهم في الحكم، وأنهم لأجل ذلك "استغلوا المذهب الزيدي".. "الذي أرادوا أن يمثلوه"، مؤكداً أنهم "يريدون الحكم فقط، ولا يريدون إحياء المذهب،.. يريدون العبور إلى الحكم من أي جهة كانت"[٤]؛ معتبراً الجهاد ضدهم "أفضل من الصلاة وأفضل من جهاد اليهود"؛ لأنهم "أخبث من إسرائيل وأضر على الإسلام"[٥]. وفي بيان صادر عنه طالب "كل المؤمنين وكل من تربطه علاقة بالإسلام إلى الجهاد" ضد الحوثيين الذين وصفهم بـ"الفئة الباغية"[٦].

وباستقراء المواقف والآراء والأحداث يُتأكد أنه لا وجود لخلاف حقيقي بين حركة الحوثي وأصول المذهب الزيدي في مسألة الإمامة؛ باعتبار أن أغلب الزيدية يجعلها من أصول الدِّين لا من فروعه. بل إن الحركة تمثل رفضاً للمواقف "المتنازلة" التي عبرت عنها مرجعيات زيدية في (حزب الحق)، في بيان الإمامة الشهير الذي

(١) صحيفة (الشرق الأوسط): في ٢٢/ ٨/ ٢٠١١م.
(٢) أحد مراجع الزيدية في اليمن، والخصم اللدود لحركة الحوثي.
(٣) مقابلة مع صحيفة (الأهالي): في ٧/ ١٢/ ٢٠١٠م.
(٤) مقابلة مع صحيفة (الجمهورية) الرسمية: في ٩/ ١٠/ ٢٠١٢م.
(٥) مقابلة مع صحيفة (الأهالي): في ٧/ ١٢/ ٢٠١٠م.
(٦) صحيفة (أخبار اليوم): في ٥/ ١٠/ ٢٠١٢م.

حمل في ظاهره التخلي عن فكرة الإمامة، وجاء فيه: ".. وإذا كان كل ما جرى قد كان له مبرراته الزمنية وصيغته التاريخية البشرية السياسية؛ فإن الأمر يختلف في ساعتنا التي نحن فيها ويومنا الذي يجب فيه أن يكون الاهتمام بصلاح وإصلاح شؤون أمة الإسلام، واستقامة أمورها، وجمع كلمتها، ومحو محاولة التفاضل في صفوفها، وهو ما جهر به الإمام علي - رضي الله عنه - وهو يقول: والله لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين، والاهتمام بسلامتها يكون في نظر الإسلام فوق كل اعتبار، وهو ما تضافرت عليه الأدلة الشرعية وغفل عنها الكثير في أزماننا، وإذا كان القول بالإمامة يمس مصلحة المجتمع فهو قول باطل لا يلتفت إلى قائله، ولا يعول عليه ولا ندين به. فوجوب تنصيب الأمة رئيساً لها إنما هو لإقالة الحق ودفع الباطل وحماية بيضة الإسلام وجمع شمل الأنام، وهي أدرى بمصلحتها، ومن هذا المنطلق تكون الأمة هي المُفوَّض إليها أمرها تضعه حيث شاءت باختيارها، وباعتبار أن المؤمَّر عليها إنما هو وكيل عنها، فلا يتصرف بشيء من شؤونها إلا برضاها واختيارها"[1].

وعبر عنها أيضاً العلامة إبراهيم بن محمد الوزير[2]، في تصريح أدلى به لصحيفة (٢٦ سبتمبر) الرسمية، وجاء فيه: إن الولاية العامة حق للأمة تضعها في القوي الأمين، دون اشتراط لأي نسب، ودون أي حصر في أي عنصر أو سلالة... فليست محصورة في البطنين ولا في قريش. ومن الزيديين من يقول بهذا، وهم (السليمانيون)

(١) نقلًا عن: (خيوط الظلام.. عصر الإمامة الزيدية في اليمن)، عبد الفتاح البتول، مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر، ٢٠٠٧م، ص٣٥٥. وصدر البيان بتاريخ ١٢/ ١١/ ١٩٩٠م، ونُشر في صحيفة (الوحدة) الرسمية، العدد (٢٦٢)، في ٢٨/ ١١/ ١٩٩٠م. ونشرته صحيفة (الأمة) الناطقة بلسان حزب الحق، العدد (٢٦)، في ١٥/ ١٠/ ١٩٩٢م.
(٢) مرجع زيدي، وصاحب الامتياز لصحيفة (البلاغ) الزيدية والمقربة من الحوثي.

الذين يقولون بأن الولاية العامة شاعت في سائر المسلمين. وبعض الزيديين ذهبوا لاشتراط البطنين، مستدلين بأحاديث مروية عن النبي -صلى الله عليه وسلم- وليس فيها رغم صحتها قول صريح في حصر الولاية في البطنين، بل مبناها ومفهومها أعم وأشمل.. ولم تنفرد الزيدية بحصر الولاية في بعض المسلمين دون بعضهم، بل إجماع أهل السنة منعقد على أن الولاية العامة يجب أن تكون في قريش[١]. وقد أكد رأيه هذا في مقال بعنوان: (حصر الولاية العامة في البطنين خطأ)[٢].

وعبر عنها أيضاً المرجع الزيدي مرتضى المحطوري بقوله: "أهل السنة قاطبة يرون أن الخلافة محصورة في قريش، وعند الزيدية في ذرية الحسن والحسين، وهذا تراث أحترمه، أما في العصر الحديث فهو ما وصل إليه العالم المعاصر من النظام البرلماني والانتخابي والتسليم للشعوب للاختيار الحر لحكامها، وأنا أجد نفسي مع الصندوق الحر.. فكرة الزيدية في الحصر في البطنين نابعة من فكرة الحصر في قريش، وهذه الأفكار فرضتها الظروف، وإن دُعِّمت فيما بعد بأحاديث بلغت حد التواتر"[٣].

فالحركة الحوثية تمثل بطرحها حول مسألة الإمامة رؤية زيدية جارودية أصيلة، وتستند في مواقفها إلى هذا المنطلق، وما يظهر منها من مواقف قد تخالف ذلك ما هو إلا مجاراة للظروف السياسية، وأشبه بالتقية، وسيأتي بيان ذلك في موضعه.

غير أن المسألة الأخطر التي مثلت خروجاً لحركة الحوثي عن المذهب هي مقولات حسين الحوثي الناقدة لكتب أصول الفقه والتفسير وعلم الكلام الزيدية،

(١) صحيفة (البلاغ)، العدد ٦١١، في ٥/ ٤/ ٢٠٠٥م.
(٢) صحيفة (البلاغ)، العدد ٦٢٠، في ٧/ ٦/ ٢٠٠٥م.
(٣) (التغيير نت): في ١٨/ ٤/ ٢٠٠٥م.

واعتباره لها "ضلالاً كلها"، و"سبب الذلة والقعود التي ضُرِبَت على الزيدية"؛ وهو ما دفع بعض علماء الزيدية لإصدار بيان تحذيري لأبناء المذهب من ملازم حسين الحوثي وأتباعه، و"التي يصرح فيها بالتحذير من قراءة كتب أئمة العترة وكتب علماء الأمة عموماً، وعلى وجه الخصوص كتب أصول الدِّين وأصول الفقه"، واصفين آراءه بالضلالات والبدع، ومنبهين إلى "عدم الاغترار بأقواله وأفعاله التي لا تمت إلى أهل البيت وإلى المذهب الزيدي بصلة"[1].

رغم هذا الخلاف، ورغم عدم مشاركة التيار السياسي وغالبية المراجع الزيدية في حركة الحوثي المسلحة؛ إلا أن الواقع العملي يظهر مدى الالتقاء بين الطرفين في الغاية وإن اختلفت الوسيلة. فإذا كانت مطالب حركة الحوثي المسلحة نصت فيما نصت – بحسب ما نُشر[2] – على:

1. **صدور موافقة رسمية بتأسيس حزب سياسي مدني في ظل الدستور والقانون...**
2. **صدور قرار بإنشاء جامعة معتمدة لأهالي المنطقة في شتى المجالات المعرفية، وضمان حق أبناء المذهب الزيدي في تعلم المذهب بحرية في الكليات الشرعية.**
3. **إنشاء لجنة نزيهة لحصر الأوقاف الزيدية واستعادتها.**

---

(١) الموقعون: حمود بن عباس المؤيد، أحمد بن محمد الشامي الأمين العام السابق لحزب الحق، محمد بن محمد المنصور، صلاح بن أحمد فليتة، حسن محمد زيد الأمين العام الحالي لحزب الحق.

(٢) صحيفة (الوسط)، في ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٧م.

٤. إعادة اعتماد المذهب الزيدي والشافعي مذهبين رئيسيين للدولة، واحترام فكريهما والمناسبات المتعارف عليها تاريخياً.

٥. ضمان الحرية الفكرية وعدم التضييق على طباعة ونشر وتوزيع سائر أنواع الإنتاج الفكري والفني، وفتح منطقة صعدة للإعلام الخارجي والمحلي.

فإن المطالب ذاتها تبناها علماء الزيدية[١] في سبيل إيقاف الحرب ومعالجة الأوضاع في صعدة؛ بالإضافة إلى:

١. سحب جميع القادة المنتمين للتيَّار السلفي، وأن يستبدل بهم آخرون؛ ليكونَ ذلك عاملاً مُساعِداً لنشر السكينة في المحافظة.

٢. إعادة بناء المدارس الزيدية التي تم هدمها أثناء الحرب وبعدها.

٣. سحب جميع الخطباء السلفيين، وإعادة مساجد المنطقة إلى أبنائها.

٤. إعادة المراكز الزيدية، وعودة جميع مراكز التعليم الزيدي في المساجد حسب العادة التي كانت قبل الحرب.

٥. سحب (مركز دَمَّاج)[٢] السلفي من المحافظة باعتبارها زيديةً، فوجودُ المركز استفزازٌ ومحاربةٌ للمذهب الزيدي.

---

(١) في رسالة موجهة إلى الرئيس علي عبدالله صالح. صحيفة (البلاغ)، العدد ٧١٥، في ٦/ ٢/ ٢٠٠٧م.

(٢) وهو المركز الذي أسسه وقام عليه الشيخ السلفي مقبل بن هادي الوادعي - رحمه الله - وهو ذو أصول هادوية زيدية، وينتمي إلى المنطقة نفسها.

٦. منح الحرية الفكرية الكاملة والسماح بممارسة جميع الشعائر الدينية حسب المذهب الإسلامي المعروف لأهل المنطقة دون أي اعتراض أو مضايقة.

٧. منع نشر جميع الكتب السلفية في المناطق الزيدية.

٨. الترخيص بإنشاء جامعة لتدريس العلوم الزيدية على غرار (جامعة الإيمان) السلفية، و(جامعة الأحقاف) الصوفية الشافعية.

إنَّ هذه المطالب والمطالب السابقة لا تعدو عن كونها مطالب طائفية مذهبية - بالرغم من مطالبة الحوثي بـ"إنشاء هيئة عليا مستقلة لمواجهة الطائفية والمذهبية"- وتعصباً من علماء الزيدية للحوثي رغم ما يرتكبه من جرائم على المدنيين وتمرد على الدولة، فهم يصفون أتباعه في المطالب بـ"أنصار[١] الحوثي"!.

لذلك يرى بعض الناس في الخلاف الدائر بين الحوثيين وبعض علماء الزيدية خلافاً ثانوياً، أشبه بتقاسم الأدوار ما بين تيارات: بعضها مسلح (جناح عسكري)، وبعضها (دعوي ديني)، وآخر (سياسي)؛ أو ربما هو خلاف حول التوقيت والأسلوب كما يراه بعضهم؛ فإن الانقسام الذي نشأ عام ١٩٩٦م داخل (الشباب المؤمن) حسب قول محمد عزان[٢] كان حول "المنهج الدراسي"، فقد كان هناك فريق يميل: "إلى التركيز على التوسع في الجوانب العلمية، ودراسة الموروث الفكري بجرأة، والإجابة

(١) التأكيد على وصف أتباع الحوثي بأنهم "أنصار" فيه ما لا يخفى من التأييد المبطن.

(٢) بات محمد عزان يظهر نفسه بوصفه شخصية مستقلة، بعد تراجعه عن المشاركة مع الحوثيين وانفصاله عنهم، وهو أحد قيادات (الشباب المؤمن) الذين تمت إزاحتهم من قبل الحوثيين؛ لكونه ليس "سيداً" من "آل البيت"، وأصبح إعلام الحوثيين يهاجمه كثيراً.

عن تساؤلات الطلاب حول المسائل الخلافية بحرية، بينما كان الفريق الآخر يعطي أولويات في التركيز على جانب العلاقات بين الطلاب والتهذيب الروحي". واستمر الخلاف وتطور بين الفريقين حتى عام ٢٠٠١م، حيث "رفض فريق (الحوثي) بالوفاء بما تم الاتفاق عليه"، بأن تكون إدارة المراكز العلمية لذلك العام للفريق الآخر، فصارت المراكز منقسمة بين إدارتين، كما يحكي عزان[1].

إن ما يميز حركة الحوثي هو أنها تنظيم حركي استطاع النفوذ إلى أتباع المذهب الزيدي لبناء قاعدة من الأتباع والجماهير الموالية له. فقد استطاع حسين الحوثي -وربما بمساعدات خارجية- بناء هذا التنظيم خلال سبع سنوات فقط منذ توليه قيادة تنظيم (الشباب المؤمن) عام ٢٠٠١م، حسب تصريح محمد عزان.

وقد استطاع الحوثي - بالفعل - بث أفكاره في أوساط أبناء المناطق الزيدية التي تتسم غالباً في محافظات صعدة وعمران وحجة والجوف بالأمية والتعليم المتدني؛ نتيجة عوامل مختلفة، كما تتميز بالترابط والتعصب القبلي فيما بينها.

ومن خلال جهود متواصلة كان حسين الحوثي يعمل على تهيئة نفوس هؤلاء الأتباع لمواجهات مع "عدو خارجي"؛ ذريعةً لعمليات شراء الأسلحة وتخزينها وإقامة التحصينات والتدريب القتالي. وقد أبدى عدد من المراقبين تعجبهم من طبيعة التربية التي قدمها الحوثي لأتباعه إلى الحدِّ الذي جعل منهم جنوداً مضحين من أجل أفكاره. كما أبدوا تعجبهم من مقدار الأسلحة التي تدفقت إلى الحوثيين خلال حروب المواجهة التي دارت بينهم وبين الدولة، حيث استخدموا الأسلحة كافة، ولم

(١) موقع قناة (العربية): في ١٧/ ٤/ ٢٠٠٧م.

يشكل حجم الذخيرة أي عائق لمواصلة هذه المواجهات ودون انقطاع يذكر. كما أن التموين المستمر والتمويل المالي المتدفق لم يقف دون توسيع رقعة المواجهة ولحاق المزيد من المجندين إلى صفوفهم!. وهو ما يعني أحد أمرين:

- **وجود جهات كبرى ممولة داخلياً وخارجياً، وهو أمر كانت تتحدث عنه الصحف الرسمية للدولة أثناء الحروب الست.**
- **أو وجود دعم وسند شعبي كبير داخلياً في المناطق التي يأوي إليها الحوثيون، وخارجياً في المحيط الإقليمي.**

وكلا الفرضيتين لهما نسبة من الواقع والحقيقة القائمة.. فالحوثيون يملكون روابط مع شيعة المنطقة ابتداءً من شيعة الخليج في السعودية والبحرين والكويت والعراق، ومروراً بلبنان وسورية، وانتهاء بإيران. كما يملكون مدداً شعبياً في أوساط القبائل ذات الانتماء الزيدي.

وهكذا اجتمع لحركة الحوثي البُعد الفكري والتنظيمي، والدعم المالي، والسند الاجتماعي، والتحالف مع جهات محلية وخارجية، والبيئة الجغرافية الملائمة إلى حدٍّ ما، وقوة السلاح[1]، والمنبر الإعلامي عبر صحف المعارضة والأحزاب الشيعية والصحف المستقلة والمواقع الإلكترونية.

بالإضافة إلى ما سبق فإن استلهام زعيم الحركة حسين الحوثي لفكر الخميني

---

(١) أجاب يحيى الحوثي، في حوار مع برنامج (مباشر مع) على قناة (الجزيرة) في يوليو ٢٠٠٧م -عن كيفية الحصول على السلاح؟ قائلاً: إن هناك جهات وأناساً في السلطة باعوا السلاح للمقاتلين في صعدة. مشيراً إلى أن أرقام الأسلحة التي تمَّ تسليمها للدولة تؤكد ذلك.

وثورته في حديثه جعل من التجربة الإيرانية مصدر إلهام للحركة، كما هو حسن نصر الله و(حزب الله). وهنا يقول عبد الملك الحوثي: "نحن ننظر إلى الإخوة المجاهدين في حزب الله بعين الإكبار والإجلال، ونكنّ لهم كل المودة والتقدير، ونعدّهم شرفاً للأمة الإسلامية وسادةً للمجاهدين في العالم، ونأسف للموقف السلبي من بعض الأنظمة العربية تجاههم"[1].

وقد أكد عبد الملك الحوثي أن جماعته تقاتل بإمكانياتها الذاتية، وتستطيع الصمود لأشهر قادمة؛ "لأنها تملك السلاح الذي يكفيها للمواجهة"، وأن "عمليات عسكرية وإمكانيات عديدة لا زالت بحوزتهم لم تستخدم حتى الآن". وأضاف أن لديهم "قدرة على مواصلة الحرب بإمكانيات عالية واستخدام الأساليب المتنوعة والفدائية خلال الأيام القادمة إذا استمرت السلطة في مواصلة حربها". وأن انضمام المؤيدين والأنصار لجماعته يتزايد يوماً بعد آخر، منوهاً إلى وجود إرادة وعزيمة لديهم "قادرة على قهر أي جيش يحاول النيل من شرفهم وكرامتهم"[2].

لهذا استطاعت الحركة الصمود أمام دولة بمؤسساتها كافة وأجهزتها العسكرية والأمنية والإعلامية. وحققت خلال جولات المواجهة تماسكاً وثباتاً ضاعف من مستوى التعاطف معها والتأثر بها في بعض الأوساط الشعبية العامة بل النخب المثقفة أحياناً.

هنا تجدر الإشارة إلى أن وجود حركة بهذه الصفة وفي ظل الأزمات المتتالية

(١) صحيفة (الأخبار) اللبنانية: في ٤/ ٧/ ٢٠٠٨م.

(٢) في اتصال مع قناة (العربية): في ٥/ ٥/ ٢٠٠٧م.

على اليمن سيجعل من قيام حركات بهذه الملامح مشهداً متكرراً، خاصة أن القوى الخارجية قد تعمل على تعزيز قيام حركات بهذا الحجم لتفتيت بنية المجتمع وتدميره في صراع طائفي وعرقي كما يحدث في العراق.

أما محاولة بعض الناس تغطية ملامح الحركة المذهبية والطائفية في سبيل تحسين صورتها، على غرار ما حدث في لبنان لـ(حزب الله)، فلا تعدو أن تكون عملاً دعائياً إما ساذجاً أو مدفوع الثمن؛ نظراً لكون الواقع الملموس في الساحة يثبت – واستناداً إلى تصريحات قادة هذه الحركة- أن الحديث عن حركة حقوقية أو شعبية هو من قبيل الضحك على الذقون.

وهنا ننقل حديثاً صحفياً أدلى به محمد الحوثي، وأظهر فيه البعد المذهبي الطائفي في شعور حركة الحوثي وخلفيتها. فهو يقول: "نحن لب الزيدية عقيدة وفكراً وثقافة وسلوكاً". ويضيف: "ونسبة الزيدية إلى الإمام زيد بن علي عليه السلام هي نسبة حركية وليست نسبة مذهبية كما هي بالنسبة لأتباع الإمام الشافعي رضي الله عنه، وغيره من أئمة المذاهب".. وينفي أن يكونوا – بوصفهم حركة – خارجين عن الزيدية "سواء بهذا المفهوم الذي ذكرناه أو غيره".. أو أن يكونوا (إثني عشرية)، مؤكداً على وجود "قواسم مشتركة" بينهم وبين (الإثني عشرية)، كما هي موجودة بينهم وبين بقية المذاهب، حسب زعمه[1].

ويصف وضْع الزيدية بأنه واقع اضطهاد وحرمان وتمييز عنصري وطائفي منذ انقلاب ١٩٦٣م، رابطاً ذلك بتغلغل الوهابية في اليمن، "حتى استهدف الانقلاب

(١) موقع (المنبر): في ٣/ ٩/ ٢٠٠٧م.

المذهب الزيدي والزيدية بشكل عام". مؤكداً أنَّ مطالبهم "هي مطالب أي أمة أو طائفة تعاني من التمييز العنصري والطائفي، مضطهدة في فكرها وعقائدها، مصادرةٌ حريتُها"!. ويقول: "كانت نشأة المنتدى استجابة للواقع الذي كان يعيشه شباب الزيدية من جهل وضياع؛ خصوصاً والدعوة الوهابية في صعدة في أوج نشاطها"(١).

ويضيف: "إنني أعتقد أن التوجه الطائفي العنصري ضد الزيدية والهاشميين إنما هو استجرار لتاريخ قمعي وإرث لتركة غنية بالأحقاد والظلم والاضطهاد، خلفها لهم أئمة الجور من الأمويين والعباسيين الذين لطخوا صفحات التاريخ بجرائمهم ضد أهل البيت وشِيعتهم عبر مئات السنين، وهذا ما نلمسه واقعاً معاشاً قولاً وعملاً، وكلنا يقرأ ويسمع ويشاهد ما تبثه وسائل إعلامهم (وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ)، ثم حروبهم الظالمة المتتالية على الزيدية في صعدة وغيرها"(٢).

(١) انظر المرجع السابق.
(٢) انظر المرجع السابق.

الحوثية بوصفها قوة عسكرية ومشروعٍ سياسي

مع بداية العام الميلادي ٢٠٠٢م بدأت الدولة تشعر أن تنظيم (الشباب المؤمن) بقيادة حسين بدر الدين الحوثي بدأ يشب عن الطوق ويثير المخاوف، نتيجة عدد من الملابسات، منها:

أن هذا التيار أصبحت له علاقات قائمة مع القوى المعارضة للنظام السابق، المتمثلة في بعض أحزاب (اللقاء المشترك)، ومن أبرزها الحزب الاشتراكي اليمني، واتحاد القوى الشعبية، وحزب الحق. ففي حين يجد دعمه من النظام يتخذ مواقف مساندة لهذه القوى.

كما أنه بدأ ينحو خارج حدود اللعبة، وما لبث يظهر بوصفه قوة مناهضة للدولة ورافعاً شعارات "الموت لأمريكا الموت لإسرائيل". وهي شعارات تسبب لليمن إحراجاً مع واشنطن باعتبار الحلف القائم بينهما في الحرب ضد ما يسمى "الإرهاب".

وأخذ الشِّعار الذي تبناه هذا التنظيم، والمستورد من إيران[1]؛ بُعداً يتجاوز الاعتقاد بأنه "دعاء محض". فقد تحول بالأداء الجماعي - ومن خلال مراسيم تشابه

(١) كانت البداية الأولى لهذا الشعار بعد انتصار الثورة الخمينية في إيران، وقد كان الشعار الأساسي لأنصار الخميني حسب تأكيد السفير الإيراني في صنعاء محمود زاده الذي أقر أنه شعار مشترك بين إيران والحوثيين، صحيفة الهوية، عدد (٢٨)، في ٢٩/ ٨/ ٢٠١٢م.

تلك التي يتبعها الحرس الثوري الإيراني والتنظيمات الموالية له- إلى شعار تنظيمي، حتى ذكر محمد يحيى عزان أنه انتشر في بعض أوساط الزيدية اسم "جماعة الشِّعار".

أعطى الشعار الحركة حجةً لأعمال التسلح والإعداد؛ بغية التهيؤ لأي هجوم أمريكي محتمل على اليمن، في ظل غياب أي استهداف أمريكي لهذا التيار، الذي لم تثبت له مشاركة في أي أعمال ضد أمريكا من قبل أو من بعد، لا داخل اليمن ولا خارجه.

كما أن الاحتفالات الدينية المألوفة، التي كان يقيمها الحوثيون بمناسبة "الغدير" في صعدة، بدأت تأخذ منحى تصعيدياً باستخدام الأسلحة في عمل أشبه باستعراض للقوة.

شعر النظام السابق بأن هناك جهات خارجية وراء هذا التحرك المنظم، فعدد المراكز التي فاقت الستين مركزاً يدرس ويتدرب فيها أكثر من خمسة عشر ألف شاب تحتاج إلى ميزانية أكثر من الخمسمائة ألف ريال يمني[1] التي كانت تقدمها الرئاسة لهؤلاء الشباب[2]، وأكثر من الأموال التي تجمع من أهالي صعدة وغالبيتهم يعاني الفقر. إنه نوعٌ وكمٌّ من العمل لا يمكن بأية حال أن يكون قائماً على الجهود الذاتية في بلد فقير كاليمن.

وأظهرت الأحداث أن الحوثي كان يدرك أنه قادم على عمل تصادمي، فكان يوجه أتباعه للتدريب القتالي، وبناء التحصينات الدفاعية، وحفر الخنادق وتشييد

(١) يعادل الدولار الواحد ٢١٥ ريالًا يمنياً بأسعار ٢٠١٢م.

(٢) في مقابلة للرئيس اليمني السابق علي صالح - في ٣/ ٧/ ٢٠٠٤م - أشار إلى أنه قدم دعمًا مالياً للشباب المؤمن بحجة حمايتهم من الارتباط بدعم خارجي بناء على "طلب من بعض الإخوان"، دون أن يذكر أسماءهم.

التحصينات في الجبال الوعرة - التي تتميز بها صعدة- تحسباً للحظة المواجهة، ولم يكن لين الجانب الحكومي معه ليثنيه عما هو مقدم عليه.

وأثناء الفترة من ١٩٩٩م وحتى ٢٠٠٤م، والتي ظهر فيها نشاط (الشباب المؤمن)؛ "ظهرت أوسع عملية تغلغل في المرافق الحكومية وأجهزة الدولة المدنية منها والعسكرية، مع تركيز مواز على المرافق التعليمية في محافظات: صعدة، وعمران، وحجة، وصنعاء، والجوف، وخصوصاً أثناء حركة الدمج بين المدارس الحكومية والمعاهد العلمية التي كان يشرف عليها التجمع اليمني للإصلاح"، من قبل هذا التيار[١].

وسبق للحوثيين أن وصفوا سياسة النظام القائم حينها بأنها سياسة "ذات وجهين"، عقب سقوط قتلى وجرحى منهم في تظاهرهم أمام السفارة الأمريكية عام ٢٠٠٣م، وهو تعبير تحريضي لا يخفى.

وهكذا بدا أن الحوثيين كانوا يتعمدون التصعيد لهدف أكبر من (إثبات الوجود). ولم يكونوا قادمين على أمر يعدونه ارتجالياً، فهم كانوا يتهيؤون لليوم الذي سيتواجهون فيه مع الدولة. فالحوثي استخدم الإثارة على اليهود والنصارى في سبيل تحفيزهم لأي قتال يوجه مستقبلاً ضده[٢]؛ وربط بين الدولة وبين إسرائيل وأمريكا، بوصفها "موالية" لهما، رغم كونه يتحالف معها ضد خصومه العقائديين "الوهابية" من "إخوان" و"سلفيين"، فقد كان من الصعب في ظل التعايش السلمي بين أبناء اليمن استحثاث أتباعه ضد الدولة بشكل مباشر؛ وعليه فإن الغطاء المناسب

(١) الزهر والحجر، عادل الأحمدي، ص١٣٧.

(٢) انظر محاضرته: بعنوان (الصرخة في وجه المستكبرين)، ألقيت بتاريخ ١٧/ ١/ ٢٠٠٢م.

والمقبول عندهم هو إعلان (إسرائيل وأمريكا) "أعداءً" مفترضين يجب قتالهم وقتال "أوليائهم". وهو ما دفع إعلام الحوثيين منذ الحرب الأولى لوصف قتلاهم بالشهداء وأعمالهم بـ"الجهاد"[1].

أدركت الدولة - فيما يبدو - الرسالة، وأنَّ توجُّه الحوثي وحجمه ليس بالذي يمكن السكوت عنه، فهذا الشحن الفكري المتعمد على خلفية عقدية مذهبية ونماذج تاريخية وإسقاطه على نماذج معاصرة لا بد أن يسفر عن شيء. وبدأت مقدمات الحرب مبكرة، قبيل الحملة العسكرية على منطقة "مَرّان" في ١٨/ ٦/ ٢٠٠٤م ببضعة أشهر، بمواجهات ومناوشات مسلحة. ولم يكن لدى الدولة - في ظاهر الحال - نية في الدخول في مواجهة مسلحة.. فقد حاول الرئيس السابق علي عبدالله صالح أن يعطي الحل السلمي المزيد من الفرص. فشكل لجاناً عدة للوساطة لإقناع الحوثي بتسليم نفسه ومحاكمته محاكمة عادلة. وكان من الطبيعي ألا يقبل الحوثي - الذي يرى نفسه منطلقا من أسس عقدية مذهبية - بعرض الحكومة؛ فأدى ذلك إلى فشل كل جهود الوساطة. وكان الحوثي يعلم بالتأكيد؛ نظراً لوجود موالين له في السلطة، بانكشاف مخططه البعيد، وأن المسألة لا تتعلق بأحداث هنا أو هناك لم يكن مسؤولاً مباشراً عنها.

كما أن القيادة السياسية حينها لم تكن تأمل - كما يقال - في تفجر الوضع ووقوعها في إحراج الآخرين ونقدهم، وهي التي آوت هذا الفصيل المنشق عن (حزب الحق) وأتباع المذهب واحتضنته وقدمت له الدعم، لكنها لجأت إلى خيار

(١) انظر: موقع (المنبر) المعبر عن حركة الحوثيين، حيث يوصف المقاتلون بالمجاهدين والقتلى بالشهداء!.

المواجهة أمام الواقع الذي ظهر لها وكان له ما بعده.

الحرب الأولى:

نشأت الحرب الأولى على إثر مناوشات قام بها أتباع حسين الحوثي مع قوة حكومية مسلحة في يونيو عام ٢٠٠٤م، وسقط ضحيتها ثلاثة قتلى من الجنود. وفي حين لم يعرف السبب الحقيقي وراء توجيه الأمن بالقبض القهري على حسين الحوثي، والتي قيل إنها جاءت على خلفية إلقاء قوات الأمن القبض على سيارتين إحداهما محملة بالأسلحة والذخائر والأخرى حاميةً لها، كلتيهما تابعتين للحركة؛ فإنَّ الحكومة اتجهت لإرسال طائرات حربية لقصف بعض مواقع الحوثي، في التاسع عشر من الشهر ذاته، وبدأ القتال فعلياً. وأعلن مسؤول في وزارة الداخلية اليمنية عن الأسباب التي دفعت الدولة إلى قتال الحوثي وأتباعه، وعدَّد منها:

١- الاعتداء على أفراد القوات المسلحة والمؤسسات العسكرية.

٢- التحريض على عدم دفع الزكاة للدولة.

٣- إثارة الشغب في المساجد.

٤- إنزال علم الجمهورية اليمنية ورفع أعلامٍ لجهات خارجية[١].

٥- الترويج لأفكار مضللة ومتطرفة[٢].

غير أن إعلام الحزب الحاكم سابقاً (المؤتمر الشعبي العام) تعامل مع مسألة

---

(١) كأعلام حزب الله اللبناني.

(٢) ٢٦ سبتمبر، في ٢٣/ ٦/ ٢٠٠٤م.

الحوثي بنوع من التضليل والكذب، فقد تحدثت صحف المؤتمر عن ادعاء حسين الحوثي للنبوة ابتداءً، ثمَّ عادت للحديث عن ادعائه المهدية، ثمَّ تراجعت إلى اتهامه بإعلان نفسه إماماً. وهكذا شنَّ إعلام المؤتمر - مدعوماً بصحافة السلطة - حملة إعلامية ضد حسين الحوثي وأتباعه فيها نوع من الغموض والبعد عن حقيقة الخلاف وأسباب المواجهة الفعلية.

وعندما أظهرت السلطة "جديةً" في حسم الأمر برز بعض الوجاهات محاولةً التوسط لإنهاء الأزمة قبل امتدادها، لكن جهودها فشلت في التوصل إلى حل. ووسّعت الحكومة اليمنية المعركة لتشمل جوانب غير عسكرية، فأصدر مجلس الوزراء في ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٤م قراراً تنفيذياً عاجلاً بإغلاق جميع مدارس التعليم الديني الخارجة عن نطاق التعليم الديني الرسمي، ومراجعة مناهج التعليم الدينية بصورة كاملة. وشنت سلطات الأمن سلسلة من الاعتقالات طالت أعداداً كبيرة من المشتبه بانتمائهم إلى حركة الحوثي.. وامتدت هذه الاعتقالات لتشمل أكثر من محافظة.

لم تكن السلطة موفقة في سير معاركها العسكرية على الأرض؛ بحيث بدت وكأنها لم تكن قد قدّرت حجم قوة الحوثي الحقيقية. وكانت تظهر نوعاً من اللين في الإطار السياسي ولا تَرُد أي وساطة. ورغم قيام وساطات قبلية وسياسية مختلفة لإقناع الحوثي بتسليم نفسه للدولة إلا أنها لم تفلح، كما لم تفلح بجعله يتنازل عن مطالبه التي بدأ بإثارتها، ومن أهمها: سحب الدولة لقواتها العسكرية من مناطق النزاع، وتعويض المتضررين من هذه الحرب، وإعادة بناء ما دُمِّر، والاستمرار بتدريس المذهب الزَّيْدِي وفق المنهجية السابقة، والتمسك برفع (الشعار)، بالإضافة

إلى الشروط غير المعلنة والتي تستقرأ ضمناً؛ كاعتبار صعدة مغلقة على المذهب الزَّيْدِي، وإبعاد التيار السلفي منها؛ والتي ظهرت لاحقاً.

كان واضحاً أن الدولة لن تقبل بهذه الشروط، ومن ثم عادت المعارك وبشكل أعنف مما سبق. وتتالت سيطرة الدولة على القمم الجبلية التي كانت بأيدي الحوثيين إلى أن تمكنت في ٢٤ أغسطس من اقتحام قرية الحوثي ومقر قيادته؛ وهنا بدأ الضعف يظهر في جبهة الحوثي؛ فنقلت الصحف أن أحد أهم القياديين معه وهو عبد الله الرزامي -وكان يقاتل على جبهة أخرى في صعدة- بدأ يوسط بعض مشايخ القبائل لإيجاد مخرج سلمي لتسليم نفسه مقابل إيقاف القتال[1]. ولم يمض أكثر من عشرة أيام على محاولة الرزامي حتى وصل الجيش إلى معقل الحوثي الذي خر صريعاً في المواجهات في ٩ سبتمبر ٢٠٠٤م، وأُعلِن عن مقتله رسمياً في ١٠/ ٩/ ٢٠٠٤م، لتنتهي بذلك الجولة الأولى من المواجهات الدامية بين الدولة والحوثيين في صعدة.

هكذا نجد أن الجولة الأولى من المواجهات أبرزت صلابة التيار الحوثي المتمرد وتماسكه، حيث صمد ضد حملة الحكومة الأمنية والعسكرية؛ كما أبرزت أبعاد حركة الحوثي ومدى تغلغلها في السلطة والحزب الحاكم.

وكان اللافت للانتباه تكتم الدولة حول سريان المعارك ومنعها وسائل الإعلام للوصول إلى ساحات المواجهة. لتحتكر هي مصدر المعلومة، في حين انكشف الحوثيون إعلامياً نتيجة غيابهم عن الساحة الإعلامية، مع قيام بعض أحزاب (اللقاء المشترك) بدور غطائي لهم، وتمثل ذلك في صحف (حزب الحق)

(١) التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٤م، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، ص١٧٣.

و(اتحاد القوى الشعبية) و(الحزب الاشتراكي اليمني).

الحرب الثانية:

توجه بدر الدين الحوثي - والد حسين الحوثي والأب الروحي للحركة - إلى صنعاء استجابة لدعوة وجهها الرئيس السابق إليه لزيارته في صنعاء، لكن اللقاء لم يتم. وبعد مكوثه أكثر من شهرين بصنعاء قرر العودة إلى صعدة مغاضباً، حيث إن إهمال القيادة السياسية لوجوده في صنعاء مدة شهرين دون تحقيق مطالبه كان بمنزلة الرسالة التي فهمها. ومن جهتها اعتبرت الدولة مغادرته صنعاء مؤشر تصعيد ينذر بِشرّ فاتخذت الإجراءات الاحتياطية لذلك، وتحسبت للأسوأ.

وبينما كانت تراقب - وبشدة - أسواق السلاح، قَدِمَ سبعة من أتباع الحوثي لعقد صفقة أسلحة بسوق مديرية (الطلح) في صعدة. لكن الصفقة فشلت لأسباب غير معلومة، وانكشف أمر هذه المجموعة لقوات الجيش التي حاولت بدورها إيقافهم؛ فأدى إلى صدام مسلح اعتبر الشرارة الأولى للجولة الثانية؛ فلم يلبث القتال أن امتد ليشمل أغلب محافظة صعدة.

حاول الحوثيون في هذه الجولة من القتال نقل المعركة إلى خارج محافظة صعدة، فقامت مجموعات صغيرة بشن هجمات بالقنابل اليدوية على تجمعات عسكرية ومنازل بعض المسؤولين، لكنها كانت في الجملة هجمات فاشلة. كما حاول المتمردون نقل المعركة إلى مدينة الجوف المحاذية لصعدة من جهة الشرق والجنوب الشرقي، لكن المحاولة لم تنجح لتحسب الدولة لهذه المسألة، بتشكيلها سوراً أمنياً

متكاملاً بين محافظتي صعدة والجوف[1].

واستخدمت الدولة في هذه الجولة من القتال الطائرات والأسلحة الثقيلة بشكل مكثف؛ وهذا ما نتج عنه نزوح كبير للمواطنين من منطقتي (نشور) و(الرزامات) - اللتين تتمركز فيها المواجهات - باتجاه مدينة صعدة. وردّ الحوثيون بعنف مماثل أدى إلى مقتل أعداد من ضباط القوات المسلحة.

وبرز الحوثي (الأب) في هذه الجولة بوصفه زعيماً للتمرد. وهو ما رأى فيه المراقبون تحدياً للسلطات اليمنية في ساحة المعركة، ليس لما يمثله من قوة هي أقل بكثير مما كانت عليه حال نجله حسين، وإنما لما يمثله من مرجعية مذهبية للطائفة الزيدية.. وهو ما يفسر لجوء السلطات في صنعاء إلى لغة الحوار بالتوازي مع حسم المعركة ميدانياً[2].

لكن الخيار الأخير كان هو الأقرب، حيث حسمت هذه الجولة من القتال في ١٢ أبريل ٢٠٠٥م، مخلفة أكثر من أربعمائة وسبعين قتيلاً وألفين وخمسمائة وثمانية وثمانين جريحاً كخسائر بشرية، في حين تجاوزت الخسائر المادية - حسب تقرير نشره جهاز الأمن السياسي - ٦٠٠ مليون دولار أمريكي[3].

وجاء في بيان اللجنة الأمنية العليا - على لسان مصدر فيها - إعلان انتهاء العمليات العسكرية، وأنه منذ يوم الأربعاء الموافق ٦/ ٤/ ٢٠٠٥م، "تمت السيطرة

(١) انظر: ثمار التغلغل الرافضي المرة، أنور قاسم الخضري، التقرير الإستراتيجي الثالث الصادر عن مجلة البيان، ١٤٢٧هـ: ص٣٩١.

(٢) انظر: مقال لعبد الكريم سلام، موقع (أخبار سويسرا- Suissinfo.ch)، في ٦/ ٤/ ٢٠٠٥م.

(٣) التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٧م، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، ص١٦٨.

وبصورة كاملة على كافة أوكار المتمردين التخريبية".. وأنه تم إجبار الكثيرين منهم على تسليم أنفسهم وأسلحتهم للسلطة.. وأنَّ العمل جار على تعقب بدر الدين الحوثي بعد نجاحه في الفرار؛ متهماً إياه بإشعال الفتنة في المنطقة منذ مغادرته صنعاء بصورة مفاجئة في تاريخ ١١/ ٣/ ٢٠٠٥م، حيث قام بتجميع العناصر التخريبية التابعة له، ودفعهم للاعتداء الغادر والجبان على أفراد القوات المسلحة والأمن، كما أنهم قاموا بإقلاق الأمن وترويع المواطنين الآمنين[١].

وبحسب تقرير جهاز الأمن القومي المقدم إلى مجلسي النواب والشورى في فبراير ٢٠٠٩م -حول أحداث صعدة- فإن عدد قتلى الجيش في المواجهات الأولى ٢٠٠٤م بلغ ٤٧٣ قتيلاً و ٢٥٨٨ جريحاً، بالإضافة إلى الخسائر في الممتلكات العامة والخاصة التي قدرت بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار. بينما بلغ عدد الخسائر البشرية في المواجهات الثانية (٢٠٠٥م) ٢٥٤ قتيلاً و٢٧٠٨ جرحى من العسكريين والمدنيين. وبلغت الأعباء المالية على الجانب الأمني والعسكري ١٦ ملياراً و٥٠٠ مليون ريال يمني[٢].

ولم يشر التقرير إلى خسائر (الحوثيين) البشرية والمادية، إلا أن هناك بعض التقديرات حول ضحايا الحرب بصفة عامة، فبعضها يقدر عدد قتلى الحرب بـ(٤٠٠٠) قتيلاً، وبعضها يقول إن العدد بلغ ٢٠ ألفاً (تقديرات يحيى الحوثي). بالإضافة إلى تشريد ٦٥ ألف نسمة، وهدم ٥٣٣ منزلاً، و٢٢ مدرسة، و١٥٠٠ سجيناً[٣].

(١) موقع وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، في ١٣/ ٤/ ٢٠٠٥م.
(٢) (٢٦سبتمبر نت)، في ١٥/ ٢/ ٢٠٠٧م.
(٣) هذا ما ذكره أستاذ العلوم السياسية في جامعة صنعاء الدكتور عبد الله الفقيه في مقال له على صحيفة (الوسط)، في ٢١/ ٣/ ٢٠٠٧م.

وبغض النظر عن صحة هذه التقديرات ودقتها من عدمها (كونها صادرة عن أطراف النزاع)، فإن الشيء المؤكد هو أن هناك خسائر باهظة بشرياً ومادياً، نتيجة شدة المعارك التي استخدمت فيها الأسلحة كافة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة بين الطرفين.

وإذا كانت الأرقام الصحيحة والموثوقة غير معلومة إلى الآن فإن أسباب هذه المواجهات أكثر غموضاً من نتائجها، ومن الصعب تحديدها؛ لأسباب متعلقة بأهداف الطرفين وسياستهما. أمَّا ما ظهر في وسائل الإعلام من حجج أو تخمينات فهي: إما اتهامات غامضة كالتي روجت لها السلطات وترددت فيها، كاتهام الحوثيين بالتمرد المسلح وقطع الطرق، ثم اتهامهم بمحاولة ضرب الوحدة الوطنية وقلب النظام الجمهوري، أو نشر الفتنة الطائفية والمذهبية والعنصرية، وتنفيذ مخططات أطراف إقليمية. أو حجج غير مقنعة كالتي يروج لها الحوثيون، حيث يرون أن هذه المواجهات هي نتيجة لأنشطتهم الثقافية، ومعارضتهم للهيمنة الأمريكية في المنطقة، ورفعهم لشعار (الموت لأمريكا.. الموت لإسرائيل)، إلى حدِّ اتهام الدولة بمحاولة القضاء على (الزيدية).

والحقيقة المؤكدة هي أن الولايات المتحدة لم تكن حاضرة في الصراع الذي دار بين الدولة والحوثيين، وإن حاول الحوثيون على أرض الواقع إقناع أتباعهم بذلك. فقد أكد يحيى الحوثي[1] أن أمريكا ليست عدواً لهم، وأنهم لا يعادونها. واتهم الحكومة اليمنية بتنفيذ حملة تستهدف "الزيديين على وجه الخصوص"، مطالباً الرئيس أن يضع

(١) في حوار مع قناة (العربية)، في ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٥م.

حداً لما وصفه بـ"تقتيل واعتقال الزيديين". وهو ما كرره في حوار له مع صحيفة (الشرق الأوسط)[1]، وذهب في حديث للصحيفة بأن الهدف من العمليات الأخيرة "كان قتل والده أو اختطافه للقضاء على معنويات الزيديين". وأضاف قائلاً: "إن منع الحكومة علماءنا من تدريس المذهب الزيدي في المدارس أدى إلى تفاقم المشكلة"، ثمَّ عاد لينفي - في مقابلة معه على قناة (العربية)[2]- أن يكون سبب القتال الدائر هو الشعار، متهماً الدولة بمقاتلة أسرتهم منذ عام ١٩٩٢م، ومعلناً أن الحوثيين لا "يعادون أحداً"، وأنهم ليسوا "مؤهلين لأن يحاربوا أمريكا، ولا أن يحاربوا إسرائيل، ولا أن يحاربوا أحداً"؛ وذلك في إشارة إلى الشعار!.

وقد كان لغياب صورة واضحة لحقيقة ما يجري في صعدة أثر على وسائل الإعلام والمحللين وتفسيرهم لما يحدث؛ لذا ذهب كل فريق في بيانه للأسباب وقراءته للأحداث ينطلق من زواياه الخاصة.. والتي غالباً ما تكون محصورة في إطار موقف سياسي أو فكري لدى هذا الطرف أو ذاك[3].

عقب الهزيمة العسكرية التي تلقتها حركة الحوثي في الجولة الثانية من القتال؛ أرسل بدر الدين الحوثي وعبد الله الرزامي رسالة إلى الرئيس صالح، تشير إلى أنهم على استعداد لمقابلته أو إرسال من يمثلهم بشرط رفع الظلم عنهم، وأنه في حالة استمرار "الظلم الواقع عليهم من قتل وتدمير وسجن وتشريد ومصادرة

(١) العدد (٩٦٤٨)، في ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٥م.
(٢) في ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٥م.
(٣) اليمن: حرب صعدة الثالثة.. بين إخفاق الداخل وتوظيف الخارج، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث.

للممتلكات وغير ذلك من المظالم فإن المشكلة لن تحل، وإنما ستزداد تعقيداً وستكبر الهوة"[١]، مع بقاء جهود الوساطة في منحى سري؛ وإبداء عبد الملك بن بدر الدين الحوثي (القائد الجديد) استعداده لإلقاء السلاح بشرط أن تضع الدولة سلاحها، وترفع الحملة العسكرية والملاحقات و"تكف الأذى"[٢].

ومن ثَمَّ بدأ الحديث عن حرب تشنها الدولة للقضاء على الزيدية، في صحف محسوبة على التيار الحوثي كـ(الشورى) و(البلاغ)[٣]، وبدأت شخصيات زيدية علمية ومراجع دينية - كمرتضى زيد المحطوري - تتحدث عن "إبادة" ضد الهاشميين والزيود. وهو ما مثل تحولاً في اتجاه الخطاب ونوعية التعبئة.

الحرب الثالثة:

رغم صدور عفو عام من رئيس الجمهورية إلا أن عدداً لا بأس به من الحوثيين المعتقلين رفضوه؛ لأنه كان مشروطاً بأن يكتب المعتقلَون تعهداً بعدم العودة إلى ما فعلوه. وقد بذلت الدولة "جهوداً" في محاولة إقناع أتباع الحوثي بالعدول عن أفكارهم من خلال ما يسمى بـ(لجنة الحوار)، حيث كان يزورهم علماء زيدية وسنّة، ويحاورونهم في أفكارهم، ولكن دون جدوى.

وقبيل مغادرة وزير الخارجية أبو بكر القربي طهران في أواخر مايو ٢٠٠٥م، كانت وكالة الأنباء الإيرانية تتهم اليمن بتدريب أعضاء في حزب البعث العراقي[٤]

(١) موقع (إيلاف)، في ١٢/ ٥/ ٢٠٠٥م.
(٢) في حوار مع موقع (نيوز يمن)، في ٩/ ٥/ ٢٠٠٥م.
(٣) انظر: ثمار التغلغل الرافضي المرة، مرجع سابق.
(٤) صحيفة (أخبار اليوم)، في ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٥م.

لتقويض الأمن في العراق. وبعد ذلك بأيام عدةاستدعت الخارجية الإيرانية السفير اليمني في طهران لتبلغه احتجاجها على الحكم بإعدام أحد الحوثيين.

وكان مرجعان شيعيان قبل ذلك قد تدخلا وأصدرا بيانات ضد الحكومة اليمنية تصفها بأنها تقوم بحملات إبادة ضد الشيعة. فقد حذر آية الله منتظري الحكومة اليمنية من استهداف الشيعة الإثني عشرية ودعا المجتمع الدولي للتدخل. ونسبت وكالة الأنباء الإيطالية لمنتظري تحذيره للحكومة اليمنية وكل الأنظمة الديكتاتورية في المنطقة بأن يضعوا ما حدث للرئيس صدام حسين نصب أعينهم، مؤكداً أنهم سيطردون من السلطة عاجلاً أم آجلاً[1]. من جهتها نسبت صحيفة (الوسط) اليمنية إلى العالم الشيعي علي الكوراني صاحب كتاب (عصر الظهور) - في مداخلة له على قناة (المستقلة) - القول: "السنّة ليسوا إخواننا، والحوثيون جزء من طرق تمددنا.."، مضيفاً القول: "نحن أصحاب عقيدة واضحة وضوح الشمس، والعقيدة الجعفرية تقول: إن كل من لا يقر بولاية علي[2]-عليه السلام- وأولاده فهو لا يملك شيئاً في الدنيا ولا في الآخرة، وهذا رأي المتقدمين والمتأخرين بما فيهم الخميني نفسه"[3].

وبسبب هذا لم يكن الحوثيون يأبهون كثيراً بالعفو المتكرر الذي كان يصدره الرئيس السابق علي صالح، بل كانوا يصرون على ترديد الشعار قولاً، والاستمرار في العمل على تأجيج المعركة على الأرض فعلاً. وحاول الحوثيون في استعداداتهم

(١) صحيفة (أخبار اليوم)، في ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٥م.

(٢) المقصود بولاية علي هنا - حسب الفهم الشيعي - أنه هو ولي المؤمنين ورئيسهم وخليفتهم بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهذا يلزم منه إبطال خلافة الثلاثة الذين قبله قطعاً.

(٣) صحيفة (الوسط)، في ٣١/ ١/ ٢٠٠٧م.

للجولة الثالثة أن ينقلوا المعركة خارج صعدة، خصوصاً إلى العاصمة صنعاء.

وجاءت ذكرى ثورة (٢٦ سبتمبر) عام ٢٠٠٥م، ليمنح الرئيس الحوثيين فرصة أخرى بإعلان العفو العام عنهم بهذه المناسبة، على الرغم من الدماء التي سالت، والتي بلغت -حسب خطابه- أكثر من ٧٠٠ قتيل؛ وليعلن في المقابل عن "تسامح الثورة اليمنية" مع "أسرة آل حميد الدين"[١]، وعن "تعويضهم عن ممتلكاتهم.. التعويض العادل طبقاً للوثائق الشرعية"[٢].

كان هذا الإعلان محاولة من القيادة السياسية "لتحييد" موقف هذه الأسرة - المقيمة خارج البلاد - من التمرد، فقد سبق أن اتهمتها بعض الصحف الموالية للسلطة بدعمها ومساندتها للحوثي. لكن وبعد خطاب الرئيس بحوالي أسبوعين فقط بدأت الصحف تتحدث عن عودة نشاط الحوثيين بشكل لافت. ومع نهاية نوفمبر ٢٠٠٥م وبالاستعانة ببعض الذين تم الإفراج عنهم بسبب العفو الرئاسي نصبت مجموعة من الحوثيين كميناً لقوة عسكرية في سوق (الخفجي) في (بني معاذ) بمديرية (سحار)؛ فأدى إلى مقتل ثلاثة جنود وجرح خمسة عشر جندياً آخرين[٣].

واستباقاً للأحداث اتهم عبدُ الملك الحوثي وشقيقُه الرئيسَ صالح بعزمه على شن حرب ثالثة على أتباعهما بحجة أحداث الخفجي. وأعرب عبد الملك الحوثي عن استعداده التام للمواجهة، كما شن يحيى الحوثي حملة على شخص الرئيس معتبراً ما

---

(١) هي الأسرة الزيدية التي كانت تحكم اليمن قبل قيام ثورة سبتمبر في ٢٦/ ٩/ ١٩٦٢م، وهي تقيم حالياً خارج اليمن.

(٢) صحيفة (أخبار اليوم)، في ٢٧/ ٩/ ٢٠٠٥م.

(٣) صحيفة (الناس) الأسبوعية، العدد (٣١٢)، في ٣/ ١٢/ ٢٠٠٥م.

يمارسه ضدهم حرب إبادة جماعية تحت حجج وهمية، داعياً المواطنين للوقوف إلى جانب المظلومين.

وهكذا اندلعت الأحداث مجدداً، وبدأت قوات الحوثيين تستهدف بعض شيوخ القبائل الذين تعتقد فيهم الولاء للدولة. فقد نقلت الصحف[١] أخباراً عن إصابة عدد من العسكريين ومن شيوخ القبائل.

أرادت السلطات الحكومية -ربما- حسم الموقف.. فعمدت هذه المرة إلى تكثير مناطق القتال واستخدام المروحيات، بينما تمسك الحوثيون بسلاسل جبلية تزيد عن ثلاثين كيلو متراً[٢]. ودخلت القبائل في هذه الجولة على خط الصراع، لتقاتل مع الدولة ضد الحوثيين. وارتفعت حدة المعارك بشكل ملحوظ في فترة عيد الأضحى؛ الأمر الذي فُسِّر من قِبل الحوثيين بأنه توجه من الدولة لمنع إقامة طقوس "الغدير"[٣].

واتهم يحيى الحوثي الرئيس بأنه هو الذي فجر هذه الجولة من الحرب لدى عودته من أمريكا، كما فجر الحربين الأولى والثانية، وحذر شيوخ القبائل من الوقوف إلى جانب السلطة.

وخاطب الرئيسَ بقوله: "لو كان لديك نظرة صحيحة للاعتماد على الأحرار والشرفاء بدلاً من المرتزقة ما كان حصل ما حصل"[٤].

(١) صحيفة (الوسط)، في ٧/ ١٢/ ٢٠٠٥م، نقلًا عن صحيفة (الناس).
(٢) صحيفة (الوسط)، في ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٥م.
(٣) صحيفة (البلاغ)، في ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٦م.
(٤) صحيفة (الوسط)، في ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٥م.

في واقع الأمر كانت الدولة تسعى لتحاشي استمرار الحرب، بدليل أنها وبعد بدء المواجهات كلفت العميد يحيى الشامي بالعمل لحل الموضوع، معتقدة أنه ربما يكون أكثر قبولاً من غيره عند الحوثيين بوصفه هاشمي النسب، لكن وساطة الشامي الذي عين لاحقاً محافظاً لمحافظة صعدة فشلت كما فشلت غيرها من الوساطات.

الشامي -وبعد أن تم تعيينه محافظاً في أواسط فبراير ٢٠٠٦م- حاول أن يسير مع الحوثيين بنوع من "الدبلوماسية"؛ فبدأ بإطلاق ٣٠٠ سجين ممن كان قد صدر العفو عنهم في سبتمبر ٢٠٠٥م، لكن السلطات المحلية أخرت الإفراج عنهم، كما أمر بوقف إطلاق النار في جبهات القتال مع أنصار الحوثي وعدم الرد إلا في حالة التعرض لهجوم[١].

كما وجه صالح بإطلاق المعتقلين كافة على ذمة أحداث صعدة. ثم أمر في وقت لاحق بإطلاق سراح محمد بدر الدين الحوثي -شقيق حسين الحوثي- وبصرف مرتبات الشقيق الآخر لحسين الحوثي، وهو يحيى بدر الدين الحوثي الذي يتكلم باسم التمرد في الخارج.

وفي الثامن والعشرين من فبراير ٢٠٠٦م انتهت الجولة الثالثة بتوقيع اتفاق صلح، طرفه الأول من جانب الحوثيين عبد الملك الحوثي، وعن الجانب الرسمي العميد يحيى الشامي محافظ محافظة صعدة في حينه، وقد أعلن بموجب ذلك الاتفاق نهاية التمرد وتوقف جميع الأنشطة العسكرية[٢].

---

(١) صحيفة (البلاغ)، في ٢١/ ٢/ ٢٠٠٦م.

(٢) التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٧م، ص١٦٢- ١٧٠.

هذا الاتفاق لم يكن على الأرض موافقاً لما هو على الورق، فقد لوحظ نشاط حثيث لدى الحوثيين لإعادة التموضع وتخزين الأسلحة، وكأنهم يترقبون جولة أخرى من القتال. في حين قامت الدولة بعمليات دهم واعتقال واشتباكات مع الحوثيين بعد الاتفاق، خصوصاً في أواسط ٢٠٠٦م.

كان عام ٢٠٠٦م موعد الاستحقاق الانتخابي لمرحلة رئاسية جديدة؛ ولأن الأخبار كانت تتسرب من خلال الشخصيات الحوثية الموجودة داخل السلطة، شعر الحوثيون بأن علي صالح يريد أن يبدأ حملته الانتخابية الجديدة في ذكرى ثورة ٢٦ سبتمبر من صعدة، ومن ثم فلا بد أن يشهد ملف صعدة تحركاً حثيثاً لحله. لذا فكر الحوثيون باستغلال الظرف، فوجه عبد الملك الحوثي رسائل عدة للجان الوساطة أشار فيها إلى عدد من النقاط التي كانت لا تزال معلقة ولا بُدَّ من العمل عليها حتى يتم إغلاق ملف صعدة، ومنها: إطلاق سراح الأشخاص الذين ما زالوا في السجون وهم بالمئات، وإنهاء ملف ما يسمى بـ(خلية صنعاء)[1]، وتوقف الاستفزازات من بعض المواقع العسكرية، وتوقف الاعتقالات، والتوقف عن منع من يريد السفر من الحوثيين[2].

وبالفعل دشن علي صالح حملته الانتخابية بإقامة مهرجانه الأول في محافظة صعدة، وتعهد أثناء كلمة ألقاها في المهرجان بمعالجة آثار أحداث مرّان والرزامات، ودعا الشباب الذين مع الحوثي والرزامي إلى أن يعودوا إلى بيوتهم "آمنين مطمئنين"،

---

(١) خلية حوثية قبضت عليها السلطات عام ٢٠٠٥م بتهمة السعي للقيام بأعمال عنف وتفجيرات داخل العاصمة صنعاء.

(٢) صحيفة (البلاغ)، في ١٧/٨/٢٠٠٦م.

وأن يمارسوا حياتهم السياسية مثل غيرهم، وأن يؤسسوا حزباً سياسياً إذا رغبوا في ذلك، حسب القانون(١).

وسارت الانتخابات الرئاسية بعد ذلك بهدوء، ودون مشاكل وبدون اتفاقات معلنة، "سوى ما يدور بين الجانبين عبر المحافظ يحيى الشامي.. وقد قيل: إن اتفاقاً حدث بين الطرفين وهذا ما سمح للسلطة بالتفرغ لإدارة الانتخابات الرئاسية والمحلية في مواجهة معارضة (اللقاء المشترك)"(٢).

حيث استطاع صالح أن يكسب تأييد الحوثيين له؛ فكانوا -كما قال الكاتب والقيادي السابق في المؤتمر الشعبي العام أحمد الشرعبي- "كالريح المرسلة" في دعمهم للرئيس صالح. وفي جولة الاقتتال اللاحقة في يناير ٢٠٠٧م صرح يحيى الشامي تصريحاً غاضباً بيّن فيه فعلاً أن اتفاقاً قد حصل، فقال عن الحوثيين: إنهم "السرطان الذي إذا أصاب ذراعاً في الجسم يجب بترها، حتى لا تنتقل العدوى إلى أجزاء الجسم الأخرى"، مضيفاً بأن الحكومة سمحت لهم بإقامة احتفالاتهم في ذي الحجة بمناسبة "يوم الغدير"، ومشيراً إلى أنه صرف لهم مبلغ ٥٠ مليون ريـال وست سيارات(٣).

---

(١) صحيفة (البلاغ)، في ٣١/٨/٢٠٠٦م.
(٢) التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٧م، مرجع سابق، ص١٧١.
(٣) موقع (نيوز يمن)، في ٧/٢/٢٠٠٧م، وانظر المرجع السابق أيضاً.

الحرب الرابعة:

يشير بعض الباحثين إلى أن الرئيس السابق علي صالح لم يكن يعرف ما هو مقدم عليه في التعامل مع أحداث صعدة، أو أن هناك متغيرات تفرض تغير حساباته من وقت إلى آخر. وأن وراء أسلوب اللين الذي تتعامل به السلطة مع تمرد الحوثي - غالباً - أموراً غير مفسرة تحتاج إلى إيضاح.

فبعد العفو العام في سبتمبر ٢٠٠٦م وبعد الملايين والسيارات التي قدمت للحوثيين لإحياء طقوس (الغدير) قام الحوثيون بممارسات استفزازية عدة لا يمكن لأي دولة تريد تنفيذ قوانينها إلا أن تتخذ إجراءات لمنعها.

ففي التاسع من يناير ٢٠٠٧م قامت مجموعة من الحوثيين -بقيادة عبد الله الرزامي- بمهاجمة شركة سعودية تعمل في شق طريق أسفلتي في منطقة (الظهران) على الحدود اليمنية، ومنعها بقوة السلاح من العمل؛ بحُجة أن هذا الطريق قد يستخدم ضد الحوثيين من قبل الحكومة اليمنية، أو بالتنسيق مع القوات السعودية[١].

الحدث الاستفزازي الثاني كان في منتصف شهر يناير ٢٠٠٧م حيث تمَّ توجيه إنذار لليهود اليمنيين الذين يقطنون منطقة (آل سالم) بمحافظة صعدة يقضي بمغادرتهم المنطقة خلال عشرة أيام؛ بحُجة أن هؤلاء اليهود يقومون بأعمال "تخدم بالدرجة الأولى الصهيونية العالمية"[٢].

(١) صحيفة (أخبار اليوم)، في ٩/ ١/ ٢٠٠٧م.
(٢) صحيفة (أخبار اليوم)، في ١٢/ ١/ ٢٠٠٧م.

على أثر هذين الحدثين تحركت قوات يمنية إلى منطقة (مذاب) في ٢٧/ ١/ ٢٠٠٧م، ففهم الحوثيون هذا التحرك الذي جاء بعد إحكام القوات السعودية لحدودها وسد بعض الثغرات التي أثرت على طرق الإمداد الحوثية، على أنه نوع من التنسيق لمحاصرتهم، فبادروا بمهاجمة القوات اليمنية، وألحقوا بها خسائر في الأرواح والعتاد، وقطعوا طرق الإمداد على القوات الحكومية.

أظهر علي صالح غضبه من سلوك الحوثيين، وأعلن أنه: "لا يمكن لأحد تجاوز الخطوط الحمراء"، وطالب عناصر الحوثي بتسليم أسلحتهم[١]؛ فكان رد الحوثيين على كلامه استنفار قواتهم وإيقاظ خلاياهم النائمة -بل المتأهبة- استعداداً للمواجهة، وتوسيع دائرة القتال.

فقد نقلت صحيفة (الوسط)[٢] أنه في أول رد فعل على خطاب الرئيس.. شن الحوثيون هجوماً عنيفاً على الجبهات كافة، وفتحوا جبهات جديدة حول مدينة صعدة، وأن القوات الحكومية من جهتها كثفت هجماتها واستخدمت الدبابات والأسلحة الثقيلة في حربها التي تأججت في (مذاب، والمهاذر، وآل عمار بمحافظة صعدة، وحرف سفيان بمحافظة عمران) وغيرها من المناطق.

وفي أول غطاء سياسي للمواجهات قرر مجلس النواب اليمني بعد مناقشة تقرير تقدم به رئيس جهاز الأمن القومي - حسب مصدر لم يرد الإفصاح عن اسمه- حسم المسألة عسكرياً، وتحميل الدولة مسؤولية حماية الثوابت الدينية

(١) صحيفة (أخبار اليوم)، في ٣٠/ ١/ ٢٠٠٧م.
(٢) العدد ١٣٩، في ١٤/ ٣/ ٢٠٠٧م.

والوطنية للشعب اليمني[١]. وهو تحرك متأخر لمجلس النواب الذي أهملت الحكومة دوره في المواجهات السابقة.

في الاتجاه المقابل اعتبرت صحيفة (البلاغ) -المقربة من الحوثيين- الدولة سبباً في المواجهات؛ لكونها لم تلتزم بتعهداتها. مشيرة إلى أن اللجنة المكلفة من رئيس الجمهورية بحل مشكلة صعدة رفعت تقريرها، وأنها أشارت إلى الأسباب التي أدت إلى استمرار المشكلة والتي من أبرزها: تعرض من نزلوا من الجبال إلى الاعتقال والمطاردة، وتعرض بعض المواطنين للمضايقات المذهبية، والاحتكاكات المستمرة بين المواطنين والجنود، والاحتجازات المستمرة في نقاط التفتيش العسكرية للمواطنين، وتفتيش الملابس الداخلية للمواطنين، وتكرُّر حالات الاغتيال وعدم التحقيق فيها[٢].

وفي العدد ذاته من صحيفة (البلاغ) وجه علماء من المذهب الزيدي رسالة إلى رئيس الجمهورية تضمنت مقترحات لإنهاء ملف صعدة نهائياً، والقضاء على أسباب تجدد الاشتباكات، وبما يؤدي إلى عودة "أنصار الحوثي" إلى قراهم والنزول عن الجبال. وجاءت هذه المقترحات في ١٩ بنداً صبت جميعها في صالح حركة تمرد الحوثي.

(١) صحيفة (أخبار اليوم)، في ١١/ ٢/ ٢٠٠٧م.
(٢) العدد ٧١٥، في ٦/ ٢/ ٢٠٠٧م.

وأظهرت هذه الرسالة أن الحوثيين ومن خلفهم بعض مشايخ المذهب شعروا بنشوة انتصار موهوم، أو أن وراءهم قوة تطمئنهم، فمطالبهم مطالب المنتصر، أو الذي يكاد أن ينتصر، في حين كان الوضع ميدانياً مختلفاً جداً.

وكالعادة ونتيجة للضغوط التي وقعت على الحوثيين على أرض المعركة حاول بعض اليمنيين أن يتدخل بوساطات جديدة لحل المسألة فرد الرئيس السابق[1] قائلًا: لم يعد هناك أي مجال للحوار أو الوساطة مع الإرهابيين بعد أن سُدَّت معهم كل أبواب الحوار والتفاهم، وبذلت كل الجهود والمساعي من أجل إقناعهم بالكف عن أعمالهم الإرهابية والإجرامية.

على صعيد آخر صدر قرار بتعيين اللواء مطهر المصري محافظاً جديداً لصعدة، عوضاً عن العميد يحيى الشامي الذي اتهم من بعض الجهات بتواطئه مع الحوثيين؛ وهو الأمر الذي أزعج الحوثيين ودفعهم إلى تصعيد عملياتهم المسلحة.

استمرت المواجهات بين الدولة والحوثيين في حين كانت تدور بالخفاء محاولات حثيثة للصلح الذي ظهرت نتائجه في أواسط شهر يونيو حسب صحيفة (أخبار اليوم) التي نشرت تأكيد مصدر مسؤول بوزارة الداخلية أنه سوف يتم تعليق العمليات العسكرية إذا التزم عبد الملك الحوثي -ومن معه- بالشروط المتفق عليها، والواردة في قرارات مجلس الدفاع الوطني بجلسته

(١) حسب ما ذكرته صحيفة (أخبار اليوم)، في ١٣/ ٣/ ٢٠٠٧م.

المنعقدة بتاريخ ١٣/ ٢/ ٢٠٠٧م[1].

حصل تلكؤ في تنفيذ هذا الاتفاق، وخصوصاً آلية تنفيذ البند السابع منه والذي ينص على: "بسط نظام الدولة العام في المديريات كغيرها من المديريات الأخرى في الجمهورية"؛ فأعاق تنفيذه بالصورة المثلى، وبقيَت المناوشات بين الأطراف إلى أن انتهى الشهر بهدوء حذر لا يعبر عن نهاية الحرب.

وعادت الاشتباكات إلى مديريات عدة مع بداية شهر يوليو، لكن دون رد حاسم من الحكومة، حيث حدد الرئيس -في ٥ يوليو- موعداً للنزول من الجبال

(١) تنص الشروط على ما يلي: وقف العمليات العسكرية والتزام عبد الملك الحوثي ومن معه بالنظام الجمهوري والدستور والقوانين النافذة في البلاد، إنهاء حالة التمرد وتنفيذ قرار العفو العام وإطلاق المعتقلين، ما عدا المتهمين في القضايا المحالة للنيابة العامة أو المنظورة أمام المحاكم، والكشف عن المفقودين، ومعالجة الجرحى، وتسليم الجثث الموجودة لذويها، وعودة الحياة إلى طبيعتها في المناطق، وعودة كل المغرر بهم إلى مناطقهم ليعيشوا كمواطنين آمنين مثلهم مثل سائر المواطنين في الجمهورية، وبسط نظام الدولة العام في المنطقة مثل باقي مناطق الجمهورية، وتسليم الأسلحة المتوسطة مع ذخائرها للدولة، واحترام حرية الرأي والتعبير بما في ذلك الحق في إنشاء حزب سياسي وفقاً للدستور والقوانين النافذة في البلاد، وخروج عبد الملك الحوثي ويحيى الحوثي وعبد الكريم الحوثي وعبدالله عيضة الرزامي إلى قطر دون ممارسة أي نشاط سياسي أو إعلامي معادٍ لليمن، وعدم مغادرة قطر إلا بعد موافقة الحكومة اليمنية، وقف كافة الحملات الإعلامية وعمليات التحريض، وأن تقوم الحكومة اليمنية بإعادة إعمار ما خلفته الحرب ومعالجة آثارها. وستقوم دولة قطر بالمساهمة في صندوق لإعادة إعمار المناطق المتضررة وتعويض المتضررين، ويكون هذا الصندوق مفتوحاً لمساهمة الدول العربية والصديقة فيه، وسيتم تشكيل لجنة من قبل القيادة السياسية من مجلسي النواب والشورى برئاسة محسن العلفي نائب رئيس مجلس الشورى، وعضوية رؤساء الكتل في مجلسي النواب والشورى؛ وذلك للإشراف على تنفيذ تلك البنود خلال ساعات وأيام محدودة. وتضم اللجنة في عضويتها: الأعضاء في مجلس النواب: عبد الرحمن بافضل، ياسر العواضي، سلطان العتواني، عيدروس النقيب، ناصر عرمان، والأعضاء في مجلس الشورى: حسين محمد عرب، صادق الأحمر، أحمد الشامي، محمد شايف جار الله. (أخبار اليوم، ١٧/ ٦/ ٢٠٠٧م).

وتسليم الأسلحة وإنهاء الأعمال التخريبية كافة؛ وإلا فسوف يكون للحكومة موقف آخر[١]. ووصف الجهود القطرية -التي بدأت تبذل للوساطة- بأنها "مساع حميدة" في إطار ما أقره مجلس الدفاع الوطني في اجتماعه الأخير، وأكد أن هذه المساعي جاءت بطلب من الأطراف الأخرى التي فشلت في تنفيذ مخططها في اليمن.

تجددت المُهل الممنوحة للمتمردين، في حين كانت تتأرجح حدة المواجهات العسكرية بين التوقف أحياناً والمناوشات أحياناً أخرى. ولجان الوساطة كانت تتحرك بقوة راغبة في إنهاء الأزمة. ومع دخول شهر ديسمبر اشتدت المواجهات التي استخدمت فيها الأسلحة الثقيلة بأنواعها، كما استخدم فيها أسلوب نصب الكمائن[٢]. ودعا عبد الملك الحوثي -في بيان نشرت مقتطفات منه صحيفة (الوسط)- السلطة إلى مواصلة "الحوار بجدية"، مبدياً استعداده للتفاعل مع كل المساعي الإيجابية لحقن الدماء واستقرار الوضع وحل الصراع. في حين بدأت السلطات بتعزيز مواقعها العسكرية تمهيداً "للحسم"[٣]. بينما زار رئيس الوزراء اليمني دولة قطر من أجل تحريك الوساطة القطرية، ومنعاً لاندلاع حرب خامسة، حاملاً رسالة رسمية من رئيس الجمهورية لأمير قطر، تضمنت طلباً رسمياً بعودة الوسطاء لاستئناف التفاوض[٤].

(١) صحيفة (أخبار اليوم)، في ٤/ ٧/ ٢٠٠٧م.
(٢) صحيفة (الوسط)، في ٥/ ١٢/ ٢٠٠٧م.
(٣) صحيفة (الوسط)، في ١٦/ ١/ ٢٠٠٧م.
(٤) صحيفة (الغد)، في ٣/ ١٢/ ٢٠٠٧م.

بدأ العام الجديد ٢٠٠٨م بمزيد من التصعيد من الطرفين، وتصاعدت حدة الحرب في عدد من المديريات، واستخدمت الحكومة الطيران، وأسقط الحوثيون مروحية قالت الدولة إنها أصيبت بعطل فني، وانسحبت قوات الأمن المركزي من مواقع في مديرية (ضحيان) التي كانت الدولة تسيطر عليها، وازداد الوضع العام تأزماً؛ وهو ما جعل بعض المتابعين يفسره بقرب جولة مفاوضات أخرى.

وأكدت بعض المصادر إصدار رئيس الجمهورية توجيهاً يقضي بإيقاف إطلاق النار في جميع جبهات القتال، بينما أعلنت مصادر حوثية عن التزامها بذلك ما عدا المواقع الغربية من منطقة (جمعة بن فاضل)[١]. وبدأ الجيش ينسحب من المواقع العسكرية محل النزاع، وبدأت اتفاقية الدوحة[٢] تأخذ حيز التنفيذ. ومع دخول اتفاقية الدوحة حيز التنفيذ دخلت الجولة الرابعة من الحرب حيز النهاية، وكان الأمل أن لا يكون هناك جولة أخرى، لكن واقع الحال كان غير ذلك. فقد اختلف الطرفان على آليات تنفيذ الاتفاقية، وخصوصاً البند السابع.

---

(١) صحيفة (الوسط)، عدد ١٨٢، في ٦/ ٢/ ٢٠٠٨م.

(٢) حررت الاتفاقية في مدينة الدوحة في ١٤/ ١/ ١٤٢٩، الموافق ١/ ٢/ ٢٠٠٨م، ووقعها عن الجانب الحكومي د. عبد الكريم الإرياني -المستشار السياسي للرئيس السابق، وعن الجانب الحوثي صالح أحمد هبرة، وعن دولة قطر (الوسيط) حمد بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية. وللاطلاع على نص الوثيقة انظر: صحيفة (الشارع)، عدد (٤٠)، في ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٨م.

الحرب الخامسة:

قبل أن تضع الحرب الرابعة أوزارها، وقبل أن يستنشق المواطنون رياح السلام أو الهدنة، اشتعلت الحرب من جديد، ففي أواخر أبريل ٢٠٠٨م، وبعد أخذٍ وردٍّ طويلين بشأن آليات تنفيذ اتفاق الدوحة؛ تمَّ اغتيال صالح دغسان عضو مجلس النواب المؤتمري، وكان الاغتيال بوابة الدخول إلى الحرب الخامسة.

ويرى بعض المراقبين أن الحرب الخامسة بدأت فعلياً في الثاني من مايو ٢٠٠٨م عندما فجر مجهولون دراجة مفخخة أمام مسجد في صعدة أثناء خروج المصلين من صلاة الجمعة. وهو التفجير الأول من نوعه في هذه المواجهات، وقد أسفر عن مقتل وإصابة حوالي ٧٠ شخصاً بينهم العديد من أفراد القوات المسلحة.

اتهمت الدولة الحوثيين بأنهم وراء التفجير[١]، بينما نفى الحوثيون ذلك واستنكروا الجريمة، معتبرين أن هناك طرفاً خفياً يريد إفساد الاتفاق ومواصلة الحرب[٢]، كما هو شأنهم مع أحداث كهذه.

وكانت النتيجة الحتمية أن استعرت نيران الحرب مجدداً، ولم تلبث أن امتد أوارها ليطال مناطق لم يكن قد وصل إليها سابقاً.

وفي حين علقت لجان الوساطة أعمالها تعليقاً شبه كامل، انتقل القتال إلى محافظة عمران الواقعة بين صعدة وصنعاء في تطور وصف بأنه "خطير"، خصوصاً

---

(١) صحيفة (الحياة) اللندنية، في ٣/ ٥/ ٢٠٠٨م.
(٢) صحيفة (الغد)، في ٥/ ٥/ ٢٠٠٨م.

أن الحوثي كان قد وعد بنقل المعارك إلى خارج صعدة[1]. ودارت هناك أشرس المعارك، واستخدمت فيها الدولة الطيران والأسلحة الثقيلة. ثمَّ لم يلبث القتال أن امتد ليشمل ضواحي العاصمة صنعاء، فقد دارت اشتباكات متقطعة في منطقة (بني حشيش) التابعة لمحافظة صنعاء بعد كمين حوثي استهدف العميد محمد صالح طُرَيْق – مدير أمن محافظة صنعاء – وأدى إلى إصابة عدد من مرافقيه.

محافظة صعدة بدورها وقعت تحت قصف مدفعي وجوي مكثف في العديد من مديرياتها، في حين هاجم الحوثيون معسكرات للجيش في محافظة الجوف؛ وبذلك توسعت دائرة القتال، وبدا واضحاً أن الحوثيين يستطيعون فتح بؤر جديدة لمواجهة الدولة.

بعد مضي شهر على القتال بدأ شهر آخر والمعارك في اشتداد، والحوثيون يطورون من أساليبهم، فقد وصلوا مرة أخرى إلى (بني حشيش) بعد أن انسحبوا منها، وحاولوا الوصول إلى مطار صنعاء أكثر من مرة، لكنهم فشلوا في ذلك، أما الدولة – ومع تكرار وعودها باقتراب الحسم – فقد بدت عاجزة أن تحقق ذلك الحسم على أرض الواقع حتى نهاية شهر يونيو ٢٠٠٨م.

وكان أكثر تصعيد للقتال شهدته البلاد في منتصف شهر يونيو؛ فالجيش كان يريد حسم المعركة بالتعاون مع القبائل، والحوثيون كانوا يردون بما يستطيعون.. واستمر القتال بوتيرة تخف أحياناً وتزداد أحياناً. ولم يستجب عبد الملك الحوثي لدعوة رئيس الجمهورية لإنهاء التمرد وإعلان الالتزام بالدستور، والتي أطلقها في

(١) صحيفة (النهار)، في ١٢/ ٥/ ٢٠٠٨م.

كلمته في ذكرى الوحدة ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٨م. لكن فجأة، وفي الذكرى الثلاثين لتسلمه الحكم في اليمن أعلن علي صالح عن وقف القتال.

وقد تباينت تفسيرات المحللين لهذا الإعلان، منها: أنه لخشيته خروج الوضع عن السيطرة، أو لوجود وساطة محلية، أو انتقادات أمريكية وأوروبية متزايدة للوضع الإنساني في محافظة صعدة[١].

وكان الإعلان مفاجئاً للجميع في السلطة والحزب الحاكم والجيش والطرف الآخر من النزاع، فقد عبر يحيى الحوثي على قناة (الجزيرة) عن تفاجئهم بهذا القرار.

وأكد زعيم المتمردين الحوثيين أن الحرب توقفت عبر وساطات محلية من أبناء صعدة (الشيخ فارس مناع، ودغسان أحمد دغسان، وعلي ناصر قرشة)، وغيرهم. وأوضح أن البداية كانت عبر تفاهمات شفوية على هدنة يتم خلالها إيصال الأغذية والأدوية للناس في صعدة وغيرها، ثم أوقفت الحرب بقرار من السلطة أثناء الهدنة[٢].

من جهتها تحدثت السلطات عن وجود عدد من النقاط حددها رئيس الجمهورية أساساً لإعلان وقف العمليات العسكرية في صعدة. وذكر الإعلام الرسمي أن عبدالملك الحوثي وجه رسالة إلى رئيس الجمهورية يؤكد فيها "التزامه الكامل" بالنقاط التي حددها الرئيس، وأنه أكد - ومن معه - التزامهم الكامل بالحفاظ على الأمن والاستقرار والسكينة العامة في كل محافظة صعدة، وأنهم "يبادلون الجميل بالجميل.. والعدل بالعدل. وسيكونون حريصين على ما فيه مصلحة الوطن.. والحفاظ على سلامة المواطنين".

---

(١) (الجزيرة نت)، في ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٩م.

(٢) (الاشتراكي نت)، في ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٨م.

وتتمثل هذه النقاط -حسب ما نشرها الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع اليمنية- في التالي:

١- الالتزام بوقف إطلاق النار.

٢- فتح الطرق وإزالة الألغام وتفجيرها أو تسليمها للدولة.

٣- النزول من الجبال.. وإنهاء التمترس فيها وفي المزارع.. وإخلاء منازل المواطنين.

٤- إنهاء المظاهر المسلحة.. والاستفزازية في مديريات محافظة صعدة كافة.

٥- تسليم الأسلحة المتوسطة والثقيلة التي بحوزتهم إلى الدولة.

٦- عودة المواطنين النازحين من جراء الفتنة إلى منازلهم وقراهم.. وعدم التعرض لهم.

٧- خروج عناصر التخريب والتمرد من أتباع الحوثي الوافدين إلى مديريات محافظة صعدة وعودتهم إلى مناطقهم.

٨- تسليم المختطفين من القوات المسلحة والأمن والمواطنين إلى السلطة المحلية.

٩- عودة المنهوبات إلى السلطة المحلية وإلى القوات المسلحة والأمن.

١٠- أن الدولة هي المسؤولة دون غيرها في بسط سلطة النظام والقانون في كل محافظة صعدة.. شأنها شأن كل محافظات الجمهورية[١].

---

(١) (٢٦ سبتمبر نت)، في ٧/ ٨/ ٢٠٠٨م.

لكن سرعان ما نفت حركة الحوثي هذه الأنباء.. وأكد صالح هبرة عدم صحة تلك الرسالة، مضيفاً أن ما حصل هو "تفاهم ثنائي، بين السلطة والسيد عبد الملك عبر وساطة محلية شفهية"، "وليس اتفاقاً مكتوباً وموقعاً من طرفي الصراع"، وأن "أهم مرتكزاتها الاتفاق على وقف إطلاق النار، وفتح الطرقات لتمكين المساعدات الإنسانية الوصول إلى المناطق المتضررة من الحرب، وكف الحملات العسكرية من قِبل السلطة"(١). وقد جاء الرد عليه من مصدر رسمي أفاد بأن هبرة "ليس وسيطاً بين الحكومة والحوثي؛ لأن وساطته قد انتهت في وقت سابق، وبالتالي فهو لا يعلم بالتواصل بين الطرفين"(٢).

وهكذا طويت الحرب الخامسة مخلّفة وراءها - حسب تقارير غير رسمية - مئات القتلى من الطرفين، ومئات الجرحى أيضاً، واعتقال العشرات من المنتسبين لحركة الحوثي، وتدمير عشرات البيوت، وتشريد نحو ٢٥ ألف مواطن على الأقل(٣).

وبحسب تصريحات المدير التنفيذي لصندوق إعمار محافظة صعدة بلغت التقديرات الأولية لأضرار الحرب بمحافظتي صعدة وعمران ٧٦٩٤ منشأة، منها ٦٠٣٣ منزلاً و١٣٠٠ مزرعة، وما يقارب ٣٠٠ منشأة في صعدة. وفي منطقة حرف سفيان بمحافظة عمران ٤٦٥ منشأة عامة وخاصة. وأضاف أن المؤشرات الأولية تؤكد أن اليمن بحاجة إلى مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لعملية إعمار المنشآت الخاصة والعامة، إضافة إلى مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لعملية التنمية بمحافظة صعدة والمناطق التي شهدتها الحرب وحرمت من المشاريع التنموية أثناء فترة الحرب(٤).

(١) (نيوز يمن)، في ١٠/ ٨/ ٢٠٠٨م.
(٢) (نيوز يمن)، في ١٠/ ٨/ ٢٠٠٨م.
(٣) صحيفة (الغد)، في ٧/ ٧/ ٢٠٠٨م.
(٤) (نيوز يمن)، في ١٣/ ١١/ ٢٠٠٨م.

الحرب السادسة:

بعد أشهر من البيانات والتصريحات الهادئة بين السلطة والحوثي اشتدت خطابات الطرفين في أبريل ٢٠٠٩م، مترافقة مع خروقات ميدانية لاتفاق السلام في مديرية (غمر). وأكد الحوثيون -في تصريحات لـ(نيوز يمن)- بعودة نشاطهم العسكري قائلين إنهم "احتلوا مرافق حكومية بمديرية (غمر) وسوق المديرية"؛ نظراً لأن المديرية أصبحت مسرحاً لخروقات السلطة، كما جاء في بيان للمكتب الإعلامي للحوثي[١].

من جانبه اتهم مصدر مسؤول في السلطة المحلية بصعدة حركة الحوثي بقرع طبول الحرب؛ "لشعورها بأن مناخات السلام والاستقرار لا تناسبها وتخسرها كثيراً، وتفقدها ذلك الدعم الداخلي والخارجي الذي ظلت تحصل عليه، بالإضافة إلى تعرية مقاصدها وأهدافها التخريبية"، مؤكداً أن الدولة لا تزال "متمسكة بخيار السلام، وستفوت الفرصة على هذه العصابات العميلة المثيرة للفتنة والقارعة لطبول الحرب والمتعطشة لسفك الدماء[٢].

على ضوء تلك التطورات أخذت نذر الحرب السادسة في صعدة تلوح في الأفق. وفي خطوة رسمية تشير إلى خطورة الموقف نقلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) -عبر خدمتها الإخبارية على الهاتف الجوال، في ١٤ أبريل- عن مصدر محلي قوله: إن "عناصر التخريب بصعدة ترفض الاستجابة ليد السلام وتتعامل بمكر"[٣].

(١) المرجع السابق.
(٢) (٢٦ سبتمبر نت)، في ٤/ ٤/ ٢٠٠٩م.
(٣) (التغيير نت)، في ١٤/ ٤/ ٢٠٠٩م.

إلى ذلك ربط مراقبون بين الاتصال الهاتفي الذي جرى -في اليوم نفسه- بين الرئيس علي صالح وأمير دولة قطر وبين التطورات في صعدة، حيث اعتقد بعضهم أن للاتصال علاقة بما تبذله قطر من جهود لإحلال السلام في صعدة.[1]

وتبادل الحوثيون والسلطات المحلية بصعدة الاتهامات بشأن السعي لتأجيج الأوضاع في المنطقة من جديد وإقلاق الأمن العام.

وفي حوار مع صحيفة (الشرق الأوسط) اتهم الناطق السابق باسم الحوثيين صالح هبرة[2] السلطات بالتحضير لشن حرب سادسة عليهم، وقال: إن المؤشرات على الاستعداد لهذه الحرب تكمن في توجيه الاتهامات للحوثيين بارتكاب بعض الأعمال كما حدث في قضية خطف الأجانب، وكذلك في محاكمة دفعة من أنصارهم، حيث حاكمت السلطات قرابة عشر مجموعات من الحوثيين أمام القضاء.

وأقر أنهم، "وفي ظل استعداد السلطة للحرب من خلال إرسال الحشود العسكرية من مختلف المناطق إلى صعدة"، يعدون أنفسهم للحرب أيضاً، دفاعاً عن أنفسهم إزاء السلطة التي تحاول قتلهم والقضاء عليهم، بحسب زعمه[3].

وكان التطور الأبرز في هذه المرحلة المتوترة اختطاف تسعة أجانب في محافظة صعدة، في ١٢ يونيو ٢٠٠٩م، وهم: عائلة ألمانية مكونة من خمسة أفراد، وممرضتان ألمانيتان، ومهندس بريطاني، ومدرّسة كورية جنوبية، وكانوا يعملون في المجال

(١) المرجع السابق.
(٢) حالياً هو رئيس المكتب السياسي للحركة.
(٣) صحيفة (الشرق الأوسط)، في ١٨/ ٦/ ٢٠٠٩م.

الإغاثي الطبي. وتبادلت السلطات اليمنية الاتهامات مع جماعة الحوثي حول الجهة التي تقف خلف الاختطاف[1]، لكن ألمانيا رجحت أن يكون تنظيم القاعدة وراء العملية.

وازداد الوضع سوءاً بعد مقتل الألمانيتين والمدرسة الكورية، إذ حمّلت الأجهزة الأمنية الحوثيين "المسؤولية الكاملة عن هذه الجريمة وتأمين سلامة بقية المخطوفين الستة"[2]. من جهته قال هبرة: إن ما حدث بحق الرعايا الأجانب في صعدة "يأتي ضمن مؤامرة إقليمية لا تستهدف صعدة فقط وإنما تستهدف المنطقة بأكملها"[3].

وفي أغسطس ٢٠٠٩م عرض رئيس الجمهورية -بمناسبة شهر رمضان ١٤٣٠- ستة شروط لإيقاف العمليات العسكرية في صعدة، وطالب الحوثيين بـ"الجنوح للسلم والعودة إلى جادة الصواب على أساس الالتزام غير المشروط" بالنقاط الست.

وهي كما يلي:

أولاً: الانسحاب من جميع المديريات ورفع كافة النقاط المعيقة لحركة المواطنين من كافة الطرق.

ثانياً: النزول من الجبال والمواقع المتمترسين فيها وإنهاء التقطع وأعمال التخريب.

(١) انظر: (مأرب برس)، في ١٥/ ٦/ ٢٠٠٩م.
(٢) (٢٦سبتمبر نت)، في ١٥/ ٦/ ٢٠٠٩م.
(٣) (الصحوة نت)، في ١٨/ ٧/ ٢٠٠٩م.

ثالثاً: تسليم المعدات التي تم الاستيلاء عليها مدنية وعسكرية وغيرها.

رابعاً: الكشف عن مصير المختطفين الأجانب الستة (أسرة ألمانية وبريطاني واحد)، حيث تؤكد المعلومات بأن العناصر المتمردة وراء عملية اختطافهم.

خامساً: تسليم المختطفين من المواطنين من أبناء محافظة صعدة.

سادساً: عدم التدخل في شؤون السلطة المحلية بأي شكل من الأشكال.

وهدد صالحُ الحوثيين - إذا ما ظلوا يرفضون الجنوح للسلم والالتزام بالدستور والقانون، واستمروا في ممارسة التخريب وارتكاب الجرائم التي لا يمكن السكوت عليها - بمواجهة فتنتهم بحسم و"بكل الإمكانات والطاقات"، "انطلاقاً مما يفرضه واجب المسؤولية الوطنية"(١).

ومع اقتراب الحرب السادسة عبرت اللجنة الأمنية العليا عن أسفها الشديد لما آلت إليه الأوضاع في محافظة صعدة، في ضوء استمرار - مَن وصفتهم بعناصر التخريب والإرهاب - "في ممارسة أعمالها الإجرامية والتخريبية البشعة ومواصلة اعتداءاتها المتكررة على المواطنين ورجال الأمن"(٢)؛ وجاءت تصريحات اللجنة الأمنية بعد أن سيطر الحوثيون -بشكل كامل- على المجمع الحكومي بمديرية (شدا) بعد معارك شرسة مع قوات الأمن هناك؛ كما سيطروا على منطقة (المثلث) التي تربط بين ثلاث مديريات في صعدة هي (رازح) و(شذا) و(الملاحيط)؛ لتكون تلك

(١) وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، في ٢١/ ٨/ ٢٠٠٩م.
(٢) وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، في ٥/ ٨/ ٢٠٠٩م.

المديريات قد شارفت على الوقوع بأيدي الحوثيين؛ نظراً لصعوبة وصول الإمدادات والتعزيزات العسكرية[١].

بدأت الحرب السادسة فعلياً في يوم ١٢ أغسطس من العام نفسه.. واتسمت هذه الجولة- منذ اليوم الأول - بتكثيف عمليات القصف الجوي على مناطق الحوثيين في مناطق (ضحيان) و(الخبجي) و(الحيرة) و(الطلح) و(آل الصيفي) و(قهر) و(مران) و(بني معاذ) و(سحار) و(حيدان) و(مطرة)، وغيرها من المناطق. وبحسب محللين فإن خريطة القصف الجوي والمعارك والاشتباكات البرية خلال الأيام الأولى من الحرب تؤكد أن الحوثيين كانوا يحكمون سيطرتهم على مساحة شاسعة من محافظة صعدة، وأنهم سيطروا على عدد من منافذ الإمدادات العسكرية للجيش التي تصل إلى المدينة[٢].

وبالتزامن مع المواجهات العسكرية أفادت صحيفة (الشرق الأوسط) أن السلطات اليمنية أبرمت "اتفاق هدنة قصير الأجل" مع الحوثيين. وقالت -نقلاً عن مصادر لم تسمها- إن الاتفاق قضى بوقف إطلاق النار بين الطرفين في جبهات القتال كافة، بما في ذلك منطقة (الحصامة) الحدودية مع المملكة العربية السعودية، "وذلك إلى ما بعد شهر رمضان المبارك، حيث يستأنف الحوار بين الطرفين". وذكرت الصحيفة أن لجنة الوساطة لإحلال السلام في صعدة -التي قادها تاجر سلاح يمني معروف[٣] - تمكنت من التوصل إلى هذا الاتفاق "مع تجميد أي حوار بشأن مصير

(١) (مأرب برس)، في ٤/ ٨/ ٢٠٠٩م.

(٢) (الجزيرة نت)، في ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٩م.

(٣) فارس مناع الذي عينه الحوثيون محافظاً لمحافظة صعدة بعد سيطرتهم عليها أوائل العام ٢٠١١م.

المواقع العسكرية التي استولى عليها الحوثيون خلال الأسابيع القليلة الماضية، ودون مناقشة الكثير من القضايا الخلافية والشائكة، مثل قضية الأسرى من الجنود لدى الحوثيين، وكذا قضية الحوثيين المعتقلين لدى السلطات اليمنية، حيث يطالب الحوثيون بإطلاق سراح كافة أنصارهم الذين اعتقلوا منذ اندلاع الحرب الأولى في صيف عام ٢٠٠٤م".

وأكد الناطق باسم الحوثيين - محمد عبد السلام - للصحيفة صحة المعلومات بشأن التوصل إلى اتفاق الهدنة، وقال إنه تم الاتفاق على عدد من النقاط هي: تثبيت وقف إطلاق النار، فتح الطرقات، عودة السلطات المحلية إلى المديريات لتقديم الخدمات إلى المواطنين، رفع الاستحداثات العسكرية من الطرفين، ومن ثم التفاوض حول المعتقلين الحوثيين والأسرى من الجنود والضباط. لكنه عاد للقول: إنهم فوجئوا برفض تنفيذ الاتفاق والاستمرار في قصف القرى والمناطق.. مشيراً إلى أنه وبعد الاتفاق كثفت المواقع العسكرية قصفها أكثر من السابق[١].

بالمقابل حذر الرئيس علي صالح من استمرار الخروقات من قبل الحوثيين في محافظة صعدة، وعبّر عن أسفه واستيائه لعدم التزام الحوثيين بعملية السلام، واستمرارهم في الاختراقات والاعتداءات المتكررة على المواطنين وممتلكاتهم. وحمّل الحوثيين "كامل المسؤولية عمّا يحدث من تداعيات وما يترتب على الاستمرار في تلك الأعمال الإجرامية من نتائج وخسائر في الأرواح والممتلكات العامة". وترأس صالح اجتماعاً للجنة الأمنية العليا وقيادات وزارتي الدفاع والداخلية، في ١٠ أغسطس،

(١) صحيفة (الشرق الأوسط)، في ١١/ ٨/ ٢٠٠٩م.

ودعت اللجنة الأمنية العليا أبناء محافظة صعدة إلى التعاون مع السلطات للتصدي لمن وصفتهم بـ "عناصر التخريب".

ويتبين من تصريحات الجانبين أن لغة الحرب أفصح من لغة السلام ومنطق المواجهات أقوى من منطق الوساطات. فبحلول منتصف أغسطس ٢٠٠٩م دخلت القوات الحكومية مرحلة جديدة من المواجهات، بدأت فيها بالزحف نحو المواقع والمعاقل التي تسيطر عليها حركة الحوثي، والدخول في اشتباكات مباشرة. كما شنت قوات الجيش في محافظة عمران عمليات استهدفت معاقل الحوثيين في مديرية (حرف سفيان)؛ لفتح الخط أمام الإمدادات التموينية لصعدة[١].

وأخذت الاتهامات بوجود تدخلات خارجية -في الصراع الدائر- تزداد حدة، وتشمل الحكومة والحوثيين. فالطرف الحكومي وجه اتهاماته للحوثيين، من خلال تصريح وزير الإعلام السابق والناطق الرسمي باسم الحكومة اليمنية حسن اللوزي - في ١٩ أغسطس - حول دعم خارجي مالي وسياسي وإعلامي للحوثيين، مؤكداً وجود محاولة من "مرجعيات مذهبية" للتدخل في شؤون اليمن، عبر تقديم "الدعم المالي والسياسي". مشيراً إلى وسائل إعلام إيرانية وعراقية شيعية، وبخاصة قنوات فضائية مثل قناتي (العالم) المملوكة للحكومة الإيرانية و(الكوثر)، إلى جانب (إذاعة طهران).. "ترتكب جرائم التدخل في الشأن الداخلي اليمني". هذا التهجم على الوسائل الإعلامية الشيعية جاء على خلفية الانحياز الواضح الذي مارسته قنوات فضائية إيرانية مع الحوثيين، وخلفية الحديث عن تمويل وسند سياسي شيعي خارجي من قبل مراجع وهيئات وقوى شيعية في المنطقة.

(١) (الصحوة نت)، في ١٧/ ٨/ ٢٠٠٩م.

في مقابل ذلك توجه الحوثيون والفضائيات الإيرانية الداعمة لهم إلى اتهام السعودية بقصفهم والتدخل في الشأن اليمني؛ في محاولة لرد الاتهامات الحكومية بالولاء لإيران وتلقي دعم مالي وسياسي منها. وبات واضحاً أن هناك مسعى لتوريط القوى الإقليمية في الدخول المباشر في ميدان الصراع العسكري والسياسي بين الطرفين.

ومع قيام الحكومة اليمنية بقصف معاقل الحوثيين في أكثر من منطقة، وتوجيهها ضربات جوية قوية لتجمعاتهم، حاولت السلطة إبراز توجهها هذا مسنوداً بإرادة دولية. فقد عقد نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن اللواء رشاد العليمي لقاء بكل من السفير البريطاني والقائم بالأعمال الألماني في صنعاء قبل الحرب بثلاثة أيام، وتناول اللقاء موضوع المخطوفين الأجانب المجهول مصيرهم في صعدة.

وحسب وجهة نظر الإعلامي والمحلل السياسي سعيد ثابت[1].. فإن الحرب السادسة شكلت "فرصة تاريخية" للحكومة اليمنية لحسم وإغلاق ملف تمرد الحوثيين في صعدة؛ لكونها وجهت "ضربات جوية موجعة للحوثيين، وخاصة لمعاقلهم بمناطق مطرة والنقعة وضحيان"، وكونها حققت "تقدماً للقوات الحكومية"، من خلال تطهير بعض المناطق والمواقع التي كان الحوثيون يسيطرون عليها[2].

والأمر لم يتوقف على المواجهات الداخلية، فقد أعلنت السعودية رسمياً عن

(١) مدير مكتب قناة (الجزيرة) بصنعاء حالياً.
(٢) (الجزيرة نت)، في ٢٠/٨/٢٠٠٩م.

رصد مسلحين قاموا -في ٣ نوفمبر- بالتسلل إلى موقع (جبل دخان) داخل أراضيها، بالقرب من مركز (خلد) الحدودي في قطاع الخوبة في منطقة جازان، وأطلقوا النار على دوريات حرس الحدود من أسلحة مختلفة، ونتج عن ذلك استشهاد رجل أمن، وإصابة أحد عشر آخرين.

فقد قال مصدر أمني سعودي: "إن المملكة إذ تعلن عن ذلك لتؤكد أنها سوف تقوم بما يقتضيه واجب الحفاظ على أمن الوطن وحماية حدوده، وردع هؤلاء المتسللين وأمثالهم من أي جهة كانوا"[١].

واعترف الحوثيون بالحادث، وصرحوا بأنهم هاجموا موقعاً حدودياً بين اليمن والسعودية وقتلوا جندياً سعودياً، وأصابوا ١١ آخرين بالرصاص، لكنهم اتهموا السلطات السعودية بالسماح للجيش اليمني بمهاجمة مواقعهم في شمال اليمن انطلاقاً من أراضيها[٢]، كما اتهموا الطيران السعودي بشن غارات جوية مكثفة على عدد من المناطق في صعدة وقرى مجاورة للحدود السعودية مع اليمن[٣].

الجيش اليمني نفى هذه المعلومات على لسان مصدر عسكري مسؤول، واصفاً - في تصريح لموقع وزارة الدفاع اليمنية على الإنترنت - هذه المعلومات بالإشاعات المكشوفة ومعروفة الأهداف؛ وذلك "لزج الأشقاء في المملكة العربية

---

(١) صحيفة (الوطن) السعودية، في ٥/ ١١/ ٢٠٠٩م.

(٢) (العربية نت)، في ٤/ ١١/ ٢٠٠٩م.

(٣) (التغيير نت)، في ٥/ ١١/ ٢٠٠٩م.

السعودية في أتون المواجهات الجارية معهم نتيجة الفتنة التي أشعلوها في صعدة"[1].

بالفعل جُرت السعودية إلى المعركة، وكان ردها عنيفاً ومكثفاً (براً وجواً وبحراً)، وبصورة لا تتوافق مع التصريحات الرسمية التي هونت من أمر الحوثيين بوصفهم بـ"المتسللين"، وهو الوصف الذي حرصت - طوال أيام الحرب - على استعماله وإعطائه بعداً أمنياً في إطار جغرافي ضيق.

وأكد الأمير محمد بن ناصر بن عبد العزيز - أمير منطقة جازان - على "عدم تسامح المملكة في تلك الواقعة على الرغم من أمله في أن تكون حادثة عابرة"[2]؛ وأكد مساعد وزير الدفاع والطيران للشؤون العسكرية خالد بن سلطان أن بلاده "لن توقف الضربات الجوية ضد المتسللين قبل تراجعهم عشرات الكيلو مترات عن الحدود السعودية"[3]، رافضاً انجرار المملكة.. إلى "أية صراعات لا طائل منها"، ومؤكداً حرص قيادة بلاده على "عدم التدخل في شؤون الآخرين الداخلية، وعدم السماح لكائن من كان بالتدخل في شؤونها"[4].

انتهت حرب الحوثيين مع السعودية بإعلان زعيمهم - في ٢٥ يناير ٢٠١٠م - عن وقف إطلاق النار مع السعودية، قائلاً في شريط صوتي: إن الحوثيين سينسحبون من كامل الأراضي السعودية التي دخلوها[5].

---

(١) (٢٦ سبتمبر نت)، في ٥/ ١١/ ٢٠٠٩م.
(٢) مجلة (المجلة)، في ٦/ ١١/ ٢٠٠٩م.
(٣) صحيفة (الوطن) السعودية، في ١١/ ١١/ ٢٠٠٩م.
(٤) صحيفة (الوطن)، في ٤/ ١/ ٢٠١٠م.
(٥) (العربية نت)، في ٢٥/ ١/ ٢٠١٠م.

ذهب بعض المحللين السياسيين في نظرتهم لأبعاد دخول السعودية في حرب صعدة إلى القول بأنَّ هذا مؤشر لتحول الصراع المحلي لصراع إقليمي، وهو ما قد يستدعي توسع دائرة الصراع وتعدد أقطابه. فيما رأى فيه بعضهم الآخر تعاوناً أمنياً بين السعودية واليمن للقضاء على قوة الحوثيين لتأمين الحدود الجنوبية للسعودية من توجه معادٍ لها[١].

وهناك من رأى في الأمر اعترافاً ضمنياً على ضعف الجيش اليمني وقوة الحوثيين، وذلك ما أعوز السلطات اليمنية للاستعانة بالجارة السعودية لحل المسألة عسكرياً. وربما أن الحوثيين أنفسهم جروا السعودية لمواجهة عسكرية لتسويق أنفسهم بوصفهم قوة يمكن الركون إليها في تهديد خاصرة المملكة عند الضرورة - حيث أنهم أبدوا قوة في مواجهة القوات السعودية - للتأكيد على حاجتهم لدعم أكبر. علماً بأن إيران تنظر لصعدة بوصفه موقعاً إستراتيجياً؛ نظراً لتضاريسها وموقعها وقربها من البحر الأحمر، ومجاورتها للسعودية.

وذهب بعضهم للقول بأن نقل الحوثيين للحرب إلى داخل الأراضي السعودية يشير إلى وجود قرار إيراني بتوريط السعودية فيها، واستنـزافها في حرب عصابات طويلة، وربما ذلك يأتي لممارسة ضغط على السعودية وحملها على التعامل مع الحوثيين بوصفهم قوة حقيقية في الداخل اليمني[٢].

(١) انظر: حديث رئيس مركز دراسات المستقبل الدكتور فارس السقاف لـ(الجزيرة نت) عن احتمال وجود اتفاق بين السعودية واليمن، لعمل كماشة لضرب الحوثيين وإنهاء تمردهم، وهو ما يستوحى من التصريحات اليمنية الرسمية التي ذكرت أن الحرب الحقيقية بدأت الآن. (الجزيرة نت)، في ٧/ ١١/ ٢٠٠٩م.

(٢) انظر: حديث المحلل السياسي محمد الغابري لـ(الجزيرة نت)، في ٧/ ١١/ ٢٠٠٩م. خسرت السعودية أكثر من مائة فرد من قواتها، بالإضافة إلى الذين وقعوا في أسر مقاتلي الحوثي.

وربما كانت محاولة إيرانية لجس نبض الرد العسكري السعودي، وقياس القدرات العسكرية السعودية في حالة الحرب.

بينما اعتبر مدير قناة (العربية) عبد الرحمن الراشد، في مقال بعنوان (سذاجة حوثية أم مكر صنعاء؟)، إقحام السعودية في حرب مع الحوثيين: "دهاءً"، و"مكراً حكومياً مدروساً"، لنظام "تمرس لعبة التوازنات الصعبة في بلد قَبَلي دائم الصراعات". مشيراً إلى أن نظام صنعاء هو "الرابح الوحيد".. من توريط الحوثيين في معارك مع السعودية[1].

كبقية الحروب الخمس السابقة انتهت الحرب السادسة بقرار مفاجئ من الطرفين وفي ذروة المواجهات العسكرية. فمن جهته أعلن علي صالح - في ١١ فبراير ٢٠١٠م - قرار وقف العمليات العسكرية في صعدة. واستند صالح إلى قرار مجلس الدفاع الوطني، الذي صدر عن اجتماع المجلس في ٨ فبراير ٢٠١٠م، انطلاقاً من التزام عبد الملك الحوثي بتنفيذ النقاط الست المعلنة من اللجنة الأمنية العليا، والآلية التنفيذية لها، كشرط لإيقاف العمليات العسكرية في (المنطقة الشمالية الغربية)، والشريط الحدودي مع المملكة العربية السعودية، عبر رسالة وجهها إلى المجلس.

وهذه النقاط هي:

١- الالتزام بوقف إطلاق النار، وفتح الطرقات وإزالة الألغام، والنزول من المرتفعات، وإنهاء التمترس في المواقع وجوانب الطرق.

(١) صحيفة (الشرق الأوسط)، في ٤/ ١/ ٢٠١٠م.

٢- الانسحاب من المديريات وعدم التدخل في شؤون السلطة المحلية.

٣- إعادة المنهوبات من المعدات المدنية والعسكرية اليمنية والسعودية.

٤- إطلاق المحتجزين لديه من المدنيين والعسكريين اليمنيين والسعوديين.

٥- الالتزام بالدستور والنظام والقانون.

٦- الالتزام بعدم الاعتداء على أراضي المملكة العربية السعودية الشقيقة[١].

لكن قرار صالح ظل مرهوناً بالتزام الحوثي وأتباعه بالنقاط الست وآليتها التنفيذية على أرض الواقع[٢].

في اليوم ذاته، أعلن زعيم المتمردين الحوثيين إيقاف إطلاق النار، تزامناً مع التوقيت المعلن من قبل الحكومة.. مبدياً وعده بفتح الطرقات ورفع النقاط وإنهاء التمترس من جميع محاور القتال في صعدة وعمران، بعد إيقاف إطلاق النار[٣].

ويشرح أمين عام (حزب الحق) حسن زيد عوامل إيقاف الحرب بأنه جرى تبادل ثلاث رسائل بين عبد الملك الحوثي وعلي صالح، عن طريق الشيخ علي ناصر قرشة، آخرها كانت في ٢٤ صفر ١٤٣١، وتضمنت مبادرة من عبد الملك الحوثي "لا يمكن أن ترفض.. والمتمثلة في التزامه بفتح الطرق وإزالة التمترس، وإنجاز ملف الأسرى السعوديين، وإخلاء المقرات الحكومية المسيطر عليها بمجرد إعلان وقف

(١) يلاحظ أنه تم تغيير الشرط السادس المتعلق بإطلاق سراح الرهائن الأجانب، ليصبح كما هو أعلاه!

(٢) وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، في ١١/ ٢/ ٢٠١٠م.

(٣) (التغيير نت)، في ١١/ ٢/ ٢٠١٠م.

إطلاق النار"[1].

وهذا يظهر مدى الضغط الذي شكلته المواجهات الثنائية التي قامت بها القوات اليمنية والسعودية على الحوثيين في ميدان المعركة، خاصة وقد استخدمت السعودية سلاح الطيران بشكل قوي.

كانت الحرب السادسة أطول جولات الحرب، وأكثرها دموية بين الطرفين؛ حيث أدارتها لجنة أمنية عليا برئاسة رئيس الجمهورية، وامتدت لتشمل المحافظات المجاورة لصعدة وصولاً إلى الحدود السعودية، والسعودية ذاتها. كما أنها شهدت تطوراً ملموساً لدى الحوثيين في أدائهم الإعلامي ووسائلهم الإعلامية التي ظهرت بجلاء حيث أتقنوا توجيه رسائلهم، وأبرزوا ما يريدون إبرازه في ظل حرب دعائية شعواء سارت بالتوازي مع مجريات الميدان بين الطرفين[2].

غير أن الأمر اللافت للانتباه في الحرب الأخيرة، هو تلك الوثيقة التي سربها موقع (ويكيليكس) الشهير، حول قيام غرفة العمليات اليمنية، التي كانت تمد الطيران السعودي بأهداف حوثية، بإعطائه إحداثيات لموقع القيادة الذي كان يتمركز فيه اللواء علي محسن الأحمر. وهي الوثيقة التي لم ينفها الطرفان (اليمني والسعودي).

(١) مقابلة مع صحيفة (الخليج)، في ٩/ ٣/ ٢٠١٠م.

(٢) عمل الحوثيون على إرسال بياناتهم ووسائطهم المرئية إلى وسائل الإعلام المختلفة، في ظل التكتيم الذي فرضته الحكومة، وبرز تأثير إعلام الحوثيين عندما سجلوا استيلاءهم على اللواء (١٠٥) التابع للجيش في محافظة صعدة بعد حصاره واستسلامه. كما أن هناك عدداً من الصحفيين ووسائل الإعلام المحلية والدولية أبدت تعاطفها معهم واهتمت بمتابعة ونشر ما يجري على الأرض.

وهي حادثة أكدها العقيد عسكر زعيل، المتحدث باسم قوات الجيش المؤيدة للثورة الشعبية، في حديث لقناة "الجزيرة"، تعقيباً على محاولة اغتيال اللواء علي محسن بعد انضمامه للثورة الشعبية عام ٢٠١١م، حيث قال: "هذا ليس ببعيد على السلطة، فقد سبق وأن حاولت اغتيال اللواء علي محسن عدة مرات، كان آخرها ما كشفته وثائق (ويكيليكس) حول إعطاء جهاز الأمن القومي في اليمن إحداثيات خاطئة للطيران السعودي لقصف مقر اللواء علي محسن في صعدة أثناء الحرب الأخيرة هناك".

الحوثية بوصفها أداة إيرانية

تحتل اليمن في الفكر الشيعي مكانة كبيرة؛ وقد ورد في موروثهم من الآثار أن هناك ثورة إسلامية في اليمن تكون ممهدة للمهدي عليه السلام.

يقول علي الكوراني العاملي في كتابه (عصر الظهور): إنه ورد في شأن ثورة اليمن "أحاديث متعددة عن أهل البيت عليهم السلام، منها بضعة أحاديث صحيحة السند. وهي تؤكد على حتمية حدوث هذه الثورة وتصفها بأنها راية هدى تمهد لظهور المهدي عليه السلام وتنصره. بل تصفها عدة روايات بأنها أهدى الرايات في عصر الظهور على الإطلاق، وتؤكد على وجوب نصرتها مثل تأكيدها على نصرة راية المشرق الإيرانية وأكثر. وتحدد الأحاديث وقتها بأنه مقارب لخروج السفياني في شهر رجب، أي قبل ظهور المهدي ببضعة شهور. وأن عاصمتها صنعاء. أما قائدها المعروف في الروايات باسم (اليماني) فتذكر روايةٌ أن اسمه (حسن) أو (حسين)، وأنه من ذرية زيد بن علي عليهما السلام. ولكنها قابلة للمناقشة في متنها وسندها".

لكنه يعود للقول: "ومع أن دور الإيرانيين في التمهيد للمهدي عليه السلام دور واسع وفعال على كل الأصعدة، ولهم بعد ذلك فضل السبق والتضحيات، حيث يبدأ أمر المهدي عليه السلام بحركتهم، إلى آخر ما ذكرته الأحاديث الشريفة وسنذكره في دورهم في عصر الظهور، فما هو السبب في أن ثورة اليماني ورايته

أهدى من ثورة الإيرانيين ورايتهم؟، يحتمل أن يكون السبب في ذلك أن الأسلوب الإداري الذي يستعمله اليماني في قيادته السياسية وإدارة اليمن أصح وأقرب إلى النمط الإداري الإسلامي في بساطته وحسمه. بينما لا تخلو دولة الإيرانيين من تعقيد الروتين وشوائبه. فيرجع الفرق بين التجربتين إلى طبيعة البساطة والقبيلة في المجتمع اليماني. وطبيعة الوراثة الحضارية والتركيب في المجتمع الإيراني. ويحتمل أن تكون ثورة اليماني أهدى بسبب سياسته الحاسمة مع جهازه التنفيذي، سواء في اختياره من النوعيات المخلصة المطيعة فقط، ومحاسبته الدائمة والشديدة لهم، وهي السياسة التي يأمر الإسلام ولي الأمر أن يتبعها مع عُمَّاله".. ويضيف: "ولكن المرجح أن يكون السبب الأساسي في أن ثورة اليماني أهدى أنها تحظى بشرف التوجيه المباشر من المهدي عليه السلام، وأنها جزء مباشر من خطة حركته عليه السلام، وأن اليماني يتشرف بلقائه ويأخذ توجيهه منه".

ويبدو أن تواصل حسين بدر الدِّين الحوثي مع إيران، وزيارته للبنان، حفزت فيه الرغبة في أن يكون هو المذكور في هذه الروايات الشيعية، فقد استصحب معه العديد من النسخ لكتاب الكوراني هذا، وقام بتوزيعه ونشره بين أتباعه ومناصريه، وأصبح يتداول بين الأهالي والناس عموماً. ويبدو أن الحديث عن ادعاء الحوثي للمهدية بادئ الحرب معه، كان بسبب انتشار هذا الكتاب، وتناقلِ العامة ما فيه في محافظة صعدة.

أحب حسين بدر الدين الحوثي منهج الخميني الثوري، وتأثر به تأثراً بعيداً، إلى حد نشره في مريديه في صعدة وما حولها. وجعل منه منهجاً تحريضياً، وإن كان

لم ينقل معنى (ولاية الفقيه) إلى المذهب الزيدِي الجارودي الذي يدين به. وأبدى حسين الحوثي إعجابه الشديد بالخميني، وبمنهجه الثوري، وبفهمه لمعنى ترديد الشِّعار (الموت لأمريكا الموت لإسرائيل)، معتقداً أنَّ الخميني كان "حريصاً على تخليص" العرب مما هم فيه من المهانة، فهو يقول: "كان الإمام الخميني -رحمه الله- يحرص جداً على أن يحرر العرب ويحرر المسلمين من هيمنة أمريكا ودول الغرب ويتجه للقضاء على إسرائيل، لكن الجميع وقفوا في وجهه.. الإمام الخميني كان إماماً تقياً، والإمام العادل لا تردُّ دعوته كما ورد في الحديث".

بعد كل هذا الإعجاب لا بد للحوثي - إذاً - من أن يتبنى النهج الثوري، وأن يحرض أتباعه على اتباع النهج الخميني، لذلك كانت خطاباته ومحاضراته ذات طابع تهييجي وتعبوي.. وهو ما أظهرته الأحداث الدامية التي شهدتها صعدة.

كان الحوثي يهيئ للمعركة على الأرض، يقيم التحصينات في الجبال، ويحرض أتباعه على اقتناء السلاح والذخيرة، والاستعداد "لمواجهة أي عدوان أمريكي أو إسرائيلي أو من قبل الحكومة" بوصفها -كما يرى- "من أولياء اليهود والنصارى"، رغم كونه تلقى الدعم من هذه الحكومة وتحالف مع قادتها، إلا أن عملية التجييش كانت تحتاج لمثل هذا النفاق الرخيص.

إن هذا الانبهار بالخميني الثائر، وهذا التقليد لأفكاره في غير مجال العقيدة، يمثل استيراداً يمنياً أو تصديراً إيرانياً للثورة الخمينية. وهذا الالتقاء بين الإيرانيين والحوثيين يمثل لقاءً على أهداف متطابقة مرحلياً مختلفة أيديولوجياً في مسارها النهائي. وهذا ما أشار إليه القيادي في حركة الحوثي - علي العماد - أثناء حديثه

حول ارتباط جماعته بإيران[1]. موضحاً أن العلاقة المشتركة مع إيران هي "فقط على منهج بدر الدين الحوثي، توافقاً مع "رؤية ثورة الإمام الخميني والشيطان الأكبر أمريكا". والتوافق مع إيران -بحسب قوله- إنما هو "توافق ثوري فقطاً وليس مذهبياً"، مشدداً على أن الارتباط الثنائي مع إيران لا يتعدى كونه "رؤية سياسية فكرية للعمل الثوري"[2].

كما شهد شاهد منهم، وهو حسن زيد -أمين عام (حزب الحق)- بأن الجماعة الحوثية منبهرة بتجربة "حزب الله"، والتجربة "الإسلامية" في إيران[3].

شهادة أخرى حول تبعية الحوثي لإيران جاءت على لسان القيادي السابق في الحركة وأحد المنظرين لها - شائف العميسي - الذي يقود الآن تياراً إثني عشرياً في اليمن. فهو يقول: "أعتقد أن الحوثي هو عبارة عن كرت هاتف دفع مسبق سينتهي؛ لأن إيران الآن تتعرض لأكبر حملة عقوبات ولن تستمر معه طويلاً". مضيفاً بأنَّ آل بدر الدين الحوثي "كانوا لا يمتلكون اللقمة في الثمانينات، بل يقال إن بدر الدين ما كان معه إلا ثوبان، ثم أصبح بعد ذهابه إلى إيران والصلاة أمام الخميني والتبخر بمباخر إيران مليارديراً".

وأوضح العميسي أن صرخة الحوثيين بالشعار (الموت لأمريكا.. الموت لإسرائيل) لم تكن لتظهر "عقب لقاءات حسين بدر الدين وآخرين بالخميني -حينها- وعلي خامنئي المرشد الحالي؛ لأنه حينها لن يصدقهم أحد، لكنهم انتظروا

---

(١) في حواره مع صحيفة (الشرق الأوسط) السابق ذكره.
(٢) صحيفة (الشرق الأوسط)، في ٢٢/ ٨/ ٢٠١١م.
(٣) مجلة (الكفاح العربي)، في ٣/ ١٠/ ٢٠٠٩م.

احتلال العراق وما حصل من جرائم هناك ليعلنوا صرختهم". وعندما جاءت الثورة الشعبية "أراد الدفع بأصحابه وخلاياه النائمة في صنعاء التي ما كانت تظهر في العلن خوفاً من المخابرات اليمنية، فأول ما فعله أنشأ جماعة (الصمود) بإيعاز من إيران، وبعثوا مندوبين لهم إلى ساحة التغيير، وحشدوا لهم الدعم الإعلامي بقنواته المتعددة كـ(المنار) و(العالم) و(الاتجاه) و(برس تي في)، وقيل لهم: إن هذه ستسوق فكركم، خالِفوا الشباب الثوار، إذا قالوا يمين، أنتم قولوا يسار، كان توجههم خالف تعرف"[1].

كما اعترف علي أحمد الأكوع - أحد أبرز المؤسسين لرابطة الإثني عشرية في اليمن - عام ٢٠٠٥م بتقديم إيران دعماً لوجستياً لحركة الحوثيين لسنوات كثيرة. إلى جانب إشراف "حزب الله" على التدريب العسكري لأفراد عناصر الحركة. وبحسب تأكيدات الأكوع فإن إيران - وباعتراف شخصي تلقاه من علي الكوراني مؤلف كتاب (عصر الظهور) أثناء لقاء جمع بينهما في مدينة قُم الإيرانية قبل سنوات بحثاً عن تأييد لرابطته - قدَّمت دعماً للحركة الحوثية في اليمن، تماماً كما هو الدعم الذي تلقته الجماعات الشيعية في لبنان.

وقال الأكوع: إن انطلاقة جماعة الحوثي كانت مرتكزة على "منطلق عقائدي بحت، وليس بصورة عشوائية، ملخصها التمهيد لظهور المهدي، عبر رجل يسمى بـ(اليماني)، حيث بدأت الجماعة بتنظيم صفوفها مع بداية التسعينات، وتحديداً خلال

---

(١) يعرف عن نفسه بأنه كان قائداً لأحد الأذرع والمنظرين للحركة الحوثية في محافظات صنعاء وتعز وذمار، وعمل ثلاث سنوات تقريباً مع الحوثيين قبل أن ينشق عنهم. (أخبار اليوم)، في ١١/ ٣/ ٢٠١٢م.

عام ١٩٩٤م، وتحركت تلك الجماعة وفق عقائد دينية". وأضاف: "حركة الحوثي وجماعته قاموا على ما جاء في كتاب علي الكوراني (عصر الظهور)، أن الحوثيين هم أبناء "حزب الله" الإيراني، والذي ولد وترعرع بأمر من إيران ودعم منها، بعد وضع الكوراني لخطة ظهور تلك الجماعة"(١).

وفي ندوة حول القضية الحوثية - نظمها مركز حقوق الإنسان وقياس الرأي العام بجامعة صنعاء تحت عنوان (الفتنة الحوثية في اليمن.. الأبعاد والآثار والمعالجات) في ٢٠١٠م- أجمع المشاركون فيها على وجود اختلاف واضح بين مضامين المذهب الزيدي الذي يحرم سبَّ الخلفاء الراشدين والصحابة الكرام، وبين الفكر الحوثي الذي يعتمد على المذهب الإثني عشري الجعفري جملة وتفصيلاً.

واتهم أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء جلال فقيرة -في دراسة قدمها للندوة عنوانها (الدلالات السياسية لتطور الحركة الحوثية من الارتباط بالخارج إلى التمرد في الداخل)- حركة الحوثيين بالارتباط بالخارج وقال لـ(الجزيرة نت): إن قدرة الحركة على خوض ست حروب لفرض أفكارها يؤكد أن اعتمادها على إمكاناتها الذاتية فرضية غير مقبولة، وأن دعماً خارجياً يقف وراءها.

وأشار فقيرة بأصابع الاتهام لإيران التي - حسب قوله - قدَّمت دعماً لوجستياً ملحوظاً خلال حروب الحوثيين مع السلطة إيماناً منها بأهمية اليمن الذي يتجاوز فيه أتباع المذهب الزيدي نسبة ٣٠٪، في نشر ثورتها، مستشهداً بأن السفارة الإيرانية بصنعاء قدمت لتنظيم "الشباب المؤمن" ٦٥٠ ألف دولار لدعم المراكز الصيفية

(١) صحيفة (الشرق الأوسط)، في ١٩/ ٣/ ٢٠١٠م.

للحركة خلال عامي ٢٠٠١م و٢٠٠٢م.

وافترضت دراسة عميد كلية الإعلام أحمد العجل أن نجاح الحوثيين في نشر أفكارهم بين الناس كان سببه الإعلام النشط الذي اعتمدت عليه الحركة عبر صحفهم ومواقعهم الإلكترونية. واتهم العجل عدداً من صحف أحزاب (اللقاء المشترك) بتبني أطروحات الجماعة بقصد الثأر من السلطة فضلاً عن بعض القنوات الشيعية العراقية والإيرانية واللبنانية وقنوات الفكر الطائفي الإثني عشري العالمية التي تعاطفت مع قضايا الحوثيين بشكل مركز، حسب قوله.

وأوضح العجل -لـ(الجزيرة نت)- أن الحوثيين استطاعوا من خلال الإعلام تضليل الرأي العام والتأثير على النشء والشباب لاعتناق فكرهم الخاطئ[1].

ولا بد من القول إن الحوثي ومن معه إذا كانوا أداة في تنفيذ هذا المخطط فلأنهم يظنون بإيران ظناً حسناً، وأنها تدعمهم لوجه الله، وهذا خطأ من أخطاء الحوثيين القاتلة، فشيعة إيران يكفرون الزيدية.. كما يكفر الزيدية الإمامية، وهذا الود لن يدوم، والدعم المالي الذي تقدمه إيران لن يكون لإقامة دولة زيدية إنما لإقامة دولة هي امتداد طبيعي لمخطط الهلال الشيعي، ومن ثم لا بد أن تكون إمامية، وقد قال بعض المبشرين الإثني عشريين: "أعطني زيدياً صغيراً أصنع لك منه جعفرياً كبيراً"!.

فالنشاط الشيعي في أوساط الزيدية ليس نشاطاً سياسياً داعماً فقط بل هو نشاط تبشيري يهدف إلى تحويل أتباع المذهب الزيدي إلى إمامية إثني عشرية. ولعل

(١) (الجزيرة نت)، في ٩/ ٨/ ٢٠١٠م.

الكتاب الذي ألفه الشيعي المتعصب علي الكوراني[1] يصب في خدمة هذا الهدف، وهو يتحدث عن علاقة إيران وشيعة المنطقة وثورة اليمن في إقامة دولة (المهدي) القائم.

وإذا كان حسين الحوثي وعائلته وإخوانه وعلماء الزيدية عموماً لم يتحولوا إلى إمامية من خلال هذه الأطروحات إلا أنهم فتحوا باب توزيع الكتيبات والمنشورات والأشرطة والشعارات والطقوس والمظاهر الإمامية، بحيث تأثر عدد من أتباعهم بها وتولَّدت في اليمن بذرة إثنا عشرية آخذة مع مرور الوقت في النمو.

تعامل الحوثيون ببراجماتية مع القضية، فقد انتسب حسين الحوثي ووالده إلى (حزب الحق)، الذي انفضا عنه لاحقاً، وانتسب بعض إخوانه إلى حزب المؤتمر (الحاكم سابقاً) الذي تحالف معه وتلقى الدعم منه، فلم يكن مستغرباً -ولديه طموح ثوري- أن يلتقي مع إيران، وأن ينسق معها من أجل تحقيق أهدافه.

وما أتاح هذا الاتصال والاختراق الإيراني لليمن هو تلك المساحة التي فتحتها الديمقراطية عقب عام ١٩٩٠م، وبعد تغير الموقف الرسمي من النظرة لإيران.

وهنا يمكن الإشارة إلى أن دولة الأئمة الزيدية التي قامت في اليمن قامت بالأساس على رؤية مناقضة للرؤية السياسية الإثني عشرية.. وقد وقفت هذه الدولة ضد المذهب الإثني عشري، وعملت على إغلاق اليمن أمامه. كما واجهت الإسماعيليةَ وأتباعها، وجرى بينهما صراع طويل. وتكفير الزيدية للإسماعيلية والإثني عشرية مشتهر معروف في كتبهم.

(١) والكتاب مطبوع ومتوفر لمن أراد الرجوع إليه، ومنشور على الشبكة الإلكترونية.

وبذلك لم يجد الإثنا عشريون لهم في اليمن موطناً آمناً. كما أن سُنّة اليمن عملوا على مواجهة هذا المذهب والوقوف ضده، وكانت بينهم وبين أتباعه وقائع مختلفة.

وعلى هذا الميراث جاءت الثورة اليمنية التي أُعلن على أثرها عن قيام الجمهورية العربية اليمنية في الشمال عام ١٩٦٢م. وحيث أنه لم يكن للاثنى عشرية ظهور بارز في اليمن قبل الثورة؛ فإن النظام الجمهوري الناشئ لم يحمل موقفاً أيديولوجياً تجاه هذا الفكر وهذا المذهب.

كما أنه لم تكن في ذلك التاريخ (١٩٦٢م) دولة تمثل هذا الفكر على كوكب الأرض أصلاً. فدولة الملالي في إيران ظهرت عام ١٩٧٩م بعد القضاء على الحكم الملكي (الشاهنشاهي) الفارسي المتمثل في أسرة آل بهلوي؛ والذي كان نظاماً علمانياً.

ومع قيام الثورة الإيرانية رحب اليمن الشمالي بها، وأرسل وفداً للتهنئة بقيامها. إلا أن هذا الترحيب الرسمي بهذه الثورة سرعان ما تحول مع قيام الحرب بين إيران والعراق إلى رفض ونبذ. حيث وقفت القيادة السياسية اليمنية إلى جانب العراق، وأعلنت عن موقفها المساند له، وقدمت له بعض المعونات وشاركت بمجندين وخبرات عسكرية إلى جانب العراق في حربه مع إيران. وكان علي صالح من الزعامات العربية القليلة التي زارت ميادين المعركة في حينه.

استمر الموقف اليمني المساند للعراق حتى نهاية الحرب في أواخر الثمانينيات، والتي يقول الخميني عنها: "إن تجرع السم كان أهون عليه من إنهائها"؛ لأنه لم يحقق النصر الذي كان يحلم به. هذا الموقف -بالطبع- سُجل على اليمن، وظل محفوراً في ذاكرة القيادة الإثني عشرية في إيران، وهي التي لا تنسى "المظلوميات التاريخية".

غير أن اليمن رغم موقفها ذلك لم تقطع علاقاتها بإيران، ولم تتخذ أي تدابير أمنية بشأن أي ممارسات للوجود الإيراني المتمثل في السفارة الإيرانية بصنعاء، والوافدين إليها من طهران. فلم يكن هنالك شيء لافت للانتباه على السطح، وظنت اليمن أنها في مأمن مما يجري بين إيران والعراق. غير أن الحقيقة كانت غير ذلك. فهناك من يشير إلى وجود تبشير ونشاط شيعي مستخْفٍ في اليمن خلال فترة الثمانينيات.

وهذا الأمر أكده نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن السابق الدكتور رشاد العليمي، في كلمته أمام مجلس النواب في يونيو ٢٠٠٨م. وأقر العميد عبد الله العليبي - عضو المكتب السياسي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري - أنه (إمامي المذهب)، وأنه كان من بين الذين اقتنعوا في مطلع الثمانينات "بالثورة الإسلامية الإيرانية"، وأنه أعلن في عام ١٩٨٣م بعد تسلله إلى السفارة الإيرانية مبايعته للإمام الخميني. فقد بدأ أول تحرك مثمر ومدروس -حسب بعض المتابعين- في عام ١٩٨٢م على يد العلامة صلاح أحمد فليتة، الذي أنشأ في عام ١٩٨٦م (اتحاد الشباب المؤمن)، وكان من ضمن ما يتم تدريسه مادة عن الثورة الإيرانية ومبادئها، يقوم بتدريسها محمد بدر الدين الحوثي.

وقد كان لانتهاء الحرب الإيرانية العراقية وتقارب إيران مع دول المنطقة - عقب ذلك - دور في طمأنة الحكومات العربية، والتي بدأت في فتح صفحة جديدة مع إيران؛ فسُمح بحرية التواصل والاتصال وإقامة علاقات مختلفة بين إيران وهذه الدول.

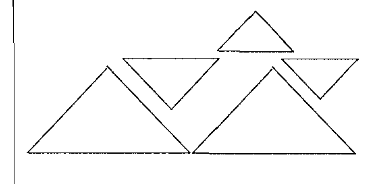
وخلال هذه الفترة التي أعقبت قيام الوحدة اليمنية، كانت اليمن منفتحة إزاء دخول مصادر المذهب الإثني عشري وكتبه ومنشوراته. يقول حسن علي العماد، الطالب اليمني المقيم في إيران والذي تحول إلى المذهب الجعفري: "الحرية العقائدية والفكرية التي عشناها من التسعينات إلى ٢٠٠٤م لم يسبق لها مثيل في اليمن، وهي المرحلة الحقيقية التي نستطيع أن نقول إن وجود الإثني عشرية بدأ منها".

وهذا الأمر مكَّن الفكر الإثني عشري من التسرب والتوغل في أوساط الزيدية وغيرهم.





واقع الحركة الحوثية ومستقبلها عقب الثورة





الحوثيون وموقفهم من الثورة الشعبية

انضم الحوثيون إلى الثورة الشعبية -التي انطلقت في فبراير ٢٠١١م بهدف إسقاط النظام السابق- وكانت أول مظاهرة لهم في محافظة صعدة يوم ٢١ فبراير ٢٠١١م بمديرية ضحيان للمطالبة بإسقاط النظام. رافعين لافتات كتب عليها: (الشعب يريد إسقاط النظام). وعبر الحوثيون عن موقفهم الداعم والمساند للمسيرات الشعبية في بقية المحافظات.

واعتبر الحوثي أن "خروج المواطنين للتظاهر في كافة المحافظات اليمنية تحت شعار واحد وهدف واحد، هو المطالبة بالتغيير، سيحرر الشعب اليمنى من الهيمنة والظلم، وسيعزز من دور الشعب في صناعة مستقبله وتحمل مسؤوليته"[١].

وبذلك سعى الحوثيون لوضع قدم لهم في ميادين الثورة، وظهر حضورهم في مخيمات ساحات الاعتصام في العاصمة صنعاء وغيرها من المحافظات. وكغيرهم من القوى الثورية التي أقيمت في الساحات أنشأ الحوثيون تكتلاً يضم أتباع الحركة باسم (شباب الصمود).

ومع انقسام موقف الشارع اليمني من الثورة وبقاء سند شعبي مؤيد للرئيس السابق صالح، وحرص القوى الإقليمية والدولية على عدم إنجاح الثورة بصورة

---

(١) (الصحوة نت)، في ٢١/ ٢/ ٢٠١١م.

مماثلة لما جرى في تونس ومصر، تحول مسار الثورة إلى أزمة سياسية عجزت معه القوى المحلية على حسمها. وفي حين اتجهت معظم القوى الثورية للقبول بالمسار السياسي للخروج من الأزمة؛ اتخذ الحوثيون مساراً آخر يختلف عن المسار الذي سلكته أغلب المكونات الثورية. ووقفوا ضد عملية التوافق السياسي.. برفضهم للمبادرة الخليجية، وعدّوها "التفافاً" على الثورة، ومساراً "لجعل أبواب البلد مشرعة للتدخل الخارجي وإعادة صناعة نظام صالح"[١].

(١) صحيفة (الوسط)، في ٧/ ٣/ ٢٠١٢م.

تثوير من أجل الطائفة

كان من شأن المبادرة الخليجية تعزيز القوى التقليدية في الثورة، والمتمثلة في أحزاب اللقاء المشترك، والجناح القبلي الذي يتزعمه الشيخ صادق الأحمر -شيخ مشايخ حاشد، والجناح العسكري بقيادة اللواء علي محسن الأحمر، بوصفهم القوى التي ساندت الثورة ووقفت مؤيدة لمطالبها وحامية لها. وهذه الأطراف جميعاً لديها مواقف سلبية رافضة لحركة الحوثي المسلحة، وهي في المقابل تمتلك علاقات سياسية بالمحيط الإقليمي الخليجي الذي ترى فيه حركة الحوثي محيطاً عدائياً، لا ينتمي لمحور (الممانعة والمقاومة)!.

تبعاً لهذا رفض الحوثيون الانتخابات الرئاسية المبكرة، وسعوا إلى إفشالها، ولم يعترفوا بشرعية الرئيس الجديد عبد ربه منصور هادي، وبدأوا في الاستقلال بمظاهراتهم ومسيراتهم الثورية، متهمين القوى الثورية المنخرطة في مسار العملية السياسية - المؤسَّسة على المبادرة الخليجية - بالخيانة والعمالة!.

ومع الوقت شعر الحوثيون بخسارتهم وخيبة أملهم في أن تستمر حالة الفوضى والفلتان، والتي من شأنها أن تتيح لهم بناء ذواتهم وتوسيع انتشارهم واللعب بالمتناقضات على الساحة لصالح مكاسبهم الفئوية الخاصة.

رغب الحوثيون - خلال تلك الفترة - في أن يكونوا عامل إفشال للثورة،

حيث رفضوا المشاركة في الحوارات والتكتلات السياسية التي ظهرت ضمن التحركات الثورية، كالمجلس الانتقالي، والمجلس الوطني. جاعلين من أنفسهم ناطقاً "حقيقياً" للثورة ومطالب الشباب. يقول علي العماد ممثل الحوثيين في ساحة الاعتصام بالعاصمة صنعاء: إن الحوثيين كانوا بعيدين عن المبادرات، ومنها المبادرة الخليجية وأن دورهم: "كان المطالبة بأهداف الشباب في الساحة اليمنية للمرحلة الحالية"[١].

رفض الحوثيون إعلان (مجلس شباب الثورة) -في ١٦ يوليو ٢٠١١م- تشكيل مجلس انتقالي رئاسي لإدارة البلاد بعد أن أعلن الثوار قرار إسقاط نظام علي صالح نهائياً. وتذرع الحوثيون لرفضهم بالتوقيت والنتيجة التي قد يؤول إليها إعلان كهذا من حرب أهلية[٢]!.

والحقيقة هي أن المجلس الانتقالي الرئاسي - الذي أعلن عنه ضمَّ ١٧ شخصية سياسية بارزة من الحراك الجنوبي، والمعارضة في الخارج، وأحزاب تكتل (اللقاء المشترك)، والمنشقين عن الحزب الحاكم - خلا من أي قيادات حوثية، وهذا ربما الذي دفع الحوثيين لرفضه.

الأمر ذاته يمكن أن يُقال عن (المجلس الوطني)، الذي أعلن عنه في ١٧ أغسطس ٢٠١١م، بوصفه تحالفاً سياسياً جديداً وموسع ضم أحزاب (اللقاء المشترك) وقوى سياسية واجتماعية أخرى؛ ليكون "ممثلاً" عن قوى الثورة الشعبية. وكان مبرر رفض الحوثيين المشاركة في هذا المجلس هو استعجال "حزب حرب

---

(١) صحيفة (الشرق الأوسط)، في ٢٢/ ٨/ ٢٠١١م.

(٢) انظر التصريح الذي صرح به مصدر مسؤول في ائتلاف "شباب الصمود"، لموقع (التغيير نت)، في ١٧/ ٧/ ٢٠١١م.

وتكفير الجنوب صيف ١٩٩٤م (يقصدون التجمع اليمني للإصلاح) غير المبرر"؛ وكونه إعلاناً "من طرف واحد"[١]!، على الرغم من أن المجلس شُكِّل -كما أشرنا- من أحزاب اللقاء المشترك وقوى سياسية واجتماعية وثورية أخرى. وهذا ما يدلُّ على اعتبار الحوثيين أنفسهم طرفاً آخر في معادلة القوى الثورية، وجناحاً مستقلاً في مقابل القوى الأخرى.

ولهذا لما بدأ طرح المبادرة الخليجية[٢] - التي توافقت عليها معظم الأطراف والقوى السياسية - أعلن الحوثيون رفضهم لها؛ بحجة أنها "مؤامرة" خارجية، وسعودية على وجه التحديد[٣]. وأكد المكتب الإعلامي للحوثيين رفضهم للتسوية السياسية التي تضمنتها المبادرة الخليجية، بوصفها: "تعيد الوضع اليمني إلى مربع العنف الأول الذي ثار الشعب من أجله، وتمنح الرئيس علي صالح حصانة من الملاحقة القانونية جراء الجرائم التي ارتكبها بحق الشعب اليمني"، وتمثل خيانة لدماء الشهداء والجرحى الذين سقطوا في كافة الساحات، واستخفافاً بتضحيات الشعب اليمني خلال أكثر من عشرة أشهر[٤]. لكن وعلى النقيض من ذلك كانت أيدي الحوثيين تمتد إلى الرئيس السابق علي صالح؛ لإشاعة الفوضى في الساحات، ومن خلال توزيع السلاح الخاص بالدولة، والذي يقع تحت تصرف الوحدات والقيادات العسكرية الموالية لصالح، على "الميليشيات" التابعة لهم.

(١) انظر: تصريح حسن زيد بن يحيى رئيس المكتب التنفيذي لحزب الحق في محافظة أبين، والقيادي في الحراك الجنوبي، والمقرب من حركة الحوثي، عمَّا نسبه إلى الدائرة السياسية لمكتب الحوثي. (المؤتمر نت)، في ٢٠/٨/ ٢٠١١م.

(٢) تم التوقيع على المبادرة وآليتها التنفيذية في الرياض بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م.

(٣) وهي الحجة التي لا تفارق ألسنتهم في كل مناسبة.

(٤) كما جاء عن بيان المكتب الإعلامي لعبد الملك الحوثي الذي نشر في ٢٤/ ١١/ ٢٠١١م.

وقد فسَّر بعض المتابعين سبب رفض الحوثيين للمبادرة لكونها "ستفوت على الحوثيين فرصة ذهبية في بسط النفوذ والتوسع"؛ "إذ إن من مقتضيات المبادرة تشكيل حكومة وحدة وطنية تبسط سيطرتها على كل الأراضي اليمنية، ومن بديهيات هذا التشكيل دعوة الحوثي إلى إلقاء السلاح.. وهو ما لا يريده الحوثي"؛ كما أن المبادرة ستجهض خطة الحوثي "المتفق عليها مع الرئيس السابق والتي يتم بموجبها تسليم محافظات شمال الشمال للحوثي، والعمل من جهة أخرى على تحريض الأطراف الانفصالية لتحقيق مقولة صالح بأن اليمن سيتجزأ بعد رحيله"[1].

وبذلك فقد بات الحوثيون يمثلون – مع القوى الانفصالية في الجنوب – خطاً معارضاً، تجمعه الرغبة في تحقيق مشاريع مستقلة، على طول الخط السياسي خلال الفترة الماضية. فقد أعلنوا رفضهم المشاركة في الانتخابات الرئاسية التوافقية المبكرة التي جرت في ٢١ فبراير ٢٠١٢م، ووصفوها بالانتخابات "الشكلية" و"المحسومة" لصالح ترتيبات أمريكية لإفشال الثورة[2]!.

واعتبر الناطق الرسمي باسم مكتب عبد الملك الحوثي، في مقابلة مع (نيوز يمن)، أن الانتخابات "ستلغي القرار السيادي في البلاد، وتسلمه للخارج بشكل واضح وصريح، كما أنها ستسهم في تعزيز قانون حماية القتلة والمجرمين"[3]؛ وأكد ضيف الله الشامي –رئيس المكتب السياسي لحركة الحوثي – على عدم اعتراف الحركة بشرعية الرئيس الجديد، انطلاقاً من عدم اعترافها بالمبادرة الخليجية[4]. ولذلك سعى

(١) صحيفة (الأهالي)، في ٢٩/ ١١/ ٢٠١٢م.
(٢) (المصدر أونلاين)، في ١٠/ ٢/ ٢٠١٢م.
(٣) موقع (نيوز يمن)، في ١٩/ ٢/ ٢٠١٢م.
(٤) صحيفة (الخليج)، في ٦/ ٣/ ٢٠١٢م.

الحوثيون إلى محاولة عرقلة الانتخابات على أرض الواقع في محافظة صعدة، موجهين تهديداتهم لأحزاب اللقاء المشترك في صعدة، وخاصة حزب الإصلاح، بمنعهم من العمل السياسي والمشاركة في العملية الانتخابية[1]، وهاجموا مقرات تابعة لحزب الإصلاح في المدينة.

يأتي ذلك على الرغم من كل المحاولات المحلية والخارجية في إقناع الحوثيين بالمشاركة. وكان من بين تلك المحاولات زيارة قام بها سفراء الاتحاد الأوروبي في اليمن إلى محافظة صعدة، يوم ٩ فبراير ٢٠١٢م؛ لحث السلطات المحلية[2] وحركة الحوثيين على المشاركة في الانتخابات الرئاسية[3]. كما دعا مبعوثُ الأمم المتحدة إلى اليمن جمالُ بن عمر الحوثيين إلى الانخراط في العملية السياسية والمشاركة في الانتخابات، مهدداً "بأن المجتمع الدولي سيدرج جماعة الحوثي في قائمة المنظمات الإرهابية"[4]، بحسب ما نقلته وسائل الإعلام[5].

---

(١) صحيفة (الوسط)، في ٢٢/ ٢/ ٢٠١٢م.
(٢) لأنها بعد السيطرة الحوثية على المحافظة أصبحت خارج سلطة الحكومة في صنعاء.
(٣) صحيفة (أخبار اليوم)، في ١٠/ ٢/ ٢٠١٢م.
(٤) وكانت صحيفة (أخبار اليوم) قد نقلت عن مصدر دبلوماسي غربي قوله إن الإدارة الأمريكية تتجه نحو الإعلان عن إدراج جماعة الحوثي كمنظمة "إرهابية" تهدد المصالح الأمريكية والغربية، وتعمل على إفشال جهود المجتمع الدولي لإنجاح التسوية السياسية باليمن. صحيفة (أخبار اليوم)، ٢٩ أكتوبر ٢٠١٢م.
لكن ذلك مستبعد بعد أن أكد السفير الأمريكي – في أكثر من مناسبة – أن الحوثيين لا يدعمون الإرهاب ولا يمثلون خطراً على المصالح الأمريكية، ولا يُعتبرون أعداءً لبلاده.
(٥) (الصحوة نت)، في ٨/ ٢/ ٢٠١٢م.

كان الحوثيون يطمحون إلى حرف الثورة عن مسارها من فعل شعبي عام تجاه نظام مستبد فاسد؛ لتكون ثورة مؤدلجة لصالح طائفة مسنودة بالمال والسلاح، خاصة أنَّ هناك قوى ثورية شبابية صادقة كانت ترفض التسوية السياسية بوصفها "خيانة" و"تراجعاً" و"سرقة" للثورة و"انحرافاً" عن مسارها الصحيح. حيث عمدت الحركة إلى نشر أفكارها مقابل طعنها ببقية القوى الثورية التي قبلت بالتسوية بوصفها مخرجاً كان لا بُدَّ منه في ظل انقسام الشارع.

فقد رأى الناطق الرسمي باسم مكتب عبد الملك الحوثي أن العملية (أي المبادرة الخليجية) من أساسها هي عملية تبادل مصالح ومنافع؛ وأن "الخارج لا يتحرك من أجل خدمة اليمنيين، فهو ظل يدعم النظام الظالم طيلة حكمه، وهو يمارس القمع والقتل، ولما اندلعت الثورة اليمنية تحرك الخارج ليس من أجل الشعب، ولكن من أجل مصالحه وأطماعه السياسية والاقتصادية والنفوذ العام.. "[1].

وهذا تناقض مكشوف، ففي حين يرفض الحوثيون التسوية السياسية مع النظام السابق إذ بهم يضعون أيديهم في أيدي علي صالح ونجله أحمد لإفشال المرحلة الانتقالية والحوار الوطني وإقلاق السكينة والأمن العام في أكثر من محافظة عبر أعمال بلطجة وإجرام باتت تملأ عناوين الصحف.. وسيأتي بيان ذلك في موضعه.

(١) مقابلة مع موقع (نيوز يمن)، في ١٩/ ٢/ ٢٠١٢م.

حناجر وخناجر

ظل موقف الحوثيين من مؤتمر الحوار الوطني، الذي نصت عليه المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، موقفاً غامضاً ومرتبكاً ومربكاً أيضاً، فالحركة تردد -دائماً- أنها مع الحوار الوطني "كـمبدأ"، ومع هذا أبقت موقفها من مؤتمر الحوار الوطني محاطاً بالغموض والتناقضات طوال ما يقارب ستة أشهر، رغم الدعوات المتكررة والإغراءات المقدمة لها لغرض المشاركة في مؤتمر الحوار.

وعندما شعر الحوثيون بأن الحوار الوطني ماضٍ بهم أو بدونهم، أبدوا بحسب - الناطق باسم اللقاء المشترك[1] - عن وجود رغبة لديهم في المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني[2]. وهو الأمر الذي أكده رئيس مكتب المفوضية الأوروبية بصنعاء في تصريحات صحفية، تناول فيها موافقة زعيم الحوثيين على مشاركة جماعته في مؤتمر الحوار الوطني[3]. وأكده عبد ربه منصور هادي في أول حوار صحفي بعد انتخابه رئيساً للبلاد، مبدياً تشجيعه على انضمام الحوثيين إلى العملية السياسية[4].

(١) وكان الناطق الرسمي باسم (اللقاء المشترك) قد أشار - قبل ذلك بأيام - إلى أن مؤتمر الحوار الوطني "لن يتوقف"، سواء شاركت فيه قوى الحراك والحوثيون أو لم تشارك فيه. (نيوز يمن)، في ٩ فبراير ٢٠١٢م.

(٢) (المصدر أونلاين)، في ٢٦/ ٢/ ٢٠١٢م.

(٣) صحيفة (الخليج)، في ٢١/ ٢/ ٢٠١٢م.

(٤) مقابلة مع صحيفة (الشرق الأوسط)، في ٤/ ٣/ ٢٠١٢م.

لكن الحركة ما لبثت أن أعلنت في شهر مارس - على لسان رئيس المكتب السياسي لحركة الحوثي ضيف الله الشامي - رفضها المشاركة في الحوار الوطني، متذرعة بـ"الأوضاع الراهنة، حيث تعيش البلاد تحت الوصاية الأجنبية، والسفير الأمريكي هو من يدير الأمور"[١].

ولم يكن الرفض حقيقياً بقدر ما كان أسلوباً مراوغاً لتوتير الأجواء وليّ الأذرع؛ ولتحقيق مكاسب أكبر على مستوى التمثيل في الحوار. لذا كان ممثل الحوثيين في الخارج - يحيى الحوثي - يجلس إلى جانب ممثلي (اللقاء المشترك) في لقاء تشاوري غير رسمي ضم شخصيات سياسية أخرى وقيادات الحراك الجنوبي - التي تماهت في الموقف الرافض للحوار مع الحوثيين - في مدينة (بوتسدام) الألمانية في شهر مارس ذاته، معلناً عن موافقتهم على المشاركة في الحوار الوطني![٢].

ومن أهم ما صدر عن اللقاء التشاوري وثيقة[٣] تتضمن مبادرة سياسية "في سبيل قيام حوار وطني جامع وناجح". وجاء فيها تحديد مرجعية الحوار الوطني في ثلاثة أطر: وطني، وإقليمي، ودولي:

(١) صحيفة (الخليج)، في ٦/ ٣/ ٢٠١٢م.
(٢) (التغيير نت)، في ١٤/ ٣/ ٢٠١٢م. واستمرت المشاورات أربعة أيام، ما بين ٩- ١٢ مارس ٢٠١٢م. وشارك في المشاورات كل من: عبد الكريم الأرياني (النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام)، وعبد الوهاب الآنسي (أمين عام حزب الإصلاح)، وياسين سعيد نعمان (أمين عام الحزب الاشتراكي)، وحيدر أبو بكر العطاس (من المعارضة الجنوبية في الخارج)، وعبد القادر علي هلال (من المؤتمر الشعبي العام)، ويحيى بدر الدين الحوثي (من حركة الحوثي)، وشخصيات سياسية أخرى.
(٣) مثلت الوثيقة ببنودها - غير الملزمة للأطراف المشاركة رسمياً - محاولة للحوثيين للاعتراف المتبادل مع قوى الحراك الجنوبي وتنسيق المواقف لصالح مشروع كل منهما!.

- الإطار المرجعي الوطني، ويضم الأهداف العامة للحراك السلمي الجنوبي، ولحركة الحوثيين "السلمية"(!)، ولثورة الشباب الشعبية السلمية للتغيير، والاتفاقات الوطنية السابقة التي تم التوصل إليها بين الحكومة والأطراف المعنية فيما يختص بالوضع في صعدة.

- الإطار المرجعي الإقليمي، ويضم المبادرة الخليجية، واتفاق الدوحة الخاص بالوضع في صعدة، والذي أبرم بين السلطة السابقة والحوثيين بتاريخ ١ فبراير ٢٠٠٨م.

- الإطار المرجعي الدولي، ويضم قراري مجلس الأمن (٩٢٤) و(٩٣١) لعام ١٩٩٤م، والقرار (٢٠١٤) لعام ٢٠١٢م، والآلية التنفيذية المزمّنة للمبادرة الخليجية[١].

غير أنه سرعان ما بدأ الحوثيون في نقض نتائج هذا الاتفاق، بوضعهم عراقيل على شكل مطالب وشروط مسبقة طالبوا بتنفيذها قبل مؤتمر الحوار الوطني. وكانت البداية في مارس ٢٠١٢م عندما قال وزير الدولة عضو اللجنة الوزارية الموفدة من حكومة الوفاق إلى صعدة للاطلاع على أوضاع المحافظة حسن شرف الدين[٢]: إن أهم مطلب طرحه الحوثيون على اللجنة "هو تقديم اعتذار رسمي من الدولة واعتبار شهداء صعدة مثلهم مثل شهداء ثورة فبراير"[٣].

(١) للاطلاع على نص الوثيقة انظر: (المصدر أونلاين)، في ١٥/ ٣/ ٢٠١٢م.
(٢) وهو ممثل (حزب الحق) في حكومة الوفاق القائمة حالياً، والمعروف بقربه من الحوثيين.
(٣) أي الثورة الشعبية التي انطلقت في ١١ فبراير ٢٠١١م. صحيفة (الجمهورية)، في ٢٨/ ٣/ ٢٠١٢م.

وفي أبريل أكد الوزير نفسه تقديم الحوثيين مجموعة من النقاط بوصفها شرطاً للمشاركة في الحوار الوطني، من بينها الاعتذار عن حروب صعدة. وقال: إن "الحوثيين اشترطوا الاعتذار عن الحروب الست، واعتبار من سقط منهم شهداء في تلك الحروب ومعاملتهم مثل الشهداء الذين سقطوا في احتجاجات ٢٠١١م، بالإضافة إلى عدالة التمثيل لكل الأطراف، وأن تكون القرارات توافقية في المؤتمر وأن يجري الحوار تحت رعاية مباشرة من الأمم المتحدة"[1].

وفي العاشر من مايو أعلن الحوثيون عن عشرة شروط مقابل مشاركتهم في الحوار الوطني، وخلاصتها تتمثل في التالي:

١ـ ضرورة استمرار الثورة، وأن لا يعني الحوار نهايتها، وأن استمرارها ضرورة وضمانة لتحقيق أهدافها في ظل المساعي المستمرة من بعض القوى الأجنبية وعملائها في الداخل لفرض مسارات وأجندة سياسية تأخذ فقط بعين الاعتبار مصالح الأجانب، وتصادر أهداف الثورة ومطالب الشعب ومصالحه.

٢ـ تهيئة المناخ الملائم للحوار والمساعد على إنجاحه قبل بدئه من خلال ما يلي:

أ- الاعتراف من القوى المتورطة بالحرب على الجنوب والمحافظات الشمالية بخطأ الحرب وعدالة قضيتيهما، ومظلومية تعز وتهامة..

ب- وقف الخطاب التحريضي والشحن الطائفي، وإيقاف الحروب، ووقف الاعتداءات على الساحات وعلى المسيرات والمظاهرات والأنشطة والفعاليات السلمية.

---

(١) موقع (مأرب برس)، في ٦/ ٤/ ٢٠١٢م.

ج- حيادية الإعلام الرسمي ووطنيته.

د- الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين من الثوار، والمعتقلين على خلفية سياسية أو صحفية، ومعالجة الجرحى، ورعاية أسر الشهداء، ووقف الانتهاكات بحق الصحفيين.

هـ- تخفيض أسعار المشتقات النفطية والسلع الضرورية.

٣ـ أن تكون الثورة وأهدافها مرجعية للحوار بحيث يكون محققاً لأهدافها ومستنداً إلى شرعيتها.

٤ـ ألا يكون على الحوار أي وصاية أجنبية أو محلية، ولا بأس برعاية من الأمم المتحدة تساعد على إنجاحه دون التدخل في فرض مساراته أو مقرراته.

٥ـ أن يتناول الحوار كافة القضايا الوطنية بلا استثناء، ومنها إرساء مرحلة انتقالية حقيقية تؤسس لمستقبل قائم على العدالة وتساوي الفرص والحقوق والمواطنة وهيكلة الجيش والأمن والنظام الانتخابي، وغير ذلك من القضايا المهمة.

٦ـ أن تكون أسس وآليات وأُطر الحوار وترتيباته متوازنة وغير مجيّرة لصالح طرف من الأطراف؛ حتى لا يكون الحوار مطية للقوى الانتهازية المستبدة والإقصائية.. وأن يكون للقوى التي ستشارك فيه حق المشاركة في وضع آلياته وأطره وأسسه.

٧ـ أن تُتخذ القرارات بالتوافق، ويكون الحوار علنياً، وعلى طاولة مستديرة، ويكون قوام مؤتمر الحوار على أسس عادلة تشمل جميع الأطراف بعيداً عن الإقصاء

والتهميش. وفي حال رفضت أي من القوى الشعبية الدخول في الحوار يتم معالجة هذه القضية وسماع مطالبها وأسباب مقاطعتها للحوار.

٨ـ حيادية المؤسسة العسكرية والأمنية والتزامها عدم التدخل في الشؤون السياسية، ومنها الحوار؛ بوصفها مؤسسات وطنية يجب أن تقف على مسافة واحدة من الجميع.

٩ـ اعتزال رموز النظام المتورطين في القتل والموغلين في الفساد للمشهد السياسي، وإحالة أمرهم إلى قانون العدالة الانتقالية الذي يجب أن يكون من مقررات الحوار الوطني.

١٠ـ أن تحدد الأطراف الداعية للحوار موقفها مما تقوم به أمريكا وبعض الدول الأخرى من انتهاكات متواصلة لسيادة اليمن براً وبحراً وجواً، ومِن قتْل للشعب[١].

وبرغم أن ظاهر هذه الشروط الإيجابية إلا أنها تمثل عند تفسيرها ولدى تطبيقها مشكلة معقدة، الهدف منها تعجيز حكومة الوفاق وإفشال التوافق الوطني للذهاب إلى الحوار. ففي حال تمَّ الحديث عن آلية تنفيذ هذه الشروط وتحديد المعنيين ببعض بنودها ستعود عجلة الاتهامات المتبادلة بين الأطراف وستطرحُ مَطَالِبُ مُقابلة للدخول في الحوار من بقية القوى!.

(١) موقع (مأرب برس)، في ١٠/ ٥/ ٢٠١٢م.

أراد الحوثي أن يحقق بعض المكاسب السياسية والدعائية من خلال هذه الشروط، فهو يضع مطالبه بوصفها مطالب عامة تعبر عن اليمنيين والثوار والقوى الوطنية. ومما كرَّس هذه المكاسب توجه اللجنة التحضيرية للحوار الوطني للاستجابة لمطلب الاعتذار الرسمي عن حروب صعدة، فقد أعلنت -في ٢٥ أغسطس ٢٠١٢م- عن "اعتذارها" لأبناء الجنوب وصعدة!. واعتبرت ضحايا الحراك الجنوبي السلمي وحروب صعدة "شهداء"، كما اعتبرت الحروب خطأً تاريخياً[١]!؛ وهو ما أثار ردود فعل غاضبة، خصوصاً من قِبل ضحايا البطش الحوثي.

فقد أعلنت (رابطة أبناء محافظة صعدة ومديرية حرف سفيان)[٢] استنكارها ورفضها لقرار اللجنة الفنية للتحضير للحوار الوطني بالاعتذار، وقالت الرابطة في بيان لها صدر يوم ٢٧ أغسطس: إنها تلقت نبأ قرار اللجنة ببالغ الأسف والرفض، معتبرة أن ذلك "تدخلاً" من اللجنة "فيما ليس من اختصاصها ولا هو من صميم عملها". وأضافت: إن هذا القرار "يعمق الجراح، وينقضّ على الثوابت الوطنية ويعطي الشرعية للقتلة والخارجين عن الدستور والقانون، ويشجع على التمرد والقتل والإرهاب المسلح". وأشارت إلى أنه كان من "الأحرى باللجنة الفنية أن توصي الحركة الحوثية بإثبات حسن النية في المشاركة في الحوار الوطني، وذلك عبر

---

(١) وفقاً لما جاء على لسان الناطقة باسم اللجنة أمل الباشا بأن "اللجنة أقرت -بالإجماع- ضرورة الاعتذار الرسمي للجنوب وصعدة، وتؤكد على أن ضحايا كل من الحراك الجنوبي السلمي، وكذلك ضحايا حروب صعدة اعتبارهم جميعاً شهداء".. "واعتبار تلك الحروب خطأ تاريخياً لا يجوز تكرارها". موقع (مأرب برس)، في ٢٦/ ٨/ ٢٠١٢م.

(٢) تضم الرابطة مئات من مشايخ ووجهاء ونشطاء وأبناء محافظة صعدة ومديرية حرف سفيان بمحافظة عمران الذين نزحوا فراراً من الاضطهاد الحوثي.

تسليم السلاح السيادي والسماح للنازحين والمشردين بالعودة إلى ديارهم، وإعادة ممتلكاتهم المنهوبة، وألا تمارس الحركة الحوثية مهام الدولة واغتصاب السلطة المحلية، وعدم التمرد على الدستور والقانون"[1].

الشيء ذاته عبرت عنه (قبائل حلف النصرة اليمنية)[2]، في مديرية كتاف التابعة لمحافظة صعدة، في بيان لها، واصفة الاعتذار بأنه "إهانة قاسية لأبناء صعدة وحجة والجوف الذين طالتهم اعتداءات ميليشيات الحوثي، وضحوا بأرواحهم ودمائهم وأموالهم، وشُرِّدوا من منازلهم في الصمود أمام جرائم عصابة التمرد الحوثية"[3].

من جهته حذر رئيس (ملتقى أبناء محافظة الجوف)، الشيخ حسن أبكر، من اندلاع ثورة شعبية "إذا ما تم الاعتذار لحركة الحوثي المسلحة عن الحروب الستة التي شهدتها محافظة صعدة"، مستغرباً تجاهل اللجنة لـ"ضحايا جرائم الحوثي من أفراد القوات المسلحة ومن المواطنين"[4].

هذا الرفض الذي ووجه به قرار اللجنة من بقية القوى الوطنية، دفع اللجنة لتفسير إعلانها على أنه "مجرد رؤى ومقترحات من حق اللجنة رفعها لرئيس الجمهورية". وهو ما رأى فيه بعض المتابعين محاولة من اللجنة للإغراء السياسي، في حين ترجمه آخرون بأنه خضوع وتنازل قامت به اللجنة خارج إطار

(١) موقع (مأرب برس)، في ٢٧/ ٨/ ٢٠١٢م.
(٢) وهو تحالف قبلي للدفاع عن السلفيين في صعدة، ويخوض مقاومة مسلحة ضد النفوذ الحوثي في المحافظة منذ فترة.
(٣) صحيفة (أخبار اليوم)، في ٣/ ٩/ ٢٠١٢م.
(٤) صحيفة (أخبار اليوم)، في ٢/ ٩/ ٢٠١٢م.

اختصاصها القانوني[1].

عادت حركة الحوثي للموافقة على الحوار الوطني، مع رفضها للمبادرة الخليجية وكل ما يترتب عليها من استحقاقات سياسية، مع ما تضعه من عراقيل وعقبات أمام محاولات التسوية على ميدان الواقع. وهذا الموقف يختلف تماماً عن موقف الحزب الاشتراكي اليمني الذي حدد ١٢ مطلباً لحل القضية الجنوبية، وأقرَّتها أحزاب (اللقاء المشترك)، قبل الدخول في مؤتمر الحوار الوطني؛ لكون هذه الأطراف وافقت ووقعت على المبادرة الخليجية التي كان من بين أهم بنودها إجراء مؤتمر حوار وطني شامل. إضافة إلى أنها لم تعتبر تلك المطالب شرطاً للمشاركة في الحوار الوطني، بل "إجراءات تمهيدية" تطالب بتنفيذها لـ"بناء أجواء الثقة وتأكيد الجدية".. وتساعد الحوار الوطني الشامل "على إحراز تقدم حقيقي في التوصل إلى حلول ناجعة للقضايا المطروحة"، بحسب ما نص عليه بلاغ الحزب الاشتراكي اليمني في شأن مطالبه[2].

(١) أكد المحامي خالد الآنسي أنه ليس من مهام اللجنة تقديم مقترحات لرئيس الجمهورية؛ كونها ليست لجنة استشارية للرئيس. مشيراً إلى أنه كان على اللجنة أن ترفع هذه المقترحات والرؤى المزعومة إلى الرئيس دون الإعلان عنها، حتى يتم النظر فيها وإقرارها من قبل رئيس الجمهورية. وأوضح أن اللجنة -ومن خلال تسميتها وبحسب قرار إنشائها- تعني لدى الجميع بأنها لجنة فنية مهمتها التحضير لمؤتمر الحوار، وأن ما اتخذته اللجنة بشأن الاعتذار عن الحروب "يعد قراراً سياسياً في قضايا هي من صلب ومهام مؤتمر الحوار الوطني، وليس من مهام اللجنة". وأوضح أن المسألة ليست متعلقة بالاعتذار عن الحروب من عدمه، بل إن القضية الحقيقية تتمثل في "من الذي يملك الحق في تقرير هذا الأمر"، أي الاعتذار. صحيفة (أخبار اليوم)، في ٢٨/ ٨/ ٢٠١٢م.

(٢) (الاشتراكي نت)، في ٢٩/ ٤/ ٢٠١٢م.

وفي حوار مع صحيفة (الجمهورية) الحكومية أكد أبو علي عبد الله الحاكم -القيادي في حركة الحوثي- استعدادهم للمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل. وقال: إن مؤتمر الحوار "شيء أساسي" وسيشاركون فيه باعتبارهم "جزءاً من أبناء الشعب اليمني"، لكنه استدرك قائلاً: "يجب أن تكون هناك معايير محددة وواضحة؛ لمعرفة على أي أساس يكون الحوار"[1].

وكان هذا التصريح بداية المؤشر على تجاوب عبد الملك الحوثي مع الدعوة إلى الحوار الوطني، وجاءت الإجابة الفعلية بعد أن زارت لجنة الاتصال - التي تشكلت بقرار من رئيس الجمهورية[2] - صعدة والتقت بعبدالملك الحوثي في ٣١ مايو. وجاء في بلاغ صحفي صادر عن اللجنة أن الحوثيين أعلنوا موافقتهم على المشاركة، وأن الجميع اتفق -خلال اللقاء- على "ضرورة تهيئة الأجواء الملائمة لإنجاح الحوار الوطني"[3]. من الجانب الحوثي أوضح المتحدث باسم الحركة محمد عبد السلام: بأنهم "أكدوا موافقتهم -من حيث المبدأ- على الحوار الذي يحقق مطالب الشعب اليمني، وبما ينسجم مع مطالب الثورة الشعبية السلمية، وضرورة تهيئة المناخ المناسب للحوار الوطني لكي يصل الحوار إلى حلول ناجحة"[4].

---

(١) صحيفة (الجمهورية)، في ٢٣/ ٤/ ٢٠١٢م.

(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (١٣)، في ٦ مايو ٢٠١٢م، بتشكيل لجنة الاتصال لغرض إشراك كافة الأطراف في عملية الحوار الوطني، وتشكلت اللجنة من ٨ أعضاء هم: د. عبد الكريم الإرياني، وعبد الوهاب الآنسي، والدكتور ياسين نعمان، وجعفر با صالح، واللواء حسين عرب، واللواء عبد القادر هلال، والمحامية راقية حميدان، ونادية السقاف. وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، في ٦ مايو ٢٠١٢م.

(٣) وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، في ٣١/ ٥/ ٢٠١٢م.

(٤) موقع (نيوز يمن)، في ٣١/ ٥/ ٢٠١٢م.

الأمر لم يخل من خفايا وتسريبات تداولتها وسائل إعلام مختلفة، حيث أفصح عن تفاصيل أخرى عن اللقاء، ومن ذلك ما جاء في صحيفة (أخبار اليوم) -نقلاً عن مصادر وصفتها بالمطلعة- أن لجنة التواصل تمكنت من إقناع حركة الحوثي بالمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني دون شروط مسبقة، وأن اللجنة رفضت قبول عدد من الشروط التي قدمها الحوثي، مؤكدة أن دورها محدد في التواصل مع كافة القوى السياسية للمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني؛ لافتة إلى أن رئيس وأعضاء اللجنة أقنعوا عبد الملك الحوثي بسحب شروطه، وتقديم رؤيته مكتوبة لمؤتمر الحوار كغيره من القوى والأطراف السياسية[١].

وأوضحت صحيفة (البلاغ) -المقربة من الحوثيين- أن الحركة ربطت مشاركتها بشرط وقف "الاعتداءات والتحريض من قبل حزب الإصلاح". وكما ورد في الصحيفة فإنه تمَّ في اللقاء طرح مطالب حوثية تتضمن "إيقاف حملات التحريض والاتهامات، وإيقاف العدوان المتواصل".. واعتبرت ذلك "المحك الحقيقي" لضمان مشاركة الحوثيين في مؤتمر الحوار الوطني. وفي لغة تحمل رسالة تهديد أشارت الصحيفة إلى أن عدم تلبية تلك المطالب "قد يدفع إلى عدم الأخذ بخيارات الحوار"[٢]. لكن لم تذكر الصحيفة ما إن كان الحوثيون قد سحبوا تلك الشروط أم لا؟

وحتى في حال سَحَبَ الحوثيون تلك الشروط فلا يستبعد أن يكون ما ذكرته الصحيفة هي رسالة حوثية تمهد لاحتمالات مستقبلية قد يكون من بينها التراجع

(١) صحيفة (أخبار اليوم)، في ١/ ٦/ ٢٠١٢م.
(٢) صحيفة (البلاغ)، في ٥/ ٦/ ٢٠١٢م.

عن المشاركة في الحوار الوطني في أي لحظة أو رفض مقررات الحوار ونتائجه، و"عدم الأخذ بخيارات الحوار"؛ بذريعة عدم تحقيق تلك المطالب، خصوصاً أنهم لا يتوقفون عن اتهام خصومهم بممارسة "التحريض والاعتداء".

مكاسب ورضا أمريكي

وبالفعل آتت جهود الحوثيين ثمارها، فبعد أن انتهت لجنة الاتصال من أداء مهامها، صدر القرار الجمهوري بإنشاء (اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل)[1]. وتشكلت اللجنة من ٢٥ عضواً يمثلون مكونات المجموعات المقرر مشاركتها في مؤتمر الحوار وفقاً لما حددته الآلية التنفيذية لمبادرة مجلس التعاون الخليجي، وهي ثمانية مكونات: الائتلاف الوطني (المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه)، والمجلس الوطني (أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤه)، والأحزاب السياسية والأطراف السياسية الفاعلة الأخرى، والحركات الشبابية، والحراك الجنوبي، والحوثيون، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع النسائي[2]. ومثّل الحوثيون فيها بعضوين هما: صالح أحمد هبرة، رئيس المجلس السياسي للحركة، ومحمد عبد السلام، الناطق الرسمي باسم الحركة.

لكن وبشكل فاجأ الجميع قام الحوثي بعملية انقلاب على القرار الرئاسي عبر تغيير ممثليه في اللجنة بشخصيتين ثانويتين هما: أحمد شرف الدين، ومحمد ناصر البخيتي (مسؤول حركة الحوثي في صنعاء)؛ وهذا ما دفع عضواً في لجنة الحوار

(١) صدر القرار برقم (٣٠) في ١٤ يوليو ٢٠١٢م.
(٢) وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، في ١٤/ ٧/ ٢٠١٢م.

الوطني للقول: "فوجئنا باستبدال ممثلين عن جماعة الحوثيين محمد عبد السلام وصالح هبرة بشخصين آخرين، هما: أحمد شرف الدين، ومحمد ناصر البخيتي، ولا نعلم إن كان صدر قرار جمهوري بهذا الخصوص أم لا؟!"(١).

في حين اعتبر القيادي في اللقاء المشترك - محمد الصبري - ما قام به الحوثيون "فضيحة"، و"هدماً" للقرار الجمهوري. مبدياً خشيته "في حال تمَّ قبول هذه الإحلالات والإبدالات غير القانونية أن يتحول الحوار نفسه إلى خطيئة كبرى". وفسر رئيس (مركز أبعاد للدراسات) عبد السلام محمد تصرف الحوثيين بأنه محاولة لإضعاف شرعية اللجنة، وفرضاً للإرادة؛ ذلك لأن قرار تشكيل اللجنة نص على أنه "إذا استقال أي من الأعضاء المعينين بموجب هذا القرار أو لم يتمكن من أداء مهمته في اللجنة الفنية، يقوم رئيس الجمهورية في غضون أسبوع واحد بتعيين عضو بديل يمثل ذات المجموعة المشارك عنها ذلك العضو"(٢).

هذا الإجراء قوبل بصمت السلطة وبقية الأطراف السياسية الأخرى، وعدم اتخاذ أي موقف إزاء ذلك. وكأن في الأمر خضوعاً ودفناً للرؤوس في الرمال. في حين لم تقدم حركة الحوثي أي تفسير أو تعليق لهذه العملية المفاجئة. وبات من الظاهر أن السلطة غير قادرة فيما يبدو على مواجهة تمرد الحوثيين السياسي في وضعها الراهن؛ لذلك صدر القرار الجمهوري الثاني الخاص بتعديل تشكيلة

(١) صحيفة (البيان) الإماراتية، في ٧/ ٨/ ٢٠١٢م. وقالت صحيفة (الأولى) إن عبد الملك الحوثي استبدل ممثليه في اللجنة الفنية قبل يوم من اجتماعها الأول في ٦ أغسطس ٢٠١٢م.
(٢) (الصحوة نت)، في ٥/ ٨/ ٢٠١٢م.

اللجنة الفنية وتضمن ما قام به الحوثيون من تغيير![1].

بعض المتابعين يعزو الأمر إلى محاولة لاستدراج الحوثيين إلى الحوار مهما كانت الكلفة لفرض مقررات نتائج الحوار الوطني عليهم بوصفهم جزءا من الأطراف المشاركة، بحيث يسحب البساط من تحت أرجلهم بأقل التكاليف، عوضاً أن يكونوا في الصف المعارض للفكرة والرافض لنتائجها والمتترس بلغة "الثورة" و"القوة المسلحة"؛ لذلك أوضح عبد ربه منصور هادي - في أول لقاء صحفي بعد انتخابه رئيساً للبلاد - أن الحوثيين كانوا يبعثون إليه برسائل، تؤكد أنهم يريدون المشاركة في مؤتمر الحوار.. وقال: "نحن بدورنا نشجعهم على الانضمام إلى العملية السياسية"![2].

وهو بالتحديد ما عناه وزير الشؤون القانونية الدكتور محمد المخلافي بقوله: إن (قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية) يؤكد على ضرورة إشراك الجماعات المسلحة (مثل الحوثيين والحراك الجنوبي) في عملية تحقيق العدالة، والاستفادة منها من حيث "العفو وجبر الضرر".. "وهذا بالضرورة يقتضي نزع السلاح من الجماعات المسلحة بناءً على تشريع تقر أسسه نتائج مؤتمر الحوار الوطني الذي سيشارك فيه مختلف مكونات المجتمع اليمني بمن فيهم الشباب"[3]. وما عنته أيضاً وزيرة حقوق

(١) صدر قرار التعديل رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٢م في ١٧ سبتمبر، وتضمن التعديل إضافة ٦ أعضاء آخرين من بينهم رئيس اتحاد الرشاد اليمني (الحزب السلفي الجديد)، كما وافق القرار على تغيير ممثلي الحوثي في اللجنة، بتعيين الدكتور أحمد عبد الرحمن شرف الدين بدلاً عن صالح أحمد هبرة، ومحمد ناصر قائد البخيتي بدلاً عن محمد عبد السلام. وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، في ١٧/ ٩/ ٢٠١٢م.

(٢) مقابلة مع صحيفة (الشرق الأوسط)، في ٤/ ٣/ ٢٠١٢م.

(٣) صحيفة (الخليج)، في ٢٧/ ٢/ ٢٠١٢م.

الإنسان في حكومة الوفاق الوطني حورية مشهور بقولها: سيتم ضم الحوثيين لمؤتمر الحوار الوطني؛ "ليعبروا عن رؤيتهم في معالجة مشكلاتهم، وتحولهم إلى قوة وطنية فاعلة تساهم في إعادة بناء الوطن والاهتمام أيضاً بمعالجة آثار وتداعيات حروب صعدة"[(١)].

وبعضهم الآخر يرى هذا الموقف منسجماً مع توجه السياسة الأمريكية التي تصر على التعامل مع الحوثيين بمنطق الاعتراف والقبول بهم بوصفهم قوة سياسية ينبغي الالتفات لها والاستجابة لمطالبها!، في حين يرفع الحوثيون شعار العداء لها!. وفي المقابل ترفض أي حوار مع "القاعدة" بوصفها تنظيماً إرهابياً، رغم قبول "القاعدة" في اليمن المشاركة في الحوار الوطني![(٢)].

فقد أكد السفير الأمريكي بصنعاء في مؤتمر صحفي بصنعاء، في ١٠/ ١١/ ٢٠١٢م، على وجوب ضم حركة الحوثي إلى المنظومة السياسية اليمنية بشكل عام، وعلى وجوب إشراك الحركة في مؤتمر الحوار الوطني، موضحاً بأن الحوثيين ليسوا بأصدقاء لأمريكا، وأن الولايات المتحدة تفضل "ألا يكونوا أعداء" لها[(٣)]!.

وأكد في حوار صحفي: ".. نحن لم نكن مطلقاً ضد الحوثيين، ولم نوافق مطلقاً على أنهم يدعمون الإرهاب، ولم نشارك في أي من الأعمال العسكرية التي كانت

(١) (التغيير نت)، في ٢٧/ ٤/ ٢٠١٢م.

(٢) وكان تنظيم القاعدة في اليمن قد دعا السلطات - في مارس ٢٠١٢م - إلى الحوار معه أسوة بحركة الحوثي المسلحة. (مأرب برس)، في ١٣ مارس ٢٠١٢م.

ونقل ذلك أيضاً رئيس منظمة (هود) للدفاع عن حقوق الإنسان المحامي محمد ناجي علاو. (الخليج)، في ٢ يونيو ٢٠١٢م.

(٣) (المصدر أونلاين)، ١٠ نوفمبر ٢٠١٢م.

ضدهم في السنوات الماضية. ووجهة نظرنا أن حل هذه القضية سيكون من خلال الحوار الوطني والتفاوض والمصالحة، حيث يمكن للحوثيين بهذه الطريقة العملية الحضور إلى الطاولة وعرض رؤيتهم والوصول إلى حل. وعليه فإن الولايات المتحدة لم تكن إطلاقاً ضد الحوثيين"(١).

بينما أشاد السفير بموافقة الحوثيين على المشاركة في الحوار الوطني "لمحاولة حل قضاياهم"، واصفاً هذا التوجه بـ"الإيجابي"(٢).

هذا الموقف الأمريكي يختلف تماماً في مسألة مشاركة "تنظيم القاعدة" في الحوار، فهي ترى ضرورة استئصاله وهزيمته(٣)، عبر مبادرات في مجال إعادة تنظيم المؤسستين الأمنية والعسكرية. و"عندما تبدأ تلك المبادرات في إعطاء نتائج ستتراجع قدرة تنظيم القاعدة على مواصلة السير في الطريق التي يسلكها حالياً"(٤).

إن من الغريب جداً أن يحصل الحوثيون على عدد كبير من المقاعد في (مؤتمر الحوار الوطني) أكثر مما حصلت عليه أكبر الأحزاب السياسية مقارنة بحجمها الشعبي، بوصف ذلك نوعاً من المكافأة! فقد حصل الحوثيون - وفقاً لنسب التمثيل التي أقرتها (اللجنة الفنية للإعداد والتحضير للحوار الوطني) يوم ٢٨ نوفمبر ٢٠١٢م - على ٣٥ مقعداً من بين إجمالي مقاعد المؤتمر البالغ عددها ٥٦٥ مقعداً، يضاف إليها المقاعد التي سيحصل عليها حلفاؤه ووكلاؤه غير الرسميين

(١) صحيفة (الشرق الأوسط)، في ٤/ ٧/ ٢٠١٢م.
(٢) في مقابلة مع وكالة الأنباء (رويترز)، في ٢٠/ ٢/ ٢٠١٢م.
(٣) انظر: تصريح السفير الأمريكي لصحيفة (الشرق الأوسط)، في ٤/ ٧/ ٢٠١٢م.
(٤) السفير الأمريكي في مقابلة مع صحيفة (الحياة)، في ٢٥/ ٣/ ٢٠١٢م.

والتي ستصب في صالح حركة الحوثي الموزعين على المؤتمر الشعبي العام والأحزاب الأخرى والقوى الثورية والمجتمع المدني. ولكي تتضح الصورة أكثر نستعرض القائمة التالية الخاصة بتوزيع المقاعد على الأطراف السياسية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني:

- المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه (١١٢).
- حزب الإصلاح (٥٠).
- الحزب الاشتراكي (٣٧).
- التنظيم الوحدوي الناصري (٣٠).
- الشباب (٤٠).
- النساء (٤٠).
- منظمات المجتمع المدني (٤٠).
- الحوثيون (٣٥).
- الحراك الجنوبي (٨٥).
- حزب اتحاد الرشاد اليمني (٧).
- حزب تنظيم العدالة والبناء (٧).
- رئيس الجمهورية (٦٢).

- الأحزاب المتبقية في اللقاء المشترك (١٦): حزب البعث العربي الاشتراكي (الفرع السوري) ٤ مقاعد، والتجمع الوحدوي اليمني ٤ مقاعد، واتحاد القوى الشعبية ٤ مقاعد، وحزب الحق ٤ مقاعد.
- المجلس الوطني (٤).

الإجمالي: (٥٦٥).

ورغم هذه المكاسب أخذ الحوثي بالتراجع عن المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني، وذلك بوضعه شروطاً جديدة تتمثل بضرورة إبعاد قائد الحرس الجمهوري أحمد علي عبد الله صالح وقائد الفرقة الأولى مدرع علي محسن الأحمر، بالإضافة إلى ضرورة مشاركة زعيم الانفصاليين علي سالم البيض؛ وهو ما اعتُبِر مطلباً تعجيزياً[(١)] يعبر ضمنياً عن رفض الدخول في الحوار، بحسب ما نشرته صحيفة (الوسط) والموقع الإلكتروني لقناة (العربية)[(٢)].

ثم حسمت حركة الحوثي خياراتها، وأعلنت صراحة رفضها الكامل للعملية السياسية الجارية في اليمن مؤكدة بذلك ما كان صرح به الرئيس عبد ربه منصور هادي مؤخراً من أن "الحوثيين لن يشاركوا في مؤتمر الحوار الوطني، وأن قرار عدم مشاركتهم صدر من طهران".

(١) يدرك الحوثي أن قرار إقالة القائدين العسكريين أحمد وعلي محسن غير وارد خلال هذه الفترة الانتقالية، كذلك يُستبعد أن يشارك علي سالم البيض في مؤتمر الحوار الوطني.
(٢) صحيفة (الوسط)، في ١٢/ ١٢/ ٢٠١٢م، (العربية نت)، في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٢م.

وعبرت الحركة عن رفضها المطلق للقرارات التي أصدرها الرئيس هادي لإعادة هيكلة القوات المسلحة وإنهاء الانقسام في الجيش وإقالة عدد من أقارب الرئيس السابق علي عبدالله صالح.

وقال البيان إن هيكلة الجيش ليست سوى "عملية أمريكية لتطويع الجيش أكثر وإخضاعه للنفوذ الأمريكي واستخدامه لصالح الولايات المتحدة".

واستنكر البيان نقل وحدات الصواريخ الإستراتيجية من سيطرة الحرس الجمهوري إلى سيطرة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، واعتبر ذلك هيمنة أمريكية على الجيش اليمني وتجريده من سلاحه.

وبالتزامن مع بيان زعيمهم خرجت مظاهرة حوثية في مدينة صعدة؛ وذلك للتعبير عن رفض القرارات الرئاسية وإعلان التحدي لكل ما تقوم به القيادة الانتقالية وحكومة الوفاق الوطني، وهو ما رأى فيه مراقبون تصعيداً يؤشر إلى أن حركة الحوثي تقرع طبول حرب سابعة مع الجيش اليمني[١].

(١) (العربية نت)، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٢م، وصحيفة (اليمن اليوم)، في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٢م.

الأهداف السياسية والقدرات العسكرية

أي باحث أو متابع للأزمة الحوثية سيجد أن العقبة الرئيسية أمام محاولة فهم هذه الحركة ودراستها تكمن في المشروع السياسي الحوثي؛ فهي – حتى اللحظة – لم تعلن عن مشروع سياسي واضح ومحدد. ومنذ أن ظهرت الحركة وهي ترفض التحول إلى حزب سياسي رغم الدعوات المتزايدة التي تطالبها بالوضوح السياسي والانخراط في الحياة السياسية عبر تشكيل حزب لها.

يقول رئيس الدائرة الإعلامية للمؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم سابقاً) طارق الشامي، في مقابلة مع صحيفة (المستقبل) اللبنانية: إن حركة الحوثي "ليس لها هوية معروفة وواضحة، ولا مطالب سياسية محددة". واعتبر ترديد الحوثيين لشعار "الموت لأمريكا والموت لإسرائيل" غطاءً لممارسة الأعمال الخارجة عن القانون[1].

ودعت مجموعة الأزمات الدولية الحوثيين إلى "توضيح المطالب السياسية، كخطوة نحو التحول إلى حزب أو حركة سياسية، والقبول الواضح بسيادة الدولة في محافظة صعدة والمناطق الأخرى التي يوجدون فيها"[2].

وفي محاضرة بصنعاء – في ١١ أكتوبر ٢٠١٢م – أكد أمين عام الحزب

(١) صحيفة (الميثاق)، في ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٧م.
(٢) موقع (نيوز يمن)، في ١٤/ ٦/ ٢٠٠٦م.

الاشتراكي الدكتور - ياسين سعيد نعمان - أنه "آن الأوان أن يكونوا (الحوثيون) أكثر وضوحاً في المشروع السياسي -الذي أصبحوا جزءاً منه- بانخراطهم في الحوار". موضحاً أنَّ: "من الخطأ أن يقبلوا تأسيس مشروعهم على قاعدة القطيعة مع النسيج الوطني من منطلقات عرقية.."[1].

أما موقف الحركة من تشكيل حزب سياسي فقد عبر عنه زعيمها عبد الملك الحوثي، أثناء لقائه مع المبعوث الأممي إلى اليمن جمال بن عمر، في ١٣ ديسمبر ٢٠١١م، بصيغة فضفاضة قائلاً: إن جماعته "قد تشكل حزباً لممارسة العمل السياسي في البلاد بعد نجاح الثورة وتحقيق أهدافها"، وأن ذلك لن يكون إلا "في إطار نظام عادل يحترم الشعب ويسمح بممارسة النشاط الفكري والسياسي"[2].

وما يصدر عن الحركة من تصريحات ومواقف سياسية لا يعتبر كافياً لبناء تصور واضح عن مشروعها السياسي؛ وذلك لأسباب مختلفة، منها:

السبب الأول: التناقضات والتباينات التي تحيط بتصريحات الحركة ومواقفها، فكلما أعلن فريق منهم موقفاً سياسياً نقضه فريق آخر.

السبب الثاني: رغم انتماء الحركة للمذهب الزيدي بما فيه من فكر سياسي واضح ومحدد المعالم، وادعائها بأنها تمثل المذهب وحامية حمى العقيدة الزيدية إلا أنها لم تعلن - بشكل رسمي - تبنيها مشروعاً سياسياً على أساس الفكر الزيدي؛ فهي من جهة تؤكد إيمانها بعقيدة (الإمامة) عند الزيدية، وفي الوقت نفسه تعلن عن مطالب

(١) صحيفة (الأولى)، في ١٣/ ١٠/ ٢٠١٢م.

(٢) وكالة أنباء (شينخوا) الصينية، في ١٣/ ١٢/ ٢٠١١م.

سياسية لا تتفق مع تلك العقيدة. وسيأتي بيان ذلك لاحقاً.

السبب الثالث: في السياسة المعاصرة لا يمكن الحكم على سياسة أي حركة أو تنظيم إلا من خلال برنامج سياسي متكامل ومعلن، على ضوئه تقاس المواقف والسلوكيات السياسية، وهذا ما تفتقر إليه حركة الحوثي.

السبب الرابع: ارتباط الحركة وولاؤها وارتهانها للخارج، وبالتحديد إيران؛ ومن ثم أصبحت الحركة مقيدة بالسياسة الإيرانية لدرجة أصبحت نسخة إيرانية مصغرة في اليمن. ويظهر ذلك جلياً من خلال تطابق السياسة الحوثية مع السياسة الإيرانية فكراً وسلوكاً في مختلف القضايا السياسية.

ولهذا قد يضطر الباحث والمتابع إلى الدخول من البوابة الإيرانية؛ ليتمكن من أخذ رؤية واضحة عن سياسة حركة الحوثي. ومن أهم جوانب التطابق بين الجانبين ظاهرة التناقضات في اتخاذ المواقف، إضافة إلى الاعتماد على آلية صناعة الأجنحة السياسية غير المباشرة أو وكلاء سياسيين بوصف ذلك نوعاً من "التقية"، ووسيلة للتغلغل في الأوساط السياسية والاجتماعية؛ لتحقيق مكاسب سياسية بعيداً عن أي التزامات أو تبعات تترتب على ذلك.

فالحوثي – مثلاً – يرفض المبادرة الخليجية رفضاً قاطعاً، ويلزم من ذلك عدم اعترافه بأي استحقاقات تفرضها المبادرة، كحكومة الوفاق الوطني والانتخابات الرئاسية. لكن جناحه السياسي (حزب الحق) كان من بين الموقعين عليها في الرياض؛ ونتج عن ذلك حصول (حزب الحق) على مقعد وزاري في حكومة الوفاق الوطني (وزير دولة)؛ ومن ثم أصبحت حركة الحوثي شريكة في صنع القرار السياسي، لكن بدون أن

تتحمل أي تبعات قد تترتب على ذلك، ولن تكون ملزمة بتنفيذ قرارات الحكومة.

كذلك عندما تعلن الحركة رفضها أي لقاء مع السفير الأمريكي وغيره من الدبلوماسيين الأمريكيين، نجد أن جناحها السياسي الجديد (حزب الأمة) لا يمانع من استقبال الدبلوماسيين الأمريكيين والجلوس معهم[١].

بالمقابل عندما وافقت الحركة على المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني نجد أن وكلاء آخرين لها كـ(الحزب الديمقراطي اليمني) يعلنون رفضهم المشاركة[٢]. فالحوار في نظر (الحزب الديمقراطي اليمني) "هو جزء من مبادرة مجلس التعاون، ومن المؤامرة الأمريكية ضد اليمن"[٣].

السبب الخامس: مشكلة السلاح، فالحركة ترفض رفضاً قاطعاً فكرة التخلي عن السلاح أو مناقشة هذه القضية.

فاعتماد الحوثيين على السلاح يدفع بالأوساط السياسية والاجتماعية إلى التشاؤم حتى في حال أعلن الحوثي رسمياً تأسيسه لحزب سياسي؛ فما يبعث على التفاؤل في نظر بعض المتابعين: "هو أن يعلن الحوثي تخليه عن السلاح"، "أما أن يشكل حزباً سياسياً مع احتفاظه بالسلاح وتمسكه بمبدأ العنف واستخدام القوة، فهذا يزيد

(١) كان آخر لقاء بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠١٢م، حيث استقبل محمد أحمد مفتاح -رئيس اللجنة التحضيرية لحزب الأمة، في مكتبه بمقر الحزب، هارون بانكس السكرتير الثالث للشؤون السياسية بالسفارة الأمريكية بصنعاء، وأعلن الحزب عن ذلك عبر صفحته الرسمية في شبكة التواصل الاجتماعي (فيسبوك).

(٢) يحذو الحزب -في أدبياته وبياناته وتصريحات قادته- حذو السياسة الحوثية، سواء كان ذلك في الشأن اليمني أو الشأن الخارجي، إلا أنه بواجهة حزبية ليبرالية.

(٣) هذا ما قاله أمين عام الحزب سيف علي الوشلي، لقناة (العالم) الإيرانية، في ١٢/ ٥/ ٢٠١٢م.

الطين بلة، ويفترض أن يزيد من مستوى التشاؤم في عموم المجتمع اليمني"[1].

إذاً، ونتيجة هذه الأسباب وغيرها نجد أن الحوثيين يتجنبون التحول إلى تنظيم أو حزب سياسي واضح المعالم.

والبديل الأساسي الذي لا تزال الحركة تعتمده إلى الآن يتمثل في جانبين:

الأول: التمسك بالسلاح واتباع سياسة عسكرة الحركة؛ لفرض الأمر الواقع وتحقيق مكاسب سياسية يصعب تحقيقها بشكل سريع عبر الوسائل السلمية المشروعة، وبذلك تحاول أن تكرر تجربة "حزب الله" في لبنان، والذي أصبح مسيطراً على السلطة بعد أن فرض نفسه بقوة السلاح.

الثاني: المشاركة في العمل السياسي عبر زراعة أو صناعة وكلاء سياسيين يتبنون السياسة الحوثية، كـ(حزب الحق) و(حزب الأمة)، وقريب من ذلك (الحزب الديمقراطي اليمني)، إضافة إلى بناء التحالفات السياسية؛ ومن ثم ما لم تحصل عليه الحركة عبر فوهة السلاح يمكن الحصول عليه عبر أفواه الوكلاء والحلفاء.

(١) صحيفة (الأهالي)، في ٢١/ ٢/ ٢٠١٢م.

شعار.. و"أنصار" وأهداف سياسية

غموض المشروع السياسي الحوثي يلزم منه غموض الأهداف وصعوبة تحديدها، خصوصاً أن الحركة لا تتوقف عن تغيير أهدافها حسب تغير المناخ السياسي داخلياً وخارجياً، وتزداد الحال غموضاً في ظل الفصام السياسي لدى الحركة، فهي من جهة تعتبر نفسها جزءاً من المذهب الزيدي، لكنها في الوقت نفسه كثيراً ما تدعو إلى أفكار سياسية تخالف مبادئ المذهب، ثم ما تلبث أن تعود مرة أخرى إلى المذهب لصياغة بعض الأفكار السياسية التي تناقض أفكاراً ورؤى سابقة.

ولكن ورغم هذا الغموض السياسي هناك دلائل ومؤشرات تدل على وجود مشروع وأهداف حوثية كبيرة لا تتوقف من الناحية السياسية والفكرية عند حدود "الدفاع عن النفس" أو "الدفاع عن المذهب الزيدي" بحسب ما يروجون له، ولا تتوقف من الناحية الجغرافية عند حدود محافظة صعدة التي يسيطرون عليها.

وكانت تلك المؤشرات والدلائل قد مرت بثلاث مراحل: (مرحلة التأسيس والإعداد فكرياً وعسكرياً)، و(مرحلة التمرد والعمل المسلح عبر حروب صعدة الست)، و(مرحلة الثورة الشعبية).

وقد سبق الحديث -في الباب الأول- عن معالم الحركة وتوجهاتها في المرحلتين الأولى والثانية. أما المرحلة الثالثة فقد ظهرت مع قيام الثورة الشعبية في

العام ٢٠١١م، حيث أخذت الأهداف الحوثية تبرز بصورة أكثر قوة وسرعة وجرأة.

وتتمثل تلك الأهداف في طبيعة نظام الحكم وشكل الدولة الجديدة، ونشر الطائفية في أرجاء اليمن، إضافة إلى عمليات التوسع العسكري وبسط النفوذ في المناطق الشمالية، ومحاولة السيطرة على المواقع والمناطق ذات الأهمية الإستراتيجية، وبشكل أساسي المنافذ الساحلية المهمة.

في حوار مع صحيفة (الشرق الأوسط) قال ممثل الحوثيين بساحة التغيير علي العماد: إن جماعته تطالب "بدولة مدنية ديمقراطية تكفل الحقوق والمساواة وفصل السلطات"، نافياً وجود مطالب حوثية بدولة دينية، موضحاً أن "مفهوم الدولة الدينية التي تحكم باسم الله أصبح أمراً غير وارد اليوم". وحول مسألة حكم الإمامة قال: "إن قضية الإمامة طُرحت دوماً، ورُوج لها من قِبل الإعلام الرسمي؛ لتبرير الحملة التي شنها على مدينة صعدة" مشدداً على أن شعار الإمامة لم يُطلق من قِبل قياداتهم كما أنه ليس من أدبياتهم(١).

وقال العماد أيضاً(٢): "يجب أن يدرك الجميع أن هناك من يسوّق أن الحوثيين إلى اليوم لم تظهر رؤيتهم للدولة المدنية أو أنهم ما زالوا يؤمنون بدولة الإمامة أو البطنين. وهنا ننوه إلى أننا جماعة الحوثي، ومن خلال توجهنا السياسي ومن خلال العمل الذي رأيناه في صعدة؛ لَنؤكد أننا نزلنا برؤية سياسية مكتوبة كان ذلك بعد ثلاثة أشهر تقريباً من اندلاع الثورة ومن بنودها بناء الدولة المدنية الديمقراطية

---

(١) صحيفة (الشرق الأوسط)، في ٢٢/ ٨/ ٢٠١١م.

(٢) في حوار مع صحيفة (الجمهورية)، في ٥/ ٢/ ٢٠١٢م.

الحديثة التي تكفل الحقوق والحريات بحيث يكون هناك استقلال كامل للقضاء، ونؤمن بكل ما ينبني على مفهوم الدولة المدنية، بمعنى أننا نؤمن بأن الوطن للجميع، وأن الوطن يكفل حقوق الجميع، مهما اختلفنا في المذاهب والأحزاب".

وحول تعريف الدولة المدنية بالنسبة للحوثيين، وهل هي عكس الدولة الدينية أو المذهبية أو العسكرية. أجاب الناطق الرسمي باسم مكتب عبد الملك الحوثي محمد عبد السلام قائلاً: "الدولة المدنية التي تحمي حقوق الناس الدينية وتنطلق وفق معايير يكون الجميع فيها متساوين ويعيشون بحرية وكرامة تكفل لهم الحقوق والحريات بعيداً عن هيمنة الفرد أو الجماعة على واقع الحكم، وتعبر الدولة المدنية عن ثقافة الشعب وأخلاقياته، وبالتأكيد تكون بعيدة كل البعد عن المذهبية والعسكرية"(١).

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما مدى تطابق هذه المطالب مع العقيدة الحوثية؟.

لو رجعنا إلى حوار الأب الروحي للحركة بدر الدين الحوثي - مع صحيفة (الوسط) - سنجد أنه قد حدد معالم الفكر السياسي لدى الحركة، وهي معالم تتفق مع مبادئ السياسة الشرعية في الفكر الجارودي الزيدي. وحسبما ذكره الدكتور الدغشي فإنَّ هذا الحوار الصحفي يعتبر عند بعض الباحثين "أبرز وثيقة حوثية مثبتة تكشف حقيقة هذا الاتجاه وطبيعته"(٢). ويؤكد الدكتور الدغشي أن حديث العلامة الحوثي

(١) في مقابلة مع موقع (نيوز يمن)، في ١٩/ ٢/ ٢٠١٢م.
(٢) مستقبل الحركة الحوثية وسبل التعايش، أ. د. أحمد محمد الدغشي، دار الكتب اليمنية، صنعاء، ط١/ ٢٠١٢م: ص ١٠١.

ليس بالجديد؛ إذ له تقرير سابق لهذه المسألة (مسألة الإمامة) منذ حوالي عقدين من الزمان. وذلك ما جاء في رسالته الموسومة بـ(إرشاد الطالب إلى أحسن المذاهب) في العام ١٤٠٧ الموافق ١٩٨٧م، حيث صرح بذلك المعنى على نحو أكثر وضوحاً ودلالة مما ورد في الحوار الصحفي[١].

ومع هذا التأكيد والتأصيل الموثق - والكلام للدكتور الدغشي - فإن العجب لا يكاد ينقضي من موقف عبد الملك الحوثي نجل العلامة بدر الدين الذي عدَّ حديث والده لصحيفة (الوسط) ليس أكثر من رأي فردي أو شخصي، أو حديث عن نظرية تاريخية[٢].

تصريحات عبد الملك الحوثي - التي أشار إليها الدكتور الدغشي - جاءت بعد عامين من حوار والده. فقد أكد الحوثي - في رده على حوار والده - أن الإمامة "ليست قضية المرحلة الآن بقدر ما هو الاصطفاف تحت لواء الإسلام لمواجهة الخطر الأمريكي والإسرائيلي". معتبراً إثارة موضوع الإمامة للنزاع في هذه المرحلة "لعبة قذرة". مضيفاً بأن قضيتهم التي يسعون لأجلها (هو وإخوانه)، في هذه المرحلة: "تذكير عباد الله بمسؤوليتهم تجاه ما تعمله أمريكا وإسرائيل"!. نافياً أن تكون السلطة هي القضية التي يسعون من أجلها أو يتحركون لها[٣].

والملاحظ أن انتقادات عبد الملك الحوثي هنا ليست موجهة لوالده، بل للذين استدلوا بالحوار الصحفي لإثبات وجود مطامع حوثية في الوصول إلى

(١) المصدر السابق، ص ١٠١، بتصرف.
(٢) المصدر السابق، ص ١٠٣، بتصرف.
(٣) صحيفة (الوسط)، في ٧/ ٢/ ٢٠٠٧م.

السلطة واستعادة دولة "الإمامة". كما أن تصريحاته لم تتضمن اعتراضه على مسألة (الإمامة)، حيث يقول فقط إنها "ليست قضية المرحلة الآن"، ولا يلزم من كلامه هذا أنه يعارض هذه المسألة، وإنما يعارض الحديث عنها في هذا الوقت. وكأن لسان حاله يقول: سيأتي وقتها فلا تستعجلوه!.

وفي السطور التالية سنجد أن الحوثيين قد بدأوا فعلاً في إظهار ما كانوا يخفونه من قبل من أهداف ومشاريع سياسية.

بدأ الحوثيون منذ عام ٢٠١٠م باستخدام اسم جديد لجماعتهم هو "أنصار الله".. وذكرت وسائل الإعلام أنه بعد أسابيع قليلة من توقف المعارك في جولتها السادسة مع قوات الجيش الحكومية، وتحديداً منذ منتصف مارس ٢٠١٠م، طغت على بيانات الحوثيين ومواضيع إعلامية ينشرونها في مواقعهم على الإنترنت التسمية الجديدة "أنصار الله"، خلافاً لما اعتادو في خطاباتهم من استخدام مصطلح "الحوثيين".

ويرى مراقبون أن هذه الخطوة للحركة بتكريس تسمية "أنصار الله" بديلاً عن "الحوثيين" قد تشير إلى نواياهم في تأسيس كيان سياسي مستقل، ويعتقدون أنه بعد ستة حروب مع الجيش منذ ٢٠٠٤م، بات بمقدور الحوثيين إقامة كيان سياسي مستقل، في مناطق شمال الشمال من اليمن.

ورغم أنهم لا يعلنون نواياهم الحقيقية، ويصوّغون أعمالهم المسلحة وقتل المخالفين لهم من مواطنين وجنود يمنيين تحت شعار "الموت لأمريكا.. الموت لإسرائيل"!.

وهناك من يرى في التسمية الجديدة للحوثيين -التي لم تعلنها الحركة رسمياً وبدأت التمهيد لها إعلامياً- بأنها "حالة من تضخيم القوة"، بينما لا يستبعد آخرون أن يكون الحوثيون في صدد السيطرة على جزء من الأرض يفاوضون مقابلها على جزء من السلطة[١].

ولم تحظ هذه التسمية باهتمام كاف في الأوساط العلمية والفكرية والسياسية والإعلامية كالذي حظي به شعار الحوثيين "الموت لأمريكا.. الموت لإسرائيل". كذلك لم تتضح الأسباب والدوافع الحقيقة لاختيار هذه التسمية، على اعتبار أنها تسمية دينية لجماعة عقائدية مسلحة، كحال تنظيم القاعدة الذي اختار لفرعه في اليمن اسم "أنصار الشريعة". فالجماعتان -رغم اختلافهما العقائدي- تبنتا شعار "محاربة العدو" و"الدفاع عن الإسلام والمسلمين"، واتخذتا العمل المسلح وسيلة أساسية في سبيل "أهدافهما المعلنة". وربما لهذا السبب اختارتا مصطلح "أنصار"؛ لما يحمله من معاني "الدفاع" و"المقاومة" و"المناصرة"، بصرف النظر عن مدى انحراف الجماعتين في فهم تلك المعاني وتفسيرها والتعبير عنها فكراً وسلوكاً.

وإلى جانب الاحتمال السابق، ظهرت - مؤخراً - معلومات جديدة قد تعطي تفسيراً آخر له مدلول تاريخي سياسي وفكري يرتبط بالحكم المذهبي في اليمن الذي كان سائداً قبل سقوطه عام ١٩٦٢م وقيام نظام جمهوري. فقد نشرت صحيفة (الناس)[٢] وثيقة يعود تاريخها إلى العام ١٩٤٨م، وهو العام الذي تمَّ فيه اغتيال الإمام يحيى حميد الدين وقيام (الثورة الدستورية) ضده. والوثيقة عبارة عن رسالة

(١) صحيفة (الوطن) اليمنية، في ٣/ ٤/ ٢٠١٠م، وصحيفة (عكاظ) السعودية، في ٥/ ٤/ ٢٠١٠م.
(٢) في ١/ ١٠/ ٢٠١٢م.

تهديد ووعيد من الإمام أحمد يحيى حميد الدين -ابن الإمام يحيى وولي عهده والحاكم من بعده- إلى عبد الله الوزير الذي قاد (الثورة الدستورية) وتولى الحكم لأيام قليلة بعد اغتيال الإمام يحيى. ونجد في الوثيقة أن الإمام أحمد اعتبر نفسه "إماماً شرعياً" بعد مقتل والده، وتلقب بالناصر لدين الله. ومما جاء في الرسالة: "من أمير المؤمنين الناصر لدين الله أحمد بن أمير المؤمنين المتوكل على الله يحيى بن أمير المؤمنين المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين إلى الناكث الذليل الحقير عبدالله بن الوزير.. لقد ارتقيت مركباً صعباً على طريق الغدر والخيانة، وإنك ستسقط إلى الهاوية في القريب ذليلاً حقيراً".. إلى أن قال: "وإني زاحف إليك بـ(أنصار الله) الذين سترى نفسك تحت ضرباتهم معفراً فريداً، (ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله)"[1].

نظرياً هناك تقارب كبير بين ما جاء في الوثيقة وبين منهج الحوثيين وسياساتهم وتحركاتهم وأنشطتهم، خصوصاً فيما يتعلق بالتسمية "أنصار الله"، وعملية الزحف التي نلاحظها في توسع الحوثيين بسيطرتهم على مناطق حصينة في شمال اليمن، ونفوذهم العسكري على مناطق قريبة من العاصمة صنعاء، إلى جانب أفكارهم ومواقفهم السياسية التي لا تؤمن بشرعية السلطة في صنعاء، سواء كان في ظل النظام السابق أو النظام الحالي.

لكن مع هذا - من الناحية المنهجية العلمية - يصعب التأكيد أن يكون

(١) ترك الإمام أحمد - بعد مقتل والده - مقر حكمه في محافظة تعز، واتجه إلى محافظة حجة الجبلية (غرب البلاد)، واتخذها معقلاً حصيناً لحشد أنصاره من أبناء القبائل. ومنها بدأ بالزحف إلى العاصمة صنعاء لضرب الثوار والقضاء على ثورتهم، وتحقق له ذلك بدخوله العاصمة واعتقال قادة الثورة وإعدام كثير منهم.

الحوثيون قد اعتمدوا هذه الوثيقة مصدراً في اختيار مسمى "أنصار الله"، ومنطلقاً للسير على خطا الإمام أحمد حميد الدين. وتكمن الصعوبة في جانبين:

الجانب الأول: لم تذكر الصحيفة المصدر أو المرجع التاريخي الذي أخذت منه الوثيقة.

الجانب الثاني: لم يؤكد الحوثيون وجود علاقة بين هذه الوثيقة واختيارهم تسمية "أنصار الله".

وفي كل الأحوال فقد تحول مصطلح "أنصار الله" إلى اسم رسمي للحركة، وتم ترسيخه بشكل أكبر بعد قيام الثورة الشعبية في ٢٠١١م، حيث أصبح متداولاً في كل الخطابات والوثائق الصادرة عن الحركة وحلفائها السياسيين أيضاً.

الطريق إلى دولة (الإمامة)

وبعد مرور عام على قيام الثورة الشعبية فاجأ الحوثيون الجميع - في ١٣ فبراير ٢٠١٢م - بإصدار وثيقة فكرية باسم المذهب الزيدي، تلخص ثوابتهم العقدية التي تحدد مسارهم الفكري والسياسي[1]. وتعتبر هذه الوثيقة من أهم ما صدر عن حركة الحوثي من أدبيات فكرية وسياسية، هذا إن لم تكن أهمها.

ومما جاء في الوثيقة حول مسألة الإمامة:

في مسائل أصول الدين:

أكَّد الموقعون على الوثيقة إيمانهم بأن "الإمام بعد رسول الله ﷺ هو أخوه ووصيه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ثم الحسن، ثم الحسين، ثم الأئمة من أولادهما كالإمام زيد، والإمام القاسم بن إبراهيم [الرسي]، والإمام الهادي [الهادي يحيى بن الحسين مؤسس المذهب الزيدي في اليمن]، والإمام القاسم العياني، والإمام القاسم

(١) حُررت الوثيقة بتاريخ ٢١ ربيع الأول ١٤٣٣ - الموافق ١٣ فبراير ٢٠١٢م. وجاء في نص ديباجتها: "اجتمعت اللجنة المكلفة لصياغة الاتفاق بين أبناء الزيدية عموماً، ومن جملتهم المجاهدون (المقصود بهم الحوثيون)، وفي مقدمتهم السيد/ عبد الملك بدر الدين الحوثي، وبعض علماء الزيدية وأتباعهم، وفي مقدمتهم السيد العلامة/ عبد الرحمن حسين شايم، والسيد العلامة / حسين بن يحيى الحوثي". وتضمنت الوثيقة أسساً فكرية وثقافية في ٦ مسائل هي: مسائل أصول الدين، والسنة النبوية، والاصطفاء، وأصول الفقه، والاجتهاد، وعلم الكلام. وللاطلاع على النص الكامل للوثيقة: راجع صحيفة (الأهالي)، العدد (٢٣٥)، في ٦ مارس ٢٠١٢م.

بن محمد [ممن حكموا اليمن بعد الهادي]، ومن نهج نهجهم من الأئمة الهادين. و"أنَّ نهج الهداية والنجاة والأمان من الضلال هو التمسك بالثقلين: كتاب الله مصدر الهداية والنور".. "والثقل الأصغر عترة رسول الله وهداة الأمة وقرناء الكتاب إلى يوم التناد..". و"أنَّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجهاد الظالمين والوقوف في وجه المستكبرين هو من أعظم الواجبات الدينية المفروضة على الناس أجمعين، وأن الموالاة لأولياء الله والمعاداة لأعداء الله -حسب ما شرعه الله- وعلى رأسهم أئمة الكفر المتمثلين في زماننا هذا في أمريكا وإسرائيل ومن أعانهم ووالاهم ووقف في صفهم في عداوتهم للإسلام والمسلمين، واجب ديني فرضه الله على العباد..".

وفي جانب السنة النبوية:

أكدت الوثيقة التزام الموقعين في موقفهم من السنة بموقف الإمام الهادي عليه السلام بزعمهم: "حيث اشترط لصحتها العرض على القرآن، وأن تكون في إطار القرآن مرتبطة به لا حاكمة عليه، ولا معارضة لنصوصه، وأنها مرتبطة بالهداة من آل محمد كأمناء عليها في اعتماد الصحيح من غيره. وهذا فيما نسب إلى الرسول ﷺ ولم يكن متواتراً، ولا مجمعاً عليه، وأما المجمع عليه والمعلوم صدوره عنه ﷺ من السنة فهو حجة بنفسه كما قال تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾[النجم: ٣]، ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ﴾[الحشر: ٧]".

وفي جانب الاصطفاء:

أكدوا اعتقادهم بأن: "الله – سبحانه وتعالى – يصطفي من يشاء من عباده جماعات وأفراداً.."، واعتقادهم بأن: "الله سبحانه اصطفى أهل بيت رسوله ﷺ فجعلهم هداة للأمة، وورثة للكتاب من بعد رسول الله إلى أن تقوم الساعة"، و"أنه يهيئ في كل عصر من يكون مناراً لعباده، وقادراً على القيام بأمر الأمة والنهوض بها في كل مجالاتها (إنَّ عند كُلِّ بدعةٍ تكونُ مِن بَعدِي يُكادُ بها الإسلامُ وَلِياً مِن أَهلِ بيتي مُوكَّلاً يُعلِنُ الحقَّ وينورُه ويَردُّ كَيدَ الكَائِدين، فاعتبروا يا أولي الأبصار وتوكلوا على الله)، ومنهجيتنا في إثباته وتعيينه هي منهجية أهل البيت عليهم السلام".

وعبَّر الموقعون في ختام الوثيقة على أنَّ هذه عقيدتهم ورؤيتهم "الموحدة في هذه المسائل"، "يُردُّ إليها ما سواها من الرؤى والمسائل التي قد تُشكِلُ من هذا الطرف أو ذاك".

وقد وقَّع على الوثيقة عبد الملك الحوثي، وكتب بخط يده "هذه رؤيتنا وعقيدتنا". أما الموقعون من علماء المذهب الزيدي فهم: حسين يحيى الحوثي، وعبد الرحمن شايم، وحسين مجد الدين المؤيدي، وعلي بن علي مسعود، وحمود بن عباس المؤيد[1].

وما جاء في نص الوثيقة هو تأكيد لما جاء في المقابلة الصحفية الشهيرة مع الأب الروحي للحركة بدر الدين الحوثي، وامتداد لما حوته أدبيات مؤسس الحركة

(١) من الغرائب أن العلامة حمود بن عباس المؤيد كان من بين الموقعين على وثيقة علماء الزيدية عام ١٩٩٠م، والتي أعلنت التخلي عن عقيدة الإمامة في المذهب.

حسين الحوثي. والملاحظ من نصوص الوثيقة تحديدها للجانب التطبيقي في مسألة الاصطفاء: "ومنهجيتنا في إثباته وتعيينه هي منهجية أهل البيت عليهم السلام". وهي منهجية أكد عليها زعيم الحركة - عبد الملك الحوثي - مرة أخرى - في خطابه بمناسبة طقوس "الغدير"، في ذي الحجة من عام ١٤٣٣هـ، حيث يقول: "إننا من خلال إحيائنا لهذه المناسبة عندما نحييها بوعي وبفهم لمدلولها ونجعل منها منطلقاً أساسياً لترسيخ وتثبيت مبدأ الولاية بالمفهوم القرآني، فإننا نتحرك في الموقف الصحيح، عندما نرفض الولاية الأمريكية، الولاية في الأمر، الولاية في الشأن".

ثمَّ يُرتِّبُ منازل الولاية ليجعل ولاية الإمام علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - في المرتبة الثالثة بعد ولاية الله وولاية رسوله، فولايته "امتداد لولاية الرسول قائداً من بعده للأمة".

وانطلاقاً من هذا التصور يرى عبد الملك الحوثي أن "أمتنا اليوم"، و"شعوبنا العربية المظلومة المقهورة" تعاني "عناءً لا نظير له في الأرض". واعتبر ذلك "نتائج سلبية لعدم فهم ولاية الأمر وأهميتها وصلتها بواقع حياة الناس، وبدينهم ودنياهم"؛ لأن "ولاية الأمر لها صلة بكل شؤون حياتنا". وشن هجوماً لاذعاً على الأنظمة العربية والإسلامية؛ لأنها لا تتمتع بأي "معايير ذات صلة بطبيعة المسؤولية في ولاية الأمر"!، وفي ظل عدم اعترافه بشرعية هذه الأنظمة والحكومات الإسلامية فإنه يرى الحل في "ضرورة أن تستمر الثورات الشعبية؛ لأنها بداية تحرك في الاتجاه الصحيح"!.

وهو اتجاه يكون فيه الأمر بيد قوى موالية للإمام علي - حسب زعمه - وإلا فلا معنى لها؛ لذلك فقد خصَّ حكومة الوفاق اليمنية بالهجوم، واتهم من أسماهم

بـ"القوى المتلبسة بالدين"، ويقصد بها حزب الإصلاح (المحسوب على السُنَة)، بالسطو على المال العام، وعلى الوظيفة العامة، وجعلها نهباً ومغنماً!.

وهنا تأتي مهمة الحوثيين التي تفسر مرادهم من هذه الثورات: "نحن في هذا اليوم وفي هذه المناسبة نعلن ونؤكد مسارنا الذي كنا ولا زلنا عليه كمؤمنين بمسار التولي لله، والتولي لرسوله، والتولي للإمام علي، والتولي لآل محمد -صلوات الله عليه وعلى آله - والسير في نهج القرآن والاعتصام بالله، والتوكل عليه، والتمسك بنهجه"[1].

إذاً نحن أمام مؤشرات واضحة تدعم الاتهامات الموجهة إلى الحوثيين بالسعي إلى بناء دولة مذهبية. ومن ثم فما يصدر عنهم من مواقف سياسية تطالب بـ"الدولة المدنية" أو "الديمقراطية" هو لغو لا قيمة له أمام هذه المعتقدات التي يؤمنون بها. فالحكم الديمقراطي يتعارض مع الفكر الزيدي حسب ما أكده العلامة الزيدي محمد عبد العظيم الحوثي -في مقابلته مع صحيفة (الجمهورية) الرسمية - بقوله: إن "شرعية الانتخاب غير موجودة عند الزيدية.. ولا يسمح بها المذهب الزيدي"، كما أنَّ "الدستور هذا هو بدعة عندنا. لا يوجد عندنا دستور. الدستور مأخوذ من الخارج، وليس من الكتاب ولا من السنة، اللفظة فارسية، ولا يلزمنا هذا الدستور أبداً"[2].

وهذا ما أشار إليه أيضاً العلامة بدر الدين الحوثي عندما سئل عن موقف

---

(١) الموقع الإلكتروني (أنصار الله) التابع لحركة الحوثي، في ٤/ ١١/ ٢٠١٢م.

(٢) صحيفة (الجمهورية)، في ٩/ ١٠/ ٢٠١٢م.

الزيدية من الديمقراطية فأجاب قائلاً: "نحن مع العدالة ولا نعرف الديمقراطية هذه". ورغم أنه أجاز أن يكون الحكم في غير البطنين إلا أن ذلك -كما يوضح الدكتور الدغشي[1]- في الوضع الاستثنائي غير السوي، وهو ما يعرف عند الزيدية بـ"نظرية الحسبة"، حيث يقول بدر الدين الحوثي: "لا يوجد تعارض؛ لأنه إذا انعدم الإمام يكون الاحتساب"، أما إذا وجد الإمام فهو الأولى؛ "لأن الإمام هو الأقوى على القيام بحماية الإسلام وإصلاح الأمة". ولهذا يؤكد أنه لا يمكن التوفيق بين ضرورة وجود إمام وبين الاحتكام إلى الدستور الذي يقوم على أساس الاختيار الديمقراطي: "ما نقدر نوفق بينهم، ولا إلينا منهم"[2].

ونحن في كلامنا عن معتقدات الحوثيين لا نقصد بذلك الإساءة إلى المذهب الزيدي، ولسنا هنا في موضع الحديث عنه سلباً أو إيجاباً، فهو من بين المذاهب الإسلامية التي تقبلها اليمنيون، وتمذهبوا بها فكراً وسلوكاً، وتعايشوا في ظله مع بقية أتباع المذاهب السُّنية عبر مئات السنين.

ولكن المشكلة تكمن في استغلال الحوثيين للمذهب الزيدي وسيلةً وغطاءً لتحقيق مطامعهم ومطامع القوى الخارجية التي تقف وراءهم، وهم بذلك يمارسون الظلم باسم المذهب الزيدي وبحجة الدفاع عنه.. هذا إن لم يكونوا هم الخطر الذي يهدد المذهب الزيدي. خصوصاً أن الشيعة الإثني عشرية لا تتوقف عن محاولات اختراق المذهب الزيدي منذ أبي الجارود زياد بن المنذر (توفي عام ١٥٠هـ) الذي كان

(١) مستقبل الحركة الحوثية وسبل التعايش، الدغشي، مرجع سابق: ص١٠١.

(٢) صحيفة (الوسط)، في ١٩/ ٣/ ٢٠٠٥م. ومعنى الجملة الأخيرة "ولا إلينا منهم".. ليس لنا علاقة بهم.

إمامياً ثم لحق بالإمام زيد بن علي رضي الله عنه وصار من أصحابه[١].

وما طقوس "يوم الغدير" التي يحتفل به الحوثيون إلا واحدة من بين مظاهر ذلك الاختراق. فقد أفتى علامة اليمن القاضي محمد بن إسماعيل العمراني - الذي يعتبر من مجتهدي المذهب الزيدي المتحررين - بأن الاحتفال بيوم "الغدير" غير مشروع. وقال: إن تلك الاحتفالات "لم ترد في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا في عهد الصحابة -رضوان الله عليهم - ولا في عهد التابعين، ولا في عهد الأئمة[٢] رحمهم الله"، مضيفاً بأن احتفال "الغدير" مثله مثل الاحتفال بيوم عاشوراء الذي يحتفل به الشيعة، "وظهر مؤخراً في اليمن كاحتفال شعبي ثم تحول إلى طابع آخر"[٣].

(١) وجدت بعض أفكار الإمامية (الإثني عشرية) طريقها إلى الفكر الزيدي على يدي أبي الجارود. وكان أسوأها القول بتكفير الصحابة - رضوان الله عليهم - اعتماداً على عقيدة (النص الجلي) في ولاية الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه.. وهذا القول يتعارض تماماً مع عقيدة الإمام زيد بن علي - رحمه الله - في صحابة رسول الله. لذا وُجِدَ من أتباع الزيدية من يرفض انتساب أبي الجارود إلى المذهب، كزيد بن علي الوزير -أحد رموز الفكر الزيدي المعاصرين- الذي تساءل مستنكراً: "هل تصح نسبة أبي الجارود إلى الزيدية لمجرد القول بفكرة النص بالوصف وإمامة البطنين". مؤكداً -في سياق جوابه- أن أبا الجارود بقوله هذا "يخالف رأي الإمام زيد كل المخالفة، ويتناقض رأيه كل المناقضة، بل يناقضه في بقية أفكاره كإمامة المفضول على الأفضل، وتولي الخلفاء الراشدين، والترضية عليهم". وأشار أيضاً إلى وجود خلاف زيدي قديم حول صحة انتساب أبي الجارود إلى الإمام زيد، وحول تأثير فكره الرافضي في المذهب الزيدي.
ولمزيد من التفاصيل راجع: (حوار عن المطرفية.. الفكر والمأساة)، زيد بن علي الوزير وآخرون، مركز التراث والبحوث اليمني- صنعاء، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

(٢) يقصد الأئمة الزيدية.

(٣) موقع (مأرب برس)، في ٣/ ١١/ ٢٠١٢م.

إذاً، فالوثيقة الفكرية الحوثية وخطابات عبدالملك الحوثي الدينية، وقبل ذلك دروس ومحاضرات وأطروحات حسين الحوثي وأبيه بدر الدين هي - على الأرجح - محاولة إحياء الفكر الجارودي المتشدد في مسألة نظام الحكم السياسي، تمهيداً لإعادة بناء الدولة الإمامية، وإن اقتضى ذلك ارتماء الحركة في أحضان القوى الإقليمية - إيران ومواليها - وأوقعها في تبعات الانفتاح على المذهب الإثني عشري!.

الهيمنة على شمال الشمال

أخذت حركة الحوثي -منذ البدايات الأولى للثورة الشعبية- بالتوسع الجغرافي في محافظة صعدة وخارجها. فتمكنوا -في مارس ٢٠١١م- من السيطرة على زمام الحكم ومقاليد السلطة في محافظة صعدة بعد انتصارهم على قبائل (العبدين) الموالية للحكومة والتابعة للشيخ عثمان مجلي عضو مجلس النواب، في معارك دامية أسفرت عن سقوط عشرات القتلى والجرحى.

ونقل الموقع الإخباري (التغيير نت) عن مصادر محلية قولها: بعد مغادرة محافظ المحافظة العميد طه هاجر تم تنصيب فارس مناع رئيساً مؤقتاً للسلطة المحلية بعد انضمامه للحوثيين، وإعلان ولائه لهم، وتقديم استقالته الخطية من عضوية حزب المؤتمر (الحاكم سابقاً) ومعه عدد من مشايخ صعدة ووجهائها الموالين للسلطة.

وكان فارس مناع -الذي يعتبر من أكبر تجار السلاح في الشرق الأوسط- من أبرز الموالين لنظام الرئيس السابق صالح، وكان يوصف بأنه يده اليمنى في صعدة خلال حروبها الستة. وقد شابت علاقته بالرئيس صالح بعض التوتر في ٢٠١٠م، وتم حينها اعتقاله لشهور ثم أفرج عنه[1]. وبعد خروجه عمل على بسط نفوذه في صعدة من خلال علاقته القوية التي تربطه بمشايخ صعدة ووجهائها من خلال

(١) تم اعتقاله في ٢٨ يناير ٢٠١٠م، وأفرج عنه في ١٥ يونيو ٢٠١٠م.

تكتل ضمهم برئاسته تحت اسم (مؤتمر السلام الوطني)[1].

وفيما نفى مكتب زعيم الحوثيين أن تكون جماعته هي من عينت فارس مناع محافظاً لصعدة، إلا أنه لم يضف أي توضيحات بشأن ما سبق وأعلنه مكتب فارس مناع من حضور ممثل الحوثيين اجتماع تنصيبه محافظاً[2].

ورغم أنه لم يصدر قرار حكومي بتعيينه محافظاً لصعدة إلا أن السلطات اليمنية استسلمت للأمر الواقع الذي فرضه الحوثي بقوة السلاح.

ومثّل سقوط صعدة المبكر من حظيرة الحكومة المركزية نقطة تحول نوعية في مسار الحضور التقليدي لحركة الحوثيين من مجرد مجاميع مسلحة ومنظمة تتمركز في أعالي وقمم الجبال الوعرة ومحاطة بجوار قبلي مناهض، إلى ما يشبه "لجان الحراسات الشعبية" التي تنتشر في هيئة دوريات مسلحة في الشوارع والطرق كافة داخل عاصمة المدينة والمناطق الريفية النائية.

إنَّ هذا "التغير الدراماتيكي غير المسبوق في مسار جماعة الحوثيين، لم يحل دون تصاعد التوجسات سواء في أوساط مناوئي الجماعة من القبائل المسلحة أو السكان من أن تكون هيمنة الحوثيين المطلقة والقائمة على مناحي الحياة العامة كافة بصعدة بداية لانسلاخ المدينة الحدودية الكائنة في أقصى الشمال عن البلاد"[3].

(١) (التغيير نت)، في ٢٦/ ٣/ ٢٠١١م.
(٢) موقع (نيوز يمن)، في ٣٠/ ٣/ ٢٠١١م.
(٣) صحيفة (الخليج)، في ١٠/ ١٢/ ٢٠١١م.

وبالتزامن مع انطلاق الثورة الشبابية في اليمن دخل الحوثيون في مواجهات عسكرية دامية في أكثر من منطقة، محاولةً للتوسع وفرض الوجود بالقوة العسكرية، وإن بررها الحوثيون بأنها "دفاع عن النفس وإثبات لحقٍّ مشروع في الوجود وحرية المعتقد في وجه نظام صالح"[١].

وقد أفادت التقارير الواردة من محافظات شمال اليمن بقيام الحوثيين بأعمال عسكرية لمد سيطرتهم على مناطق ومحافظات خارج محافظة صعدة. وسبق أن أقرَّ مسؤول أمني في وزارة الداخلية اليمنية، لوكالة أنباء (شينخوا) الصينية -في نوفمبر ٢٠١١م، بوجود توسع فعلي لحركة الحوثي في عدد من المناطق الشمالية، وباستغلالهم لانشغال الأجهزة الأمنية بالأحداث القائمة، حيث عمدوا إلى السيطرة على عدد من المديريات في كل من حجة والجوف، وأنهم يحاولون السيطرة على مديريات جديدة في عمران تحت قوة السلاح[٢].

وبذلك عادت الجماعة لتتصدر واجهة الأحداث والجدل الدائر في البلاد عقب ظهورها بوصفها أحد مكونات الثورة الشبابية والشعبية القائمة ضد نظام الرئيس السابق، ثم اتجاهها اللاحق واللافت إلى فتح جبهات صراع متعددة ومتزامنة أحيطت باتهامات بالجنوح صوب استغلال الظروف الاستثنائية المأزومة التي تمر بها البلاد؛ لتحقيق مكاسب على الأرض عبر توسيع مناطق النفوذ، وفرض السيطرة المسلحة على مدن حدودية مجاورة لصعدة: كالجوف وحجة، وتعزيز حضورها

---

(١) (العربية نت)، في ٢٣/ ٢/ ٢٠١٢م.
(٢) صحيفة (الشرق الأوسط)، في ١٦/ ١١/ ٢٠١١م.

المسلح في عمران المتاخمة للعاصمة صنعاء[1].

وتغيرت حسابات الحوثيين - على ما يبدو - من الثورة الشعبية بعد إعلان اللواء علي محسن الأحمر -قائد المنطقة العسكرية الشمالية الغربية وقائد الفرقة الأولى مدرع- انضمامه إلى الثورة، في ٢١ مارس ٢٠١١م. وهو الشخص الذي يعتبرونه المسؤول الأول عن الحروب التي شُنَّت ضدهم. وكذلك بعد ظهور (حزب الإصلاح) و(أبناء الشيخ الأحمر) بوصفها وَرَثة محتملين للنظام الحاكم.

لذا يطالب الحوثيون اللواء الأحمر بالاعتذار عن "جرائمه" بحقهم!، حين كان ركن النظام السابق وعماده الرئيسي قبل انشقاقه عن صالح بعد الثورة اليمنية. وقد أبدى اللواء علي محسن الأحمر استعداده للاعتذار "الشخصي" لجماعة الحوثي. حيث أشار -في حوار له مع قناة الجزيرة- بأنه على استعداد لتقديم الاعتذار بشكل "شخصي"، لأي طرف من الأطراف، بما في ذلك الحوثيون.. "إذا كان الاستهداف الذي تعرض له الحوثيون خلال حكم نظام الرئيس علي عبدالله صالح استهدافاً شخصياً"؛ لأنهم -حسب قوله: "إخواننا، وجزء لا يتجزأ من مكونات اليمن"، مؤكداً أنَّ استهداف الحوثيين "لم يكن استهدافاً شخصياً"، ولكن كان "ضمن منظومة الدولة"[2].

إنَّ خشية الحوثيين من سيطرة هذه القوى الثلاث على النظام في مرحلة ما بعد صالح دفعتهم إلى انتهاج إستراتيجية الضربات الخاطفة لتحقيق مكاسب

(١) صحيفة (الخليج)، في ١٠/ ١٢/ ٢٠١١م.
(٢) موقع (مأرب برس)، في ١٨/ ٢/ ٢٠١٢م.

سريعة وخلق واقع جديد على الأرض، منتهزين الإنهاك المتبادل لخصومهم (النظام والمعارضة).

فبعد أن سقطت محافظة صعدة بأيديهم في الأيام الأولى للثورة، وأقاموا فيها ما يشبه الحكم الذاتي وصل إلى تغيير مناهج التعليم في المدارس الحكومية، اتجهت أنظارهم إلى محافظة الجوف المجاورة، التي خاضوا فيها مواجهات عسكرية دامية مع القبائل الموالية لحزب الإصلاح بهدف السيطرة على مراكز القوة فيها، قبل أن تتوقف باتفاق مرحلي.

ثم سعوا بعد ذلك لاستغلال حالة الانسداد بين الثورة والنظام السابق، وانشغال القوى الرئيسية بالصراع فيما بينها، فحاولوا التوسع بالقوة العسكرية في محافظات عمران، وحجة، والمحويت. ولولا المقاومة الشديدة التي وجدوها من القبائل في هذه المناطق، لكانت سقطت بأيديهم، ليصبح الحوثيون قاب قوسين أو أدنى من تحقيق حلمهم في الحصول على منفذ بحري على شاطئ البحر الأحمر.

وقبل الانتخابات الرئاسية وأثناءها اشتبك الحوثيون مع السلفيين في منطقة دماج بمحافظة صعدة، وفرضوا حصاراً عليهم في هذه المنطقة، في عملية هي أقرب إلى الاستئصال والإبادة. حيث منع الحوثيون طلاب ومشايخ دار الحديث من الخروج من منطقة دماج لأداء مناسك الحج في بيت الله الحرام.

وقال مصدر في (دار الحديث)[1]: إن جماعة الحوثي "شددت الخناق على مشايخ وطلاب دار الحديث وأبناء منطقة دماج بشكل عام منذ ١٩ أكتوبر ٢٠١١م،

(١) في تصريح لموقع (نيوز يمن)، في ٢٧/ ١٠/ ٢٠١١م.

ومنعت خروجهم من المنطقة، إضافة إلى منع دخول الإمدادات الغذائية إلى المنطقة، كما منعت الحجاج الذين استكملوا الاستعدادات والإجراءات لأداء فريضة الحج".

واستمر الحصار المصحوب بالقصف شهرين كاملين بعد أن تمكنت لجنة وساطة برئاسة الشيخ حسين بن عبدالله بن حسين الأحمر من فك الحصار عن السلفيين.

وعلى المدى القصير يسعى الحوثيون - وهم القوة الأولى في مناطق نفوذهم السياسي - إلى إرغام القوى السياسية على القبول بنظام المحاصصة كما هو حاصل في لبنان. وفي حال انهارت عرى الدولة سيكونون قادرين على إعلان حكم ذاتي في المناطق التي يسيطرون عليها، لتشمل فيما بعد مناطق النفوذ التقليدية للمذهب الزيدي، ثم تكون مركز انطلاق فيما بعد للسيطرة على باقي المحافظات الشمالية في تكرار لنماذج تاريخية سابقة.

وهذا ما خرج به تقرير دوري صادر عن (مركز أبعاد للدراسات والبحوث)، حيث يقول: "إن الحوثيين من خلال تحركاتهم العسكرية للسيطرة على المناطق الشمالية في اليمن يهدفون على المدى القريب للتحول إلى القوة الأولى في تلك المناطق وإرغام القوة السياسية للقبول بنظام المحاصصة كما هو حاصل في لبنان من خلال سياسة فرض الأمر الواقع في حال سقوط النظام، في حين يرون أن هذا التحرك سيختصر مراحل كثيرة لتحقيق هدفهم الإستراتيجي المتمثل في إقامة دويلة جنوب المملكة العربية السعودية وشمال اليمن تمتد بين محافظتي الجوف ومأرب النفطية شرقاً وميناء ميدي على البحر الأحمر غرباً"؛ مشيراً إلى أن الحوثيين "ينطلقون في تنفيذ أهدافهم من

منطلق عاطفي ناجم عن قراءة خاطئة للمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية"[1].

يقول الكاتب الصحفي مصطفى راجح: إن الحوثيين الذين كانوا يتميزون بالقدرة على الاستقطاب والصعود بمشروعهم يرون بأن الثورة بمشروعها الوطني في بناء دولة حديثة باتت تشكل تهديداً حقيقياً لمشروعهم التوسعي. ويرى عضو اللجنة الإعلامية في ساحة التغيير بصنعاء محمد العسل أن التوسع العسكري للحوثي هو توسع للنظام الذي يحاول إثارة الفتنة بين الحوثيين والقبائل، "بعد فشله في جر الثورة السلمية إلى مربع العنف"[2]، وهذا يعني أن هناك إرادتين متوافقتين: إرادة الحوثيين التوسعية، وإرادة المؤتمر الانتقامية.. وكلاهما ستصب لصالح الحوثيين.

(١) صحيفة (الخليج)، في ٢٢/ ١١/ ٢٠١١م.
(٢) موقع (نيوز يمن)، في ٢٤/ ١١/ ٢٠١١م.

القدرات العسكرية للحوثيين

بعد ستة حروب خاضها الحوثيون في صعدة لم يعد ثمة خلاف يذكر في أنهم أصبحوا قوة عسكرية مؤثرة وفاعلة في الساحة اليمنية. فقد أصبح منطق الحوثيين - بعد حروب متتالية - ما ذكره زعيمهم عبد الملك الحوثي لصحيفة (الرياض) بقوله: "لا نعير تهديدات السلطة أي اهتمام، ولدينا الاستعداد الكامل لمواجهة أي حرب جديدة. وإذا ما قاموا بالاعتداء لن تقتصر المواجهات على صعدة، بل ستمتد إلى مناطق في شمال وجنوب البلاد وأماكن حساسة للسلطة، ونحن جادون فيما نقول". مؤكداً أنه ليس بإمكان السلطات حسم المعركة عسكرياً.. وأضاف: "مضت أربعة حروب، وكان عليهم أخذ العبرة، وكانت النتيجة أن يزداد عدد أنصارنا في كل جولة"[(١)].

وبالفعل استطاع الحوثيون - في الجولتين الخامسة والسادسة من حروب صعدة - أن يوسعوا من نطاق ساحة المواجهة العسكرية لتصل إلى مشارف العاصمة صنعاء. وبذلك شب الحوثيون عن طوق أي حسم عسكري قد يجري ضدهم؛ فالقوة العسكرية الحوثية نمت، وهي مستمرة في النمو بجوانبها كافة التسليحية والبشرية والتدريبية والتمويلية وعمليات التوسع والانتشار الجغرافي.

---

(١) صحيفة (الرياض)، في ٦/ ٥/ ٢٠٠٨م.

فالحوثيون - كما قال تقرير مركز (أبعاد للدراسات والبحوث) المذكور آنفاً- من خلال تحركاتهم العسكرية للسيطرة على المناطق الشمالية "يهدفون على المدى القريب للتحول إلى القوة الأولى في تلك المناطق، وإرغام القوة السياسية للقبول بنظام المحاصصة كما هو حاصل في لبنان من خلال سياسة فرض الأمر الواقع في حال سقوط النظام، في حين يرون أن هذا التحرك سيختصر مراحل كثيرة لتحقيق هدفهم الإستراتيجي المتمثل في إقامة دويلة جنوب المملكة العربية السعودية وشمال اليمن تمتد بين محافظتي الجوف ومأرب النفطية شرقاً وميناء ميدي على البحر الأحمر غرباً"[1].

وثمة عوامل سياسية واقتصادية ونفسية ساعدت على نمو القوة العسكرية للحوثيين. ومن أهم العوامل السياسية الشكوك التي اكتنفت العلاقة بين النظام السابق والحوثيين، وحقيقة أهداف الحروب التي جرت بينهما؛ حيث كان الحوثيون يخرجون بعد كل حرب بصورة أقوى مما كانوا عليه. إضافة إلى ذلك كانت المكايدات والمناكفات السياسية بين النظام السابق وأحزاب المعارضة تصب في صالح الحوثيين؛ فموقف المعارضة - بمجمله - كان مناهضاً للسياسة الحكومية تجاه قضية صعدة. وفي الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٦م تحالف الحوثيون مع النظام السابق في مواجهة أحزاب المعارضة (اللقاء المشترك) التي كانت المنافس الأقوى للرئيس السابق في هذه الانتخابات.

ثم جاءت الثورة الشعبية فاستغلها الحوثيون بشكل جيد لمصلحتهم بمد

(١) صحيفة (الخليج)، في ٢٢/ ١١/ ٢٠١١م.

نفوذهم العسكري في غفلة من الأطراف السياسية كافة التي انشغلت بالصراع فيما بينها، وتركت الساحة خالية أمام الحوثيين.

يضاف إلى ذلك عوامل حالة الفقر والعوَز التي يعانيها المواطن اليمني، وانتشار البطالة بين الشباب الذي يعتبرون العمود الفقري للقوة العسكرية الحوثية، والبيئة القبلية الخصبة لغرس الفكر الحوثي المتطرف ونشر العنيف. كذلك انتشار ظاهرة تجارة السلاح في اليمن وتهريبه منه وإليه، والدعم الإيراني المتزايد مالياً وعسكرياً.

أما العوامل النفسية فيمكن اختزالها في المكاسب التي حققها الحوثيون من حروبهم الست ضد النظام السابق، وظهورهم بمظهر المنتصر الغانم. وعلى الطريقة الإسرائيلية ساهمت الإشاعات والتهويل الإعلامي والسياسي من مختلف الأطراف في إحاطة الحوثيين بهالة كبيرة من الرهبة والتعظيم وتصويرهم بصورة "القوة التي لا تقهر"؛ فانعكس ذلك سلباً على نفسية المواطن خصوصاً في المناطق التي شهدت تلك الحروب، بحيث شعر أنه أضعف من أن يقف في وجه هذه القوة الجديدة أو يرد بطشها.

ويزيد الأمر سوءاً في كل مرة تتخلى فيها الحكومة عن أنصارها من أبناء القبائل هناك وتتركهم عرضة للانتقام الحوثي قتلاً واضطهاداً وتشريداً؛ فوجد المواطن البسيط نفسه أمام خيارات مُرّة: إما القتل أو التشريد أو الاستسلام والخضوع للحوثيين. وهذا هو الواقع الذي يعيشه أبناء صعدة اليوم.

ومع هذا حققت حالات استثنائية اختراقاً فاعلاً في جدار "الرهبة" المحيط بالحوثيين، فقد أدركت قبائل الجوف أن من أهم أسباب سقوط صعدة في يد الحوثيين هو استسلام سكانها وتفكك قبائلها بفعل التغلغل الحوثي القائم على مبدأ "فرق تسد"؛ ومن هنا تكاتفت قبائل الجوف في صدها للزحف الحوثي أوائل عام ٢٠١١م، وتمكنت بذلك من إفشال مساعي الحوثيين في إخضاع المحافظة لسيطرتهم الكاملة.

وتكرر المشهد أيضاً في محافظة حجة ولكن بصورة أقل مما هو عليه في الجوف؛ فالصراع بين الحوثيين وقبائل المحافظة لا يزال يتأرجح بين المد والجزر، فلا الحوثيون استطاعوا إخضاع القبائل المحاربة ولا هي استطاعت إخراج الحوثيين من مناطقها بشكل كامل.

المشهد الثالث كان - ولا يزال - في مديرية كتاف بمحافظة صعدة، حيث يخوض الحوثيون صراعاً مسلحاً مريراً ضد التحالف القبلي المؤيد للسلفيين والذي تشكل بعد أحداث دماج. فقد استطاع التحالف القبلي من تحقيق إحكام قبضته على أجزاء واسعة من المديرية بعد طرد الحوثيين منها، وزيادة في ثقته بقدراته أعلن التحالف القبلي رفضه القاطع وقف القتال وعدم قبول أيٍّ وساطة حتى يبرهن الحوثي على الواقع برفع النقاط، وأن يعيش بصعدة كأي مواطن، وأن تعود المساجد إلى أهلها وأن يمارس الجميع شعائرهم الدينية، وأن يعود النازحون إلى بيوتهم، وألا.يتعرض لأعراض الناس، وأن تلغى السجون والمحاكم الخاصة التي يديرها الحوثيون في المحافظة[1].

---

(١) (مأرب برس)، في ٣١/ ١٢/ ٢٠١١م، و(نيوز يمن)، في ١٢/ ١/ ٢٠١٢م.

القدرات العسكرية

يصعب الحديث عن حجم القدرات العسكرية الحوثية ونوعيتها؛ وذلك لأسباب تتعلق بسياسة الكتمان لدى الحركة، واعتمادها بشكل كامل على مصادر تسلح غير رسمية، وعلى وجه التحديد تعتمد على عملية تهريب السلاح وتجارته في السوق السوداء، إضافة إلى الأسلحة التي يحصل عليها الحوثيون من القوات اليمنية سواء كانت غنائم أو عبر تسريبها من مخازن الجيش، وبيعها لهم عبر قيادات أو وسطاء؛ إلى جانب ما يقال عن وجود دعم عسكري كبير يقدمه الرئيس السابق بعد خروجه من السلطة.

لكن رغم ذلك أظهرت الحروب الست في الصعدة، وغيرها من جبهات الصراع امتلاك الحوثيين لمختلف أنواع السلاح البري (الثقيل والمتوسط والخفيف).

فقد نقلت صحيفة (السياسة) الكويتية - في ديسمبر ٢٠١٢م - عن مصادر محلية بمحافظة صعدة أن الحوثيين أجروا مناورات سمعت أصواتها بشكل كبير من عاصمة المحافظة وغيرها من المناطق الأخرى؛ حيث أجروا تدريبات عسكرية على قاذفات الصواريخ ومضادات الطيران، وغيرها من الأسلحة الثقيلة والخفيفة[1].

(١) صحيفة (السياسة)، في ٢/ ١٢/ ٢٠١٢م.

وأثناء حروبهم ضد القوات السعودية تحدثت صحيفة (الجزيرة) السعودية - نقلاً عن مصادر يمنية وصفتها بالموثوقة - عن امتلاك الحوثيين صواريخ "كاتيوشا"، تم تهريبها إلى الأراضي اليمنية من الخارج عن طريق البحر.. وتم استخدامها خلال مواجهاتهم مع القوات السعودية. وقالت مصادر الصحيفة: "إن مقاطع الفيديو التي بثها الحوثيون عبر الإنترنت.. والتي أظهرت امتلاكهم أسلحة جديدة ومتطورة قد كشفت زيف ادعاءات تلك العناصر من أن مصادر تسلحهم من السوق اليمنية أو من تلك الأسلحة التي يقولون إنهم يستولون عليها من الجيش اليمني".

ونقلت الصحيفة عن خبراء عسكريين أن صواريخ "الكاتيوشا" التي استخدمها الحوثيون هي من النوعية ذاتها التي سبق لحزب الله اللبناني استخدامها في قصف أهداف في شمال إسرائيل. معتبرين أن ظهور مثل تلك الصواريخ لدى الحوثيين تكشف و"بالدليل القاطع عن التمويل الكبير التي تتلقاه جماعة الحوثيين من إيران وحزب الله والبؤر الشيعية في المنطقة".

وكما يقول المراقبون فقد جاء ظهور صواريخ الكاتيوشا في حوزة الحوثيين "امتداداً لما كشفته المواجهات بين الجيش اليمني والمتمردين الحوثيين حول امتلاكهم لصواريخ متطورة مضادة للدروع، ومن ذات الأسلحة التي ظهرت بحوزة حزب الله، ومنها صواريخ أمريكية لا توجد في الأسواق اليمنية أو مخازن الجيش اليمني"[1].

---

(١) صحيفة (الجزيرة)، في ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٩م.

الدعم العسكري الإيراني

كانت تقارير دولية أشارت - في السنوات القليلة الماضية - إلى قيام إيران بإنشاء قاعدة لها في أريتريا لمد الحوثيين بالسلاح عبر رحلات بحرية إلى المناطق القريبة من سواحل مينائي ميدي واللحية القريبين من صعدة، وحذرت تلك التقارير من انتقال نشاط تهريب الأسلحة الإيرانية من البحر الأحمر إلى السواحل الجنوبية لليمن، وهناك أنباء تشير إلى قيام السفن الإيرانية الموجودة في منطقة خليج عدن -بحجة المساهمة في مكافحة القرصنة، بالإضافة إلى سفن تجارية إيرانية - بتهريب كميات من الأسلحة عبر قوارب صيد إلى داخل اليمن[١].

وكشف تقرير أمريكي أمني صادر عن مركز (ستراتفور) للاستشارات الأمنية في ولاية تكساس - في ٢٠٠٩م - عن دور إيراني في عمليات تهريب منتظمة، وقال: إنها كانت تتم من ميناء عصب الإرتيري إلى السواحل القريبة من محافظة صعدة في مديرية (ميدي) اليمنية؛ ليتم تخزينها هناك، ومن ثم يتم نقلها عبر مهربين إلى محافظة صعدة معقل المتمردين الحوثيين.

وذكر التقرير أن القوات البحرية الإيرانية الموجودة في البحر الأحمر وخليج

(١) صحيفة (الجزيرة)، في ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٩م.

عدن - التي تم تعزيزها بالأسطول الإيراني الرابع منتصف شهر ديسمبر ٢٠٠٩م تقوم بعملية تأمين عملية تهريب الأسلحة من أحد الموانئ الإريترية في البحر الأحمر إلى السواحل اليمنية للجماعات المسلحة المتمردة على الحكومة اليمنية في محافظة صعدة.

وقال التقرير: إن الطوق الأمني الذي فرضته القوات البحرية السعودية على ميناء (ميدي) وسواحل اليمن الشمالية[١] قد دفع القوات البحرية الإيرانية إلى إضافة أسطولٍ رابع تمركز بخليج عدن؛ وذلك لتأمين طرق جديدة لتهريب الأسلحة للتمرد الحوثي.

وأضاف قائلاً: أن القوات البحرية الإيرانية اتجهت إلى استخدام طريق أطول لمد الحوثيين بالأسلحة ينطلق من أحد الموانئ الإرتيرية، ويتجه نحو خليج عدن على طول امتداد السواحل اليمنية التي تنتشر عليها القوات البحرية الإيرانية، والتي توجد آخر قطاع تلك القوات على الحدود مع عمان.

ورجح التقرير بأن منطقة المهرة اليمنية وموقع (الشقراء) يعتبران محطة تخزين لتلك الأسلحة، ومن ثم نقلها إلى محافظة مأرب وسط اليمن؛ لتصل بعد ذلك إلى جبال صعدة معقل المتمردين[٢].

كما كشفت مصادر يمنية عن تزويد إيران للحوثيين بأسلحة متطورة قبل نشوب الحرب السادسة في صعدة وحرف سفيان. وقالت المصادر إن إيران رفعت

(١) كان ذلك أثناء المواجهات المسلحة بين الحوثيين والقوات السعودية.
(٢) (المصدر أونلاين)، في ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٩م.

من القوة القتالية للحوثيين بتقديم هذه الأسلحة، ومدت من فترة هذه الحرب بتزويد المتمردين بصواريخ متطورة مضادة للدروع[1].

وفي الفترة نفسها ذكر تقرير أمني أن محافظة مأرب تحولت إلى خط دعم أساسي لإمداد الحوثيين بالسلاح وكل المستلزمات الحربية التي يحتاجونها في حربهم ضد الدولة. وأضاف التقرير "أن شبكة تهريب كبيرة تقوم بإيصال السلاح إلى الحوثيين في محافظة صعدة وحرف سفيان عبر ممرات كثيرة، وتستخدم معدات نقل عسكرية مسروقة"[2].

وفي مارس ٢٠١١م أعلنت شرطة دبي أنها أحبطت محاولة تهريب شحنة أسلحة ضخمة قادمة من تركيا ومتجهة إلى محافظة صعدة في اليمن. وكانت الشحنة عبارة عن ١٦ ألف مسدس مع كامل معداتها ومستلزماتها.

وبينما رفضت شرطة دبي أن تؤكد ما إذا كانت الشحنة - التي بلغت قيمتها ١٦ مليون درهم إماراتي - متوجهة إلى الحوثيين في صعدة أم لا؛ مكتفية بالقول: إن من يقف وراءها تجار أسلحة، وتم توقيف ستة أشخاص من جنسيات عربية ضالعين في القضية. وأوضح الفريق ضاحي خلفان تميم -القائد العام لشرطة دبي، في مؤتمر صحافي- أن الأسلحة هي "أسلحة فردية" و"أسلحة اغتيالات"[3].

وفي الفترة ما بين أواخر ٢٠١١م وأوائل ٢٠١٢م بدا أن إيران قد كثفت من اتصالها السياسي بالمتمردين الحوثيين وغيرهم من الشخصيات السياسية في

(١) صحيفة (الشرق الأوسط)، في ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٩م.
(٢) (مأرب برس)، في ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٩م.
(٣) صحيفة (الشرق الأوسط)، في ٢٥/ ٣/ ٢٠١١م.

اليمن وزادت من شحنات الأسلحة إليهم، بوصف ذلك جزءاً مما يصفه مسؤولون عسكريون واستخباراتيون أمريكيون بأنه جهد إيراني متنام لتوسيع نطاق نفوذ طهران في منطقة الشرق الأوسط بأكملها، حسب تقرير لـ(نيويورك تايمز).

وقال مسؤول أمريكي رفيع المستوى: "إن المهربين الإيرانيين بدعم من وحدة القدس -إحد أرقى الوحدات الدولية العاملة تحت لواء قوات الحرس الثوري الإيراني- يستخدمون سفناً لنقل بنادق هجومية من طراز (إيه كيه ٤٧) وقذائف صاروخية (آر بي جي)، إلى جانب أسلحة أخرى لتحل محل الأسلحة القديمة التي يستخدمها المتمردون".

وقالت إن المساعدات الإيرانية تتشكل أساساً من بنادق أوتوماتيكية وقاذفات قنابل ومواد لصنع قنابل.. إلى جانب ملايين الدولارات، تذهب جميعها إلى تقوية شوكة الحوثيين في حال نشوب مواجهة مسلحة مع القوات الحكومية أو القاعدة أو القبائل.

وحسب التقرير حاولت إيران - في وقت سابق من العام ٢٠١٢م - أن ترسل إلى اليمن مواد تستعمل في صنع أجهزة تفجير، تعرف باسم الأسلحة الخارقة للدروع شديدة الانفجار (إي إف بي)، بحسب مسؤول أمني يمني رفيع المستوى، وهذه المواد كانت قد أرسلت في سفن شحن خرجت من تركيا ومصر ورست في عدن. وهذه الشحنة حسب مسئول يمني كانت في طريقها إلى بعض رجال الأعمال الذين ينتمون إلى المتمردين الحوثيين، قبل أن يتم اعتراضها من قبل الحكومة.

وذكر مسؤولون أمريكيون أن إيران سبق أن زودت المتمردين العراقيين بهذه قنابل الفتاكة نفسها والتي كانت توضع على جوانب الطرق أثناء أسوأ فترات اشتداد

العنف هناك، وهو اتهام كانت إيران تصر على نفيه تماماً[١].

وفي أكتوبر ٢٠١٢م أكدت مصادر يمنية متطابقة -حسب ما نقلته صحيفة (الشرق الأوسط)- أنه تم توقيف سفينة شحن محملة بمعدات قادمة من إيران يوم ٦ أكتوبر ٢٠١٢م بميناء الحديدة، بعد اشتباه السلطات فيها وتفتيشها.

وذكرت المصادر السياسية والأمنية المتطابقة - في اتصال هاتفي مع (الشرق الأوسط)، مع اشتراط حجب الأسماء - أن الهدف من القطع المضبوطة التي عثر عليها هو نقلها إلى ورش لتجميع صواريخ قصيرة المدى، وتطويرها في مناطق جبلية يسيطر عليها الحوثيون بمحافظة صعدة القريبة من ميناء الحديدة. وأكدت المصادر أن "الحوثيين يقومون بتطوير بعض الصواريخ قصيرة المدى ليزيدوا من مدياتها بمساعدة خبراء وفنيي تصنيع حربي من حزب الله اللبناني"[٢].

أيضاً نقلت شبكة (CNN) الإخبارية عن مصادر أمنية يمنية أن إيران كانت تسعى لاستغلال الأراضي اليمنية بوصفها"محطة" لتصنيع صواريخ وأسلحة متنوعة. مؤكدة أن التحقيق مع مجموعة عناصر الشبكات التجسسية الست -والتي تعمل لصالح إيران وقبض عليها مؤخراً- كشف عن هذه المعلومات. كما أكد مصدر أمني رفيع للشبكة أنه تم العثور على معدات يمكن إعادة تجميعها لصناعة صواريخ وأسلحة متنوعة، ضمن أدوات لمصنع تم التصريح بإقامته من قبل السلطات اليمنية في وقت سابق من العام الجاري[٣].

---

(١) صحيفة (الشرق الأوسط)، في ١٦/ ٣/ ٢٠١٢م، ومجلة (المجلة)، في ١٥/ ٣/ ٢٠١٢م.
(٢) صحيفة (الشرق الأوسط)، في ١٠/ ١٠/ ٢٠١٢م.
(٣) موقع شبكة (CNN)، في ٩/ ١٠/ ٢٠١٢م.

القدرات الأمنية ومساعي النفوذ

كانت طقوس الاحتفال الحوثي بما يسمى "المولد النبوي" في العام الهجري ١٤٣٣هـ من أهم المؤشرات التي أبرزت مظاهر الدولة الحوثية المرتقبة وقدرات الحركة وإمكانيتها العسكرية والأمنية. وللمرة الأولى أعطت حركة الحوثي عناية كبيرة في التحضير والإعداد لهذه الطقوس الاحتفالية بصورة لم تكن معهودة من قبل. ورغم أن الاحتفال بهذه المناسبة في ظاهره ديني إلا أنه حمل مقاصد وأبعاداً سياسية أكثر مما هي دينية.

فقد استغلت الحركة هذه المناسبة الدينية لتوجه رسائل سياسية للأطراف والقوى والتيارات السياسية كافة بمختلف توجهاتها في الداخل اليمني وللخارج الإقليمي أيضاً. وهذا ما دفع بوسائل الإعلام إلى الاهتمام بهذه المناسبة وتسليط الضوء على أبعادها ومدلولاتها السياسية.

ومن أهم ما كشفته وسائل الإعلام حول هذا الجانب السلوك السلطوي الذي تمارسه حركة الحوثي داخل المحافظة.

فنشرت صحيفة (الشارع) تحقيقاً صحفياً موسعاً، يعتبر الأول من نوعه في وسائل الإعلام، فقد غطّت الصحيفة احتفال الحوثيين بـ"المولد النبوي" مسلطة الضوء على مظاهر الدولة الحوثية في صعدة من الجوانب كافة، وأعطت صورة

واضحة لملامح "الدولة" التي بدأ الحوثيون في تشكيلها في صعدة، وكيف أن الحركة استفادت من هذه الطقوس لإظهار نفسها بمظهر السلطة الحاكمة.

حيث يقول التحقيق: "لم يعد الحوثيون تلك الفئة المستضعفة، بل هم اليوم سلطة ودويلة ضمن نطاق ما يطلق عليها جزافاً (دولة)، هم الحكام الحقيقيون لمحافظة صعدة وجزء من الجوف، وهم كذلك المشرعون والمنفذون لتشريعاتهم بواسطة قواتهم ومؤسساتهم المسلحة".

ومظاهر الاحتفال لم تقتصر على صعدة فقط، بل امتدت إلى المناطق القريبة من العاصمة صنعاء.. وكأنها أولى الرسائل السياسية التي أراد الحوثيون إيصالها إلى الجميع.. ومضمونها يقول إن دولتهم تمتد من صعدة إلى حدود العاصمة صنعاء.

وأخذت الإعدادات للاحتفال طابعاً أمنياً وعسكرياً، بحسب التحقيق.. فهناك استنفار عالٍ للقوات الأمنية الحوثية متنوعة المسميات والمهام، منها القوات الراجلة لحماية الطرق، وقوات الدراجات النارية لمراقبة الطرق الفرعية الترابية، وأطقم سيارات الحماية للمواكب، ونقاط التفتيش. وذلك كله على امتداد الطريق إلى صعدة. وكلما اقترب الزائر من مدينة صعدة يشعر بتضاعف القوات الأمنية والرقابة الأمنية المشددة.

كما أنَّ سلطات الحوثي فرضت -عبر ما يسمى بالسلطة المحلية في صعدة- مبالغ مالية على كل موظف، وكل منزل، وكل محل تجاري، لدعم المولد النبوي، وكل من يعترض يعتبر "عدواً لرسول الله". كذلك تم إلزام المحلات كافة بتعليق لوحات

قماشية "تهنئ السيد [عبد الملك الحوثي] بمولد رسول الله"(١).

إن التكتيكات والتحركات التي تقوم بها حركة الحوثي تفرض واقعاً مستقلاً للمناطق التي تخضع لسيطرتهم، بدءاً بإمساكهم بزمام السلطة المحلية، ومرافق الحكومة المالية والإنشائية، وإنشاء قوى أمنية مسلحة وأجهزة استخبارية تتبع الحركة وترفع شعاراتها، وإنشاء مؤسسات أمنية وقضائية تابعة للحركة، وإظهار قوة عسكرية تمثل ميليشيا خاصة بالحركة.. وكلُّ ذلك أمور ملموسة لكل زائر للمنطقة، ويُعلنُ عنها إعلام الحوثيين ويُتحدَّثُ عنها في وسائل الإعلام عموما.

بالإضافة إلى استيلائهم على المؤسسات الخدمية، وتنفيذهم لمقاولات المشاريع الحكومية عبر مؤسساتهم الخاصة، مثل مؤسسة (مجاهدي البناء) التي تمتلك معدات ضخمة وآليات حصل عليها الحوثيون بوصفها غنائم حرب. وإرغامهم الجميع على الخضوع لتوجيهاتهم وقراراتهم وفكرهم وعدم الاعتراض عليهم. فالفتاوى والرغبات ونصوص الفكر كافة تطبق جبراً على أبناء صعدة، وتحت العباءة الفضفاضة للسلطة المحلية التي لا تملك أية سلطة.

وهذه جميعاً - حسب صحيفة (الشارع) - لا توحي أبداً بأنهم "رابطة" تدافع عن فكر ديني اضطُهِد وتعرض لمحاولات طمسه، وأنهم يحاولون الحفاظ على استمرار هذه الهوية المذهبية، وأنَّ كافة تكتيكاتهم تسير نحو بناء دولة مذهبية عرقية. ويتجلى هذا بوضوح من خلال تأسيسهم كافة الأسس التي يتطلبها مشروع الدولة!.

(١) تحقيق صحفي يسلط الضوء لأول مرة على دولة الحوثي في صعدة، محمد غزوان، صحيفة (الشارع) الأسبوعية، في ١١/ ٢/ ٢٠١٢م.

إن الواقع الذي تعيشه صعدة اليوم، في ظل هيمنة الحوثيين عليها: "يسير باتجاه آخر، ويعيد إنتاج (العُكفي)[1].. جندي الإمام المستبد". ففي حين تدعو الحركة إلى الثورة من أجل الحرية والكرامة والحقوق، تصادر حق الآخرين في اختيار مذهبهم العقدي والفقهي في دائرة الإسلام، فتحرض على التيارات الإسلامية كافة من إخوان وسلفيين وغيرهم. وتدعو إلى جعل صعدة مغلقة على المذهب الزيدي! لا من منطلق قانوني أو إنساني وإنما من منطلق القوة والسلاح!.

كما أن المحاكم التي أنشأها الحوثيون "يديرها قضاة تم تنصيبهم وفق مؤهلات وشروط يفرضها الفكر الحوثي، أغلبهم لم يدرسوا في كلية الشريعة والقانون، ولا علاقة لهم بقانون الإجراءات الجزائية والأحوال الشخصية وغيرهما من القوانين المعتمدة في القانون اليمني"؛ وأغلبية هؤلاء القضاة شباب "كانوا مقاتلين في الميدان، وأهوال الحرب رسخت لديهم مواقف من أشخاص أو فئات أو أسر، فكيف يتم توليتهم، ويتم الركون على أحكامهم؟، والأهم من كل ذلك على أي أساس تم تنصيبهم قضاة في الأصل؟"[2].

وقد كشف مسؤول حكومي -في رمضان ١٤٣٣هـ- أن محافظة صعدة أصبحت معزولة عن الدولة وسلطاتها، مشيراً إلى أن زعيم الحوثيين وجماعته يمارسون مهام الدولة في المحافظة، وذلك بالتزامن مع تأكيدات مصادر محلية أنهم جمعوا من المواطنين منذ بداية شهر رمضان أكثر من ١,٥ مليار ريال (حوالي ٧,٥

(١) مصطلح شعبي كان يُطلق على جنود الإمام الحاكم قبل سقوط النظام الملكي الزيدي عام ١٩٦٢م.

(٢) صحيفة (الشارع)، في ١١/ ٢/ ٢٠١٢م.

ملايين دولار أمريكي) كإيرادات زكوية!.

وفي تصريح لـ(العربية نت) قال أمين عام محافظة صعدة محمد العماد: إن جماعة الحوثي تمارس عمليات انتهاك لحقوق الإنسان وقتل للأبرياء من أبناء المحافظة والمناطق المجاورة لها في ظل ما وصفه بـ"الصمت المطبق للدولة". وأضاف العماد -الذي نزح في فترة سابقة إلى العاصمة صنعاء، بعد تعرضه لمحاولة اغتيال من قبل مسلحين ينتمون لحركة الحوثي- إن حركة الحوثي قد "تعدت جميع الحدود مستغلة الظروف السياسية التي تمر بها اليمن"(١).

أصبحت ظروف وحريات وحقوق أبناء صعدة والمناطق التي تخضع لنفوذ الحركة الحوثية تشهد تراجعاً ملحوظاً، فهي تنتهك خارج إطار الشريعة الإسلامية والقانون اليمني، تحت ذرائع مختلفة. في حين تغيب تقارير المنظمات المحلية والدولية عن هذه الممارسة رصداً وإدانة وتشهيراً.

لهذا تتوجس قوى اجتماعية وسياسية يمنية من مشروع انفصالي "يخايل الحوثيين"، بعد خروج صالح من السلطة وتحول المشهد السياسي باتجاه هيمنة (الإصلاح) - الذراع السياسية لحركة الإخوان المسلمين المصنفة على المذهب السني - والتي تمثل امتداداً للحركة الأم بمصر، وغياب دولة مركزية قوية ومسيطرة.

وهو مشروع إذا ثبت سيحمل بصمة عنصرية واضحة، ونظاماً طائفياً على غرار ما هو موجود في أرض الواقع. ولن يجد فيه الآخرون حقوقهم وحرياتهم وإمكانية إعلان عقائدهم ومذاهبهم ورؤاهم الفكرية والسياسية، فضلاً عن أن يمارسوها ويمارسوا حقوقهم العامة والسياسية.

---

(١) (العربية نت)، في ١٣/ ٨/ ٢٠١٢م.

المشروع وغير المشروع من الوسائل في تحقيق الأهداف

إحياء الطائفية وإذكاء العصبية المذهبية:

مقارنة بغيرها من بلدان العالم الإسلامي والعربي تميزت اليمن - عبر تاريخها الإسلامي - بالاستقرار والتعايش المذهبي بين أبناء المجتمع، خصوصاً بين المذهبين الكبيرين السني والزيدي. فعلى مدى أكثر من عشرة قرون لم يشهد تاريخ المذاهب الإسلامية في اليمن أي صراع مذهبي عام بين الزيدية والسنة. فمعظم الصراعات والحروب في اليمن كانت سياسية، أو في إطار المذهب الواحد، خصوصاً المذهب الزيدي الذي كانت أكثر صراعاته وحروبه داخلية، سواء بين أئمته أو بين بعض تياراته الفكرية(١).

ويعتبر الاندماج والتداخل الاجتماعي بين أبناء المذهبين من أهم مظاهر التعايش المذهبي ودلائله، ليس فقط في إطاره الجغرافي الواحد بل في إطار العائلة الواحدة؛ فمن المألوف جداً أن نجد داخل البيت الواحد سنياً وزيدياً، ودون أن يؤثر ذلك مطلقاً على العلاقة والألفة بين أفراد الأسرة.

(١) أشهر الصراعات الفكرية داخل المذهب الزيدي كانت بين الأكثرية الجارودية والأقلية المطرفية التي تعرضت للإبادة الشاملة على يد الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة في أواخر القرن السابع الهجري.

ومن أهم أسباب هذا التعايش سيطرة الولاء الأسري والقبلي على الولاء المذهبي، فالمواطن اليمني يحصر هويته وانتماءه بقبيلته ومنطقته الجغرافية وليس بمذهبه؛ فالمذهب في نظره هو عبارة عن شعائر تعبدية لا دخل لها في العلاقات الاجتماعية.

ولهذا ليس غريباً أن نجد مؤسسات ومعاهد ومراكز سنية منتشرة في كثير من المناطق الزيدية، وبعضها تحظى بحماية ورعاية من القبائل الزيدية، وأبرز مثال على ذلك مركز دماج السلفي في صعدة؛ فمنذ أكثر من عشرين عاماً وهو يمارس نشاطه الدعوي في المناطق الزيدية والسنية على السواء.

وهكذا استمرت الحال على ما هو عليه إلى أن ظهرت جماعة الحوثي بمشروعها الطائفي المتعصب، فكانت أول طائفة يمنية معاصرة تحمل السلاح تحت شعار مذهبي طائفي، كادعائها "الدفاع عن المذهب الزيدي" ضد الخطر "الوهابي"!.

ففي الأحوال الطبيعية تكون الخلافات الدينية محصورة في إطار الجدل والنزاع العلمي والفكري. والظاهرة الحوثية الموجودة الآن هي محاولة جديدة لنقل الخلاف المذهبي من مكانه الطبيعي (العقل والكتاب) إلى ساحة الحرب والصدام المسلح.

وقد اتخذ الحوثيون مسارين متوازيين في إثارة الصراع الطائفي والمذهبي:

المسار الأول: القيام بعملية التعبئة والشحذ الطائفي في نفوس الأتباع ضد المخالفين لهم، وإعدادهم بما يشبه القنابل الموقوتة.

المسار الثاني: العمل المسلح وممارسة الاضطهاد والتنكيل بالمخالفين مذهبياً،

في محاولة لإضعافهم دعوياً وسياسياً واجتماعياً، خصوصاً في المناطق الزيدية. وهو أسلوب أشبه بعملية (التخلية والتحلية)، وذلك عبر محاولة إخلاء المناطق الزيدية من الوجود السني وإحلال الفكر الحوثي مكانه.

فقد كشفت منظمة (سواء) للدفاع عن حقوق الأقليات ومناهضة التمييز بأن جماعة الحوثي اصطدمت مع كل مخالفيها مذهبياً ودينياً وسياسياً، وقالت: إن الجماعة قادت ١٥ حرباً ضد مخالفيها.. وسعت إلى فرض امتدادها بالقوة على صعدة، وأجزاء من محافظات عمران والجوف وحجة[١].

وهنا لا بد من التنبيه إلى قضية مهمة، وهي أن ما يسعى إليه الحوثيون ليس محاولة لإعادة إحياء الفكر الزيدي ونشره. وإنما إحداث فكرٍ هجينٍ مصنوعٍ على الطريقة الإيرانية بأبعادها الطائفية والسياسية. وهذا الفكر يستهدف فيما يستهدف - أيضاً - المذهب الزيدي التقليدي، وقد ظهر ذلك جلياً في دروس حسين الحوثي وخطبه والذي اتهم المذهب بالانحراف عن "منهج آل البيت"!، وهذا ما يفسر وجود معارضة داخل المذهب الزيدي ترفض فكر الحوثيين وسياستهم وتقاومها.

الأمر الآخر هو أن ارتباط الحوثيين بإيران وتبعيتهم وولاءهم للمراجع الدينية هناك، تبعية تبعث على الشك في أن هدف الحوثيين هو الدفاع عن الزيدية وحمايتها. فمن الناحية العقدية والتاريخية كان المذهب الزيدي - رغم ما حصل فيه من اختراقات عقدية - أحد العوائق التي اعترضت طريق المد الشيعي الإثني عشري في اليمن.

(١) (مأرب برس)، في ٨/ ١/ ٢٠١٢م.

وبما أن عملية تصدير الثورة الخمينية إلى اليمن وبسط النفوذ الإيراني فيها تتضمن نشر العقيدة الإثني عشرية، فإنه من الصعب التصور بأن إيران ترغب في وجود هذا العائق وتدعمه.

فالبعد المذهبي في حركة الحوثي هو غطاء لبعث الطائفية وتوظيفها لمصالح سياسية. وهذا ما دفع الحوثي إلى إحياء القيم الثورية إن بصورة الأمر المعروف والنهي عن المنكر عند الزيدية أو بصورة الثورة الشعبية الطائفية كما عند الخميني.

ويعتبر الحصار الذي فرضه الحوثيون على طلاب مركز دماج السلفي في محافظة صعدة أسوأ مظاهر الطائفية التي مارسها الحوثيون حتى الآن. فقد فرضوا حصاراً كاملاً على المنطقة لا يقل في وحشيته عن الحصار الصهيوني لقطاع غزة، وبدأ الحصار في ١٩ أكتوبر ٢٠١١م، واستمر شهرين كاملين، ومنعت جماعة الحوثي طلاب دار الحديث ومشايخه بمركز دماج السلفي من الخروج من منطقة دماج لأداء مناسك الحج في بيت الله الحرام!، إضافة إلى منع دخول الإمدادات الغذائية والأدوية!.

ولم تكتف جماعة الحوثي بعملية الحصار الوحشي بل صاحب ذلك قصف عنيف بمختلف أنواع الأسلحة، استهدف المنطقة. وأكد تقرير أمني رسمي - في ديسمبر ٢٠١١م - أن الحوثيين استخدموا الأسلحة المتوسطة والثقيلة بما فيها الدبابات في الهجمات المسلحة التي استهدفت معهد دماج!.

ووصف التقرير الأوضاع الإنسانية السائدة في منطقة دماج جراء تصاعد هجمات الحوثيين على أبناء المنطقة بأنها "أشبه بحرب إبادة جماعية"[١].

ويقول الحوثيون: إن حصارهم لدماج يأتي في إطار الحرب التي يخوضونها مع السلفيين[٢]!، وأحياناً يدَّعون أن محاصرتهم وقصفهم لدماج كان بسبب "التحريض ضدهم"، وبسبب "انتقاد السلفيين للثورة الشعبية المطالبة برحيل النظام"[٣]!. وهو ادعاء غير منطقي في استباحة الدماء وإعلان حرب شعواء على أناس مسلمين!

وأحياناً أخرى يتهمون السلفيين بممارسة "النشاط الطائفي والتحريض على الفتنة المذهبية والطائفية ونشر فتاوى التكفير ضد كل من يخالفهم الرأي ومن يقف خلفهم"[٤]!. ومن المعلوم أنَّ هذا لم يثبت، وإن ثبت فإن التحاكم للقضاء هو الواجب في نزاع كهذا.

وهكذا تحولت (دماج) إلى منطقة منكوبة وسط غياب شبه تام من قبل السلطات والمنظمات الإغاثية والإنسانية الدولية والمحلية، وتجاهل كبير من الأطراف السياسية اليمنية كافة، إلى حين قيام وفد من شباب الثورة - بينهم صحفيون وحقوقيون، يمثلون أبناء اليمن بمختلف شرائحهم - بزيارة منطقة دماج بمحافظة صعدة في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م، مناشداً فك الحصار المفروض على آلاف الأشخاص القاطنين في منطقة دماج؛ بوصفه نوعاً من العقاب الجماعي ومحاولة للضغط على

---

(١) صحيفة (الخليج)، في ٦/ ١٢/ ٢٠١١م.
(٢) (التغيير نت)، في ١٩/ ١١/ ٢٠١١م.
(٣) (نيوز يمن)، في ٢٧/ ١١/ ٢٠١١م.
(٤) صحيفة (السياسة) الكويتية، في ٣/ ١٢/ ٢٠١١م.

هؤلاء المحاصرين لتهجيرهم قسرياً.

وفي مؤتمر صحفي عقده الصحفيون والحقوقيون - بمقر نقابة الصحفيين بصنعاء يوم ٢٨ نوفمبر ٢٠١١م -، أوضحوا أن نحو ثلاثة آلاف أسرة بينهم عرب وأجانب مع عائلاتهم - يدرسون في مركز دار الحديث - وضعهم الإنساني في حالة يرثى لها؛ بسبب منْع الحوثيين إدخال قوافل الإغاثة الغذائية والطبية المتعثرة منذ أسابيع على مشارف محافظة صعدة.

وأكد الوفد - في شهادته - أن أتباع الحوثي الذين يتمركزون في معظم الجبال المطلة على مركز دار الحديث بقوات متوسطة وثقيلة يقومون بقصف المركز العلمي للسلفيين بين حين وآخر. موضحين أن معظم الأسواق والمحلات التجارية والصيدليات فارغة من المواد الغذائية والطبية، وتسبب ذلك في وفاة مواليد ومرضى.. كما تعرضت نساء للقنص بينها كن يسرن في الطريق[١].

وبين الوفد - بحسب بيان له - أن الحوثيين فرضوا حصاراً إعلامياً، من خلال مصادرة الصور التي كانت بحوزة الوفد؛ حرصاً على عدم خروجها[٢].

وفي الشهر ذاته من عام ٢٠١١م أكدت المنظمتان الحقوقيتان (الكرامة) و(هود) أن أكثر من ثلاثة آلاف أسرة يمنية ومقيمين أجانب يعانون نقصاً حاداً في الغذاء والدواء، بينهم أطفال ونساء ومرضى وكبار في السنّ، ويواجهون ظروفاً

---

(١) واستهداف النساء يمثل عاراً قبلياً في العرف اليمني.

(٢) (الصحوة نت)، في ٢٨/ ١١/ ٢٠١١م.

معيشية وصحية وإنسانية غاية في الصعوبة، جراء الحصار الحوثي الخانق الذي فرض عليهم.

وأشارت المنظمتان - في بيان لهما - إلى أن المسلحين الحوثيين يمنعون وصول أي إمدادات غذائية أو دوائية إلى المنطقة، بالتزامن مع فرض حظر تجول على محيط المنطقة ومنع الدخول إليها والخروج منها، بالإضافة إلى هجمات ليلية يشنها المسلحون الحوثيون بالأسلحة المتوسطة والخفيفة على منازل الطلاب الدارسين وأهالي المنطقة[1].

وفي ديسمبر ٢٠١١م دعت منظمة (سياج لحماية الطفولة) إلى إنقاذ آلاف الأطفال في منطقة (دماج) مع عائلاتهم، يهددهم الموت والاستهداف المباشر لوجودهم في مناطق الاشتباكات والهجمات المتبادلة[2].

وفي يناير ٢٠١٢م أكدت المنظمة اليمنية (سواء للدفاع عن حقوق الأقليات ومناهضة التمييز) بأن حجج حركة الحوثي لشن حرب على الأقلية السلفية في منطقة (دماج) بمحافظة صعدة غير مقنعة. وعبرت المنظمة عن استغرابها لصمت الكيانات السياسية إزاء الأحداث في (دماج)، وكذا عدم إعلان حكومة الوفاق الوطني عن أية مواقف أو تحركات إزاء الأحداث في (دماج). مضيفة بأن الإحصاءات التي قامت بجمعها تؤكد سقوط ١٣٦ قتيلاً بين السلفين والحوثيين والمدنيين في (دماج). ورصدت المنظمة سقوط ما لا يقل عن ٢٨ قتيلاً من ١٢ جنسية

(١) (نيوز يمن)، في ١٨/ ١١/ ٢٠١١م.
(٢) صحيفة (السياسة) الكويتية، و(نيوز يمن)، في ٣/ ١٢/ ٢٠١١م.

أوروبية وأمريكية وإفريقية وآسيوية، وهم أمريكيان و٥ إندونيسيين، و٤ روس، و٣ فرنسيين، و٥ جزائريين، و٣ ليبيين، و٥ من كل من الهند وبريطانيا والصومال والسودان وأثيوبيا[1].

وبعد شهرين من الحصار الخانق وصف المبعوث الأممي لليمن جمال بن عمر الوضع في منطقة دماج بالكارثي والخطير، وقال: هناك الكثير من القتلى والجرحى من النساء والأطفال والرجال. وأوضح أنه دعا إلى ضرورة إعطاء ضمانات للصليب الأحمر الدولي بالدخول إلى منطقة دماج وتقديم الدعم والمساعدة[2].

التعاون مع النظام السابق:

يمكن القول إن الثورة اليمنية وساحاتها أعطت التيار الحوثي الفرصة في تقديم نفسه بطريقة أكثر عصرية من الصورة المعهودة لدى المواطن اليمني والتي شكلتها آلة الإعلام الرسمية المختلطة بلهيب الحرب وأزيز الرصاص.

وقد سعى ذلك التيار إلى ركوب الموجة الثورية والدعوة إلى إسقاط النظام في اليمن، رغم أن عدداً من مساجدهم جاهرت بالدعاء والثناء لعلي صالح.. لكن

---

(١) (مأرب برس)، في ٨/ ١/ ٢٠١٢م.

(٢) صحيفة (الشرق الأوسط)، في ١٨/ ١٢/ ٢٠١١م. وذكرت مصادر محلية في صعدة أن ابن عمر التقى في القصر الجمهوري في صعدة، بالمحافظ فارس مناع وقيادات حوثية، وألغى زيارة منطقة (دماج) بحجة "الأوضاع الأمنية". علماً بأن الناطق باسم مركز دماج أبلغ سكرتير ابن عمر التزامهم بوقف إطلاق النار لتمكين ابن عمر من الاطلاع على أوضاع المنطقة. صحيفة (الشرق الأوسط)، في ١٤/ ١٢/ ٢٠١١م.

التوجيهات التي صدرت لاحقاً في أوائل الثورة نصت على الالتحاق بركب الثورة[١].

وظهرت بوادر التحالف بين الحوثيين ونظام الرئيس السابق بعد فترة قصيرة من قيام الثورة الشعبية، ونقلت صحيفة (الوطن) السعودية عن مصادر سياسية وعسكرية يمنية أن صالح أوفد بعض الشخصيات لتلعب دور الوسيط، إحدها وزير سابق والشخصية الأخرى قائد عسكري كبير مقرب من صالح، مشيرة إلى أن صالح يريد كسر شوكة حزب التجمع اليمني للإصلاح - خصمه السياسي الحالي والعدو الديني الأبرز لجماعة الحوثيين - عبر التحالف الثنائي.

وكانت معلومات سابقة قد أشارت إلى أن صالح منح تسهيلات عسكرية للحوثيين، من بينها أسلحة كانت بحوزة قوات الحرس الجمهوري[٢].

وكشف خبير عسكري يمني لصحيفة (الشرق) السعودية - في أغسطس ٢٠١٢م - عن تنامي وجود الحوثيين في وحدات الحرس الجمهوري الذي يقوده نجل الرئيس السابق. وأشار الخبير العسكري - الذي عمل في مركز أبحاث وزارة الدفاع وتقلد مناصب عسكرية رفيعة - إلى أن نجل الرئيس السابق العميد أحمد علي حاول إبعاد الحرس الجمهوري عن الإخوان المسلمين من خلال عدم تنصيب القيادات الإخوانية في مراكز قيادية في الحرس، ونجح في هذا الجانب بشكل كبير حيث لا يوجد قائد واحد في الحرس من الإخوان. مضيفاً بأن هذا الهروب من الإخوان لقائد الحرس أوقعه في شراك الحوثيين الذين لم يكونوا يظهرون أي ولاء

---

(١) (مأرب برس)، في ٧/ ١٢/ ٢٠١٢م.

(٢) صحيفة (الوطن)، في ٨/ ١٠/ ٢٠١٢م.

للحوثي، وإنما تم اختيارهم على أساس أنهم من المناوئين للإخوان، مشيراً إلى أن عدم دخول الحرس الجمهوري بشكل مباشر في الحروب ضد الحوثيين عمل على إبقاء وجود الحوثيين بعيداً عن دائرة الضوء.

وأضاف الخبير العسكري أن ٨٠ ٪ من قادة الصف الأول في الحرس الجمهوري هم من الأطراف التي تناصب الإخوان المسلمين العداء، يمثل الحوثيون منهم أكثر من ٦٠ ٪، إضافة إلى أن قادة الوحدات الفرعية المتحالفين مع الحوثيين غالبيتهم من الطائفة الزيدية التي يُعد الحوثيون أحد فروع مذهبها[١].

وفي أواخر العام ٢٠١٢م ذكرت بعض الأنباء أن الدعم العسكري الذي يقدمه صالح للحوثيين كان السبب الأساسي الذي دفع بالرئيس الحالي عبد ربه منصور هادي إلى تهديد الرئيس السابق علي بسحب الحصانة عنه، وتركه عرضة للملاحقة القضائية[٢].

وفي الندوة بدأ الرئيس هادي بإلقاء كلمة افتتاحية رسمية مكتوبة، لكنه – وفور الانتهاء منها – طلب من وسائل الإعلام إغلاق كاميرات التصوير وأجهزة التسجيل؛، ليوجه تحذيرات جريئة وقوية للرئيس السابق، بقوله: "نقول للمناضل الكبير: كفاية وإلا سنحيل نتائج لجان الحصر العسكرية للقضاء" محذراً بالقول: "ولا يركنوش (لا يعتمدوا) على قانون الحصانة فمثلما صلحناه بكلمتين في البرلمان سيتم إلغاؤه بكلمتين".

(١) صحيفة (الشرق)، في ٢٣/ ٨/ ٢٠١٢م.

(٢) كان ذلك في حفل افتتاح أعمال (الندوة العلمية الأولى من أجل إعادة تنظيم وهيكلة جهاز الشرطة) يوم ٩ ديسمبر ٢٠١٢م.

وقال: "وأنا ممكن أصدر قراراً بإلغاء الحصانة وفتح الملفات واسترجاع الأموال".. كما أفادت مصادر أخرى أن الرئيس هادي، أورد في كلمته تحذيراً آخر، جاء فيه "وأنا أقول للمناضل الكبير إن المرحلة الآن ليست مثل وثيقة العهد والاتفاق.."، مضيفاً "وإنما مرحلة جديدة، نريد أن نبني فيها يمن جديد.." [١].

صحيفة (الشرق) السعودية نقلت عن مصادر سياسية في صنعاء وصفتها بالرفيعة قولها إن السبب الجوهري "هو قيام قائد الحرس الجمهوري العميد أحمد علي عبدالله صالح باستيراد معدات عسكرية متطورة، منها منظومة اتصالات حديثة، ومعدات تستخدم لكشف المتفجرات والألغام، ومعدات أخرى تدخل في عمليات تصنيع المقذوفات الصاروخية وتسليمها لجماعة الحوثيين".

وأضافت المصادر أن نجل صالح "يستورد معدات عسكرية بحجة احتياجها للورش التابعة للتصنيع الحربي لديه في وحدات الحرس الجمهوري دون علم وزارة الدفاع ورئاسة الجمهورية، وأنه عندما تم استيضاح الأمر من قبله قال إنه يعمل وفق هذه الآلية منذ سنين، وليس لديه علم بأي اعتراض من قبل الرئيس هادي، قائد القوات المسلحة الأعلى، على هذا الأمر". وقالت المصادر ذاتها: "إن نجل صالح يدفع إلى نشوب حرب مفتوحة بين الحوثيين والإخوان المسلمين، ويقف بجانب الحوثيين من أجل الانتقام من ثورة الإخوان على والده".

---

(١) (المصدر أونلاين)، في ١٠ ديسمبر ٢٠١٢م.

وأشارت المصادر إلى أن قائد الحرس الجمهوري "تولى تمويل فعالية الحوثيين، التي أقيمت لأول مرة في أكبر قاعة مؤتمرات باليمن، وذلك في الصالة الرياضية المغلقة، وهو مَن دفع الحوثيين إلى إقامتها هناك بعد أن كان مقرراً إقامتها في محافظة صعدة".

وتولت القوات الخاصة التابعة للحرس الجمهوري حماية الصالة الرياضية، والإشراف على كل الإجراءات الأمنية الخاصة بفعالية الحوثيين بزي الأمن المركزي، ولباس مدني، بعيداً عن الزي الرسمي للقوات الخاصة.

كما ذكرت المصادر أن نجل صالح استوعب أكثر من ٥٠٠ جندي جميعهم ينتمون لجماعة الحوثي، وبعضهم شارك في الحروب ضد الدولة، وذلك بدلا عن الجنود الذين انضموا للثورة، وغادروا الحرس الجمهوري، وتم استيعابهم في وحدات أخرى[١].

وتؤكد صحيفة (الأهالي) أن خطاب الحوثيين الذين انضموا إلى ساحة التغيير بالعاصمة "لم يكن ضد نظام صالح، فقد تحدثوا عن اللواء علي محسن والفرقة الأولى مدرع بصفتهم خصومهم". ناقلة عن الكاتب اليمني المعروف والمقيم في أمريكا منير الماوري في عام ٢٠٠٩م أحاديث عن ثلاثة أصدقاء أمريكيين للدكتور عبد الكريم الإرياني التقوه في أوقات مختلفة، وكل منهم على حده.. أشاروا فيها إلى أن الإرياني حدثهم عن صراع بين علي محسن الأحمر وعلي عبد الله صالح، وأن صالح جمع حوله أشخاصاً صغاراً، وأنه لم يعد يسمع لنصيحة أحد، وأنه يتحدث عن تآمر

(١) صحيفة (الشرق)، في ١٣ ديسمبر ٢٠١٢م.

علي محسن، وأنه يسلم كتائب بأسلحتها للحوثيين. في حين اشتكى علي محسن من أنه كلما أوشكت الحرب على الانتهاء مع الحوثيين أعلن صالح إيقافها، وأن الأسلحة تأتي للحوثيين من مخازن الحرس الجمهوري، فضلاً عن أن صالح يعين قادة ألوية في الفرقة الأولى مدرع موالين للحوثيين، ولفت علي محسن إلى أن الطيران الحربي لم يشارك في الجولات الخمس في الحرب(١).

من جهتها أكدت مصادر متطابقة دبلوماسية وقبلية لصحيفة (الاتحاد) الإماراتية أن التوسع الحوثي تم باتفاق مع الرئيس السابق لبناء تحالف جديد بينهم. فقد ذكر مصدر دبلوماسي رفيع للصحيفة أن الرئيس السابق "ليس العدو الأول للحوثيين، بل التجمع اليمني للإصلاح"، إضافة إلى "اللواء المنشق علي محسن الأحمر الذي كان في مواجهتهم عندما كان الذراع اليمنى للرئيس"(٢).

كما تحدثت وسائل إعلامية أخرى عن العديد من التحركات الميدانية التي "كشفت عن حقيقة واقعية، وهي أن هناك تحالفاً وثيقاً بين الحوثيين والنظام (السابق) في اليمن منذ وقت مبكر وقد تحدثت المصادر من أوائل الثورة اليمنية عن لقاءات جمعت بين عدد من قياداتهم مع نجل الرئيس صالح في العاصمة صنعاء، حيث تم الاتفاق في حينها على تمكين الحوثيين من خمس محافظات (صعدة الجوف مأرب عمران حجة) مقابل أن يتم طعن الثورة من الداخل وفتح عدد من جبهات القتالا حتى يتشتت جهد الثوار في حروب جانبية بهدف إضعاف الثورة ووأدها من الداخل. لكن الحوثيين فضلوا أن يمضوا في سياق الثورة عدة أشهر قبل البدء

(١) صحيفة (الأهالي)، في ٢٨/ ٨/ ٢٠١٢م.
(٢) صحيفة (الاتحاد)، في ١٧/ ١١/ ٢٠١١م.

في ذلك الاتفاق من ثم يمكن المضي في ذلك المخطط، وهو ما تم في وقت لاحق وفي وقت مبكر من عمر الثورة؛ حيث تم تفجير الوضع عسكرياً في كل من الجوف وحجة وعمران، ووضعوا لتلك التدخلات المسلحة في تلك المحافظات العديد من المبررات، وإن كان مجملها يأتي في سياق الدفاع عن أنفسهم"[1].

وإن المراقب لتحركات الحوثيين على الصعيد الميداني.. في أكثر من جبهة، تظهر بالفعل سعي النظام السابق إلى إسقاط عدد من المحافظات الشمالية في يد الحوثيين. والهدف الذي يريده النظام السابق من ذلك هو إدخال اليمن في أتون حروب وصراعات داخلية، وخلق حالة من الفوضى والتشظي، انتقاما من قوى الثورة الشعبية التي رفضت بقاءه في الحكم. بالإضافة إلى أن صالح يهدف من إسقاط المحافظات الشمالية في يد الحوثيين إلى الانتقام من المملكة العربية السعودية لتبدل موقفها من دعمه؛ لكون الحوثيين ألد أعداء السعودية[2].

وعلى الجانب الآخر "يرى الحوثيون أن الفرصة التي يمنحها لهم صالح بالتوغل في محافظة حجة وصولاً إلى ميدي تعد ليلة القدر التي نزلت عليهم حيث سيتم السيطرة على ميناء ميدي إضافة إلى إسقاط محافظة حجة وتوسيع الجبهات في عمران والجوف؛ للحصول على أكبر قدر من المساحة الجغرافية لليمن وهي طموحات يسعى الحوثيون في تحقيقها.."[3].

---

(١) (مأرب برس)، في ٧/ ١٢/ ٢٠١٢م.

(٢) يقول عضو اللجنة الإعلامية في ساحة التغيير بصنعاء محمد العسل: إن التوسع العسكري للحوثي هو توسع للنظام (السابق) الذي يحاول إثارة الفتنة بين الحوثيين والقبائل: "بعد فشله في جر الثورة السلمية إلى مربع العنف". موقع (نيوز يمن)، في ٢٤/ ١١/ ٢٠١١م.

(٣) (مأرب برس)، في ٧/ ١٢/ ٢٠١٢م.

بدت معالم التقارب بين الطرفين واضحة أكثر بعد خروج صالح من السلطة، حيث ظهر توافقهما إزاء كثير من القضايا السياسية المحلية والخارجية، كمواجهة خصومهما المشتركين، وعلى رأسهم حزب الإصلاح وحلفاؤه، وكذلك موقفهما المعارض لحكومة الوفاق الوطني رغم أن نظام صالح شريك فيها. كذلك معارضتهما للسياسة الأمريكية والسعودية والقطرية والتركية في اليمن.

وبوصفه مؤشراً على هذا التقارب أظهر الرئيس السابق تراجعاً عن تبنيه حروب صعدة، ففي خطابه بمناسبة الذكرى ٣٠ لتأسيس حزبه (المؤتمر الشعبي العام) – في سبتمبر ٢٠١٢م – قال: "وإخواننا في صعدة نحن لم نحاربكم، ولكن أنتم من رفعتم شعار إسقاط النظام، وكان هناك تقارير ميدانية ترفع إلينا، وبعضها كذب(!)؛ لأن هناك من يحصل في الحروب على المال"، في إشارة منه -كما تقول صحيفة (الأولى) التي نشرت الخبر- إلى اللواء علي محسن الأحمر "الذي تبادل معه سابقاً الاتهامات بشأن المتسبب في حرب صعدة"[1].

وبناءً على هذه المعطيات لم يعد الرئيس السابق خصماً في نظر الحوثيين.. وقد عبَّر عن هذا التغير الأمين العام لحزب الحق حسن زيد في لقاء مع صحيفة (اليمن) المؤيدة للرئيس السابق، حيث صب جام غضبه على خصومه المشاركين في الثورة الشعبية، وكان جُلُّ حديثه يحمل نقداً لاذعاً بحق خصومه، وعلى وجه الخصوص حزب الإصلاح وعلي محسن الأحمر؛ في مقابل حديثه عن النظام السابق بلغة أكثر ليونة وأخف نقداً، بل أقرب مودة، إلى درجة أن أصبح النظام السابق بنظره أقل

(١) صحيفة (الأولى)، في ٤/ ٩/ ٢٠١٢م.

سوءاً من بعض القوى المشاركة في الثورة؛ ولم يكتف بذلك بل أعطى لعلي صالح ونظامه "شرعية دستورية" لممارسة تصرفاته.

وفي سياق دفاعه عن نظام صالح اتهم حزب الإصلاح بممارسة الاضطهاد الديني قائلاً: علام قامت الثورة إذاً؟، هل قامت على علي عبد الله صالح فقط؛ لأنه أكثر مرونة، ولأنه لا يحمل حقداً، ولأنه غير معبأ تجاه الآخرين دينياً، ولأنه كان ينتقي أحياناً (خَوْرات)[1]، أحياناً يقمع الزيدية وأحياناً يقمع اليسار، أما هؤلاء فيبدو أن عندهم توجهاً لقمع كل من يخالفهم"[2].

وفي السياق ذاته أكد أمين عام (حزب الحق) - حسن زيد - أن الحوثيين لن يقبلوا بالتحالف مع الرئيس السابق، وفي الوقت ذاته لا يستبعد أن يقوم الرئيس السابق بدعم الحوثيين "في مقابل شق صف المعارضين له، وفي مقابل إيجاد توازن بينهم وبين الإصلاح.."، وقال إن هذا "متوقع منه".

لكنه أشار إلى أن "العائق بالنسبة لعلي عبد الله صالح هو علاقته بالسعودية وبموقف السعودية الرافض لأي علاقة مع (أنصار الله)" حسب وصفه لهم[3].

إذاً يمكن القول هنا أنه بعد سقوط نظام صالح وبروز الإصلاح بوصفه مكوناً أكبر للثورة والقوى السياسية الصاعدة، أصبح حال الحوثيين تردد قول الشاعر القديم:

(١) خَورة: لهجة شعبية تعني التشهي.
(٢) صحيفة (اليمن)، في ٣١/ ١/ ٢٠١٢م.
(٣) مقابلة مع صحيفة (إيلاف)، في ١١/ ١٢/ ٢٠١٢م.

يا ليت ظلم بني مروان دام لنا   وليت عدل بني العباس في النار

مع وجود فارق بين الحالتين، فالعلويون تحالفوا مع العباسيين لإسقاط حكم الأمويين ثم انقلب العباسيون عليهم واستأثروا بالحكم. أما الحوثيون فلم يتحالفوا مع الإصلاح لإسقاط حكم صالح، بل استغلوا ثورة قادها الإصلاح فكانوا انتهازيين يجاهرون بعدائه ويركبون على ثورته، ويصدق فيهم حال القائل: (سيوفهم معك وقلوبهم مع معاوية)! لذلك حاولوا أن يفشلوا الثورة بالأزمات التي افتعلوها والمواجهات التي شنوها في حالة حرجة من الثورة، وهو ما جعل العلاقة بين الطرفين تشهد توتراً متصاعداً.

العلاقة مع تنظيم القاعدة

ينفي الطرفان نفياً قاطعاً وجود علاقة بينهما، إلى جانب الاتهامات المتبادلة بالعمالة لجهات خارجية. فقد رفض أحد قيادات القاعدة في اليمن - محمد عبد الرحمن الراشد - التقارير التي تربط تنظيمه بطهران. وأكد في تسجيل صوتي - نُشِر عبر الإنترنت في نوفمبر ٢٠٠٩م - على خطورة "الروافض"، منبهاً إلى "أطماع الحوثيين في اليمن، وزحفهم على أهل السنة في صعدة، وسيطرتهم على بعض مناطقهم هناك بالقوة".

تزامن حديث الراشد مع حديث مماثل صدر عن زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي، الذي كان يرد على تقارير سعودية تحدثت عن تعاون بين جماعته وبين تنظيم القاعدة؛ معتبراً - في تسجيل صوتي بثه موقع (المنبر) التابع للحوثيين - تنظيم القاعدة "أداة في يد الاستخبارات الأمريكية"، نافياً أن يكون للتنظيم أي علاقة بجماعة الحوثيين، ومؤكداً "الاختلاف المنهجي" بين التنظيمين[١].

وفي فبراير ٢٠١٠م أصدر القيادي في تنظيم القاعدة أبو يحيى الليبي بياناً مفصلاً حول موقف التنظيم من الصراع بين الحكومة السعودية والحوثيين عند الحدود مع اليمن، فنفى اتهامات صنعاء والرياض بوجود تنسيق بين التنظيمين،

(١) (المصدر أونلاين)، في ١٠/ ١١/ ٢٠٠٩م.

معرباً عن معارضة القاعدة المذهبية والفكرية للحوثيين[1].

كما أن للحوثيين دوراً في محاربة فكر تنظيم القاعدة. فقد شهدت مناطق في محافظة صعدة وحرف سفيان ومحافظة الجوف -في يونيو ٢٠١٠م- أنشطة توعوية وتثقيفية نفذها المكتب الإعلامي لزعيم الحوثيين حول "مخاطر" تنظيم القاعدة "كأداة استخباراتية أمريكية تستخدمها واشنطن لاحتلال أي بلد عربي وإسلامي بذريعة مكافحة الإرهاب"، ونقل موقع (مأرب برس) عن مصدر حوثي أن هذه الحملة تهدف إلى توعية أبناء هذه المناطق وتثقيفها؛ "لكيلا ينخدعوا بهذه المسرحية المفضوحة"[2]. وإلى جانب عمليات التوعية تحدثت بعض الأنباء عن تعاون حوثي إسرائيلي في رصد تنظيم القاعدة داخل الأراضي اليمنية[3].

هذا الخلاف المبني على رؤى عقدية ومنهجية ومذهبية وحركية بين الطرفين، لم يمنع من تعاون يبديه الحوثيون مع تنظيم القاعدة لا من أجل نصرتهم أو المودة لهم، لكن من قبيل تقاطع المصالح بين الطرفين. فكلا الطرفين يمتلك مشروعاً خاصاً مناهضاً للحكم في صنعاء، ويرى من المصلحة إضعاف الدولة المركزية لأجل النشاط في الأطراف. ومن ثمَّ فإن المشروعين المتضادين يلتقيان تكتيكياً في مواجهة حكومة صنعاء المركزية.

ولهذا فإن التسهيلات التي تقدمها قيادات عسكرية وأمنية محسوبة على الحوثي في الجيش والمؤسسات الأمنية لتحركات أفراد القاعدة، وتزويدهم بمعلومات

---

(١) موقع شبكة (CNN)، في ٧/ ٢/ ٢٠١٠م.
(٢) (مأرب برس)، في ٢٧/ ٦/ ٢٠١٠م.
(٣) (مأرب برس)، في ٩/ ٨/ ٢٠١٠م.

تساعدهم في الوصول لاغتيالات قيادات أمنية وعسكرية في الشمال والجنوب، أو في القيام بعمليات تفجير هنا أو هناك، أمر تتحدث عنه مصادر عدة، وإن لم يمكن إثباته بأدلة مادية قاطعة.

ويشير المحلل السياسي اليمني المقيم في الولايات المتحدة منير الماوري - في تصريح لـ(العربية. نت) - إلى وجود علاقة بين جماعة الحوثي وتنظيم القاعدة حيث إن الرئيس السابق علي صالح ونظامه ظل يستخدم ورقة الحوثيين لابتزاز جيرانه، مثلما أنه ظل يستخدم ورقة القاعدة لابتزاز الولايات المتحدة والمجتمعين الإقليمي والدولي وتقديم نفسه على أنه الحليف الوحيد القادر على مواجهة خطر القاعدة وخطر الحوثيين[1].

ويؤكد هذه الفرضية المحاكمات التي شهدها التنظيم مؤخراً في أبين ولحج ومناطق أخرى، لعناصر ثبت أنها مندسة لصالح المخابرات والأجهزة الحكومية، رغم كونها احتلت مناصب قيادية في الميدان.

وقد كشفت مصادر متطابقة لصحيفة (الغد) الأسبوعية بأن تنظيم "قاعدة الجهاد في جزيرة العرب" في أبين نجح قبل أشهر عدة في تفكيك خلية تجسس مكونة من قرابة ٣٠ شخصاً من بين عناصر التنظيم، أحدهم قائد ميداني، كانوا يعملون لصالح أجهزة مخابرات محلية وإقليمية ودولية، وأقرّ بعضهم بدوره في مقتل عدد من القيادات الميدانية الخطيرة في التنظيم عبر شرائح زرعت بسياراتهم واستهدفتها الطائرات الأمريكية بدون طيار. وبحسب هذه المصادر فقد تم تصفية عدد من

(١) (العربية نت)، في ٢٥/ ٥/ ٢٠١٢م.

هؤلاء خلال الأسابيع الماضية، بطريقة سرية، بينما لا يزال الباقون رهن التحقيق أو أنه لم يتم الحصول على أدلة دامغة لإدانتهم(١).

وهذه الشخصيات التي تسللت في التنظيم قدمت دون شك رزمة من المعلومات التي تسهل وصولها إلى اختراق التنظيم ومعرفة معلومات "راجعة" عنه. وهذه هي طبيعة العمل الاستخباري الذي يستهدف اختراق الكيانات المعادية من الداخل. لذا نجح التنظيم في توجيه ضربات قوية إلى قيادات أمنية ومسؤولة وقبلية في محافظات عدة، بما في ذلك محاولات اغتيال وزير الدفاع التي باءت بالفشل.

وهذا لا يمنع من وقوع مواجهات بين الطرفين، وكانت أولى المواجهات بين الجانبين قد بدأت - في ١٣ يوليو ٢٠١٠م - وذلك في اشتباك وقع بينهما في مديرية (الزاهر) بمحافظة الجوف. حيث استهدف الحوثيون بكمين سيارة كانت متجهة إلى صعدة، وعلى متنها المطلوب للسلطات الأمنية بتهمة الانتماء للقاعدة صالح التيس واثنان من مرافقيه يعتقد أنهم متهمون بالانتماء للتنظيم(٢).

واشتد الصراع بين الجماعتين المسلحتين منذ عام ٢٠١٠م. وكثف تنظيم القاعدة من هجماته ضد الحوثيين في شمال اليمن. وكان من أبرز العمليات التي قام بها الهجوم الانتحاري الذي استهدف موكباً حوثياً متجهاً إلى مديرية (المتون) في محافظة الجوف في نوفمبر ٢٠١٠م. وكان الموكب في طريقه إلى الاحتفال بطقوس "الغدير". وقد أعلن تنظيم القاعدة - في بيان على موقع (مركز الفجر للإعلام)،

---

(١) صحيفة (الغد) في ١٤/ ٢/ ٢٠١٢م.

(٢) (مأرب برس)، في ١٤/ ٧/ ٢٠١٠م.

المقرب من تنظيم القاعدة - في ٣ ديسمبر ٢٠١٠م أن الزعيم الديني الحوثي قُتل نتيجة عملية نفذها أحد عناصر التنظيم المكنى بـ(أبي عائشة الصنعاني) في الموكب الشيعي الذي كان متجهاً للاحتفال بـ(يوم الغدير)[١].

وأعلن تنظيم القاعدة بجزيرة العرب عن تشكيل وحدات لمهاجمة الشيعة. وأشار التنظيم - في بيان نشره أحد مواقعه الإلكترونية - إلى أن هذه الوحدات تأتي ضمن سلسلة استئصال من وصفهم بـ"النبتة الخبيثة"، التي زرعها الشيعة الإيرانيون الروافض[٢]. وفي أول رد من الحوثيين على تبني القاعدة مسؤوليته عن هجمات الجوف وصعدة أعلن عبدالملك الحوثي أنه أهدر دم كل من يتحرك أو يتعاون مع من أسماهم "من باعوا أنفسهم للشيطان"، في إشارة إلى عناصر تنظيم القاعدة[٣].

ويبدو أن تلك العمليات قد دفعت جماعة الحوثي إلى تجنب الصدام مع تنظيم القاعدة، بالرغم من إعلان تنظيم القاعدة مسؤوليته عن بعض العمليات الموجهة للحوثيين، إلا أن الحوثيين اتهموا المخابرات الأمريكية والإسرائيلية في تدبير العمليتين، من ناحية لإقناع جمهورهم بأنهم مستهدفون من هذه الجهات(!). ومن ناحية أخرى لتحاشي صدام مسلح مع تنظيم يمكن أن يوقع فيهم خسائر فادحة من خلال ثقافة الاستشهاد التي يتبناها، كما يراه محللون.

والخلاصة أنَّ الحوثيين وبتنسيق مع الرئيس السابق علي صالح يسعون لتوظيف جهود القاعدة في زعزعة الاستقرار ونشر الفوضى وإضعاف الدولة

(١) (نيوز يمن)، في ٣/ ١٢/ ٢٠١٠م.
(٢) (المصدر أونلاين)، في ٢٨/ ١١/ ٢٠١٠م.
(٣) (مأرب برس)، في ٣٠/ ١١/ ٢٠١٠م.

لتحقيق مشاريعهم الخاصة على أنقاضها.

وحالياً، وبحسب ما كشفت عنه مصادر دبلوماسية، فإن السفارة الأمريكية بصنعاء تبذل جهوداً في جمع وتوثيق العديد من العمليات الإرهابية التي نفذها تنظيم القاعدة وثبت ضلوع الرئيس السابق علي صالح فيها، ومن أهم تلك العمليات تفجير السفارة الأمريكية بصنعاء عام ٢٠٠٨م. علماً بأن الجانب الأمريكي يملك أدلة منذ وقوع الحادث على تورط مقربين من أسرته في تلك العملية؛ حيث أوضحت التحقيقات الأمريكية لمسرح العملية أن السيارات التي نفذت العملية الإرهابية تم شراؤها من قبل مقربين من أسرة صالح. وتوفرت لدى الجانب الأمريكي معلومات عن إعلان عدد من المقربين من أسرة صالح في "سنحان" انضمامهم للقاعدة، ورفع شعارات "القاعدة" على سطوح منازلهم، خاصة بعد تنحّيه من السلطة وتوقيعه على المبادرة الخليجية. وتفيد المصادر أن الجانب الأمريكي يمتلك معلومات مهمة تحدثت عن استقطاب أولئك المقربين لمجاميع من القاعدة، وعقد اجتماعات عدة معهم، وتقديم دعم مباشر لهم، بما في ذلك تزويدهم بأسلحة متطورة وخطيرة، من بينها صواريخ حرارية تستخدم في إسقاط الطائرات![1].

(١) (مأرب برس)، في ٧/ ١١/ ٢٠١٢م.

الانتهاكات والتعذيب

في يوليو ٢٠١٢م أفرج الحوثيون عن أربعة معتقلين ينتمون لحزب الإصلاح، من أبناء مديرية ساقين ومديرية حيدان، وعلى أجسادهم آثار تعذيب! ووصفت منظمات حقوقية ما تعرض له المفرج عنهم في سجون الحوثيين بأنه "عمل وحشي"، و"جريمة" لا يمكن السكوت عنها. وقالت الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات (هود) -عقب زيارتها للمعتقلين الذين نقلوا إلى أحد مستشفيات صنعاء بعد تدهور حالتهم الصحية جراء التعذيب- إن حالتهم الصحية سيئة ووضعهم النفسي صعب. كذلك استنكرت (منظمة رقيب لحقوق الإنسان) بشدة عمليات التعذيب الوحشي التي ظهرت ملامحها البشعة على المعتقلين الأربعة، مؤكدة أن هذه ليست الحالة الأولى من الانتهاكات التي يتعرض لها شباب الثورة والمواطنون من أبناء صعدة؛ وقالت في بيان لها: إن هذه انتهاكات ممنهجة، وعلى أساس طائفي، رصدها فريق المنظمة في المحافظة[1].

وفي أكتوبر ٢٠١٢م أطلقت (مؤسسة وثاق للتوجه المدني) تقريراً موثقاً لانتهاكات الحوثيين وتجاوزاتهم ضد السكان المدنيين في محافظتي صعدة وحجة، منذ العام ٢٠٠٤م وحتى العام ٢٠١٢م. وأكد التقرير بأن إجمالي عدد الانتهاكات المرتكبة من قبل القوات الحكومية ومن قبل جماعة الحوثي بمحافظتي صعدة وحجة

(١) (الصحوة نت)، في ٢٩/ ٧/ ٢٠١٢م.

بلغ (١٣,٩٠٥) حالة انتهاك، منها (٩,٠٣٩) حالة انتهاك بحق المدنيين في صعدة، و(٤,٨٦٦) حالة انتهاك من قبل الحوثيين بحق المدنيين في محافظة حجة خلال العام ٢٠١١م وحتى منتصف العام ٢٠١٢م.

وأشار التقرير إلى أن انتهاكات الحوثيين في صعدة بلغت (٨,٧٩٤) حالة انتهاك، ارتكبت في ظروف غير قتالية بحق المواطنين المدنيين، من بينها ٥٩ حالة قتل تعرض لها أطفال، و٤٨ حالة قتل تعرضت لها النساء. مشيراً إلى وجود ٤٧ حالة من المخفيين قسرياً من المدنيين منذ سنوات، ولا تعلم أسرهم عن مصيرهم شيئاً حتى الآن.

وكشف التقرير بأن معدلات الانتهاكات التي يتعرض لها المواطنون في صعدة ترتفع في ظروف السلم أكثر منها في ظروف الحرب، مؤكداً بأنها ترتكب بدوافع انتقامية أو بتهم شكوك واشتباه أو مخالفة في الرأي[1].

كما كشف تقرير حقوقي آخر عن انتهاكات خطيرة تقوم بها جماعة الحوثي بمحافظة صعدة تنوعت بين القتل والاعتقال والتعذيب والتهديد وغيرها. وقال التقرير -الذي نشر موقع (الصحوة نت) تفاصيله بالأسماء والأرقام والتواريخ- إن مسلحي الحوثي اعتقلوا ٥٩ شخصاً، وقاموا بتهديد ٣٦ شخصاً مشيراً إلى تسجيل ٥ حالات تعذيب و١٢ حالة اعتداء بالضرب وحالتي قتل.

ويرصد التقرير -الذي أعده ناشطون حقوقيون وصحفيون من أبناء صعدة- انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها مسلحو الحوثي خلال الفترة من ١٩ يوليو

(١) موقع (مأرب برس)، في ١٥/ ١٠/ ٢٠١٢م.

إلى ٢٨ أغسطس من العام ٢٠١٢م. ويشير إلى أن مسلحي الحوثي يمارسون أعمالاً تتجاوز الأعمال المشروعة للدولة مدللاً بقيامهم بفرض إتاوات (مبالغ مالية) على المواطنين، والتجار تارةً بذريعة "حق الشهيد" وتارةً أخرى باسم "حق المجاهدين" ناهيك عن إجبار السكان على دفع الزكاة لهم وممارسة فرض أفكارهم بالقوة واعتقال مخالفيهم وتعذيبهم في سجون سرية[١].

وأمام هذا الوضع أكد الناشط الحقوقي المحامي خالد الآنسي على ضرورة التحقيق في انتهاكات الحوثيين في صعدة وغيرها من المناطق، من خلال لجان حقوقية محلية وإقليمية ودولية؛ باعتبار أن هناك نوعاً من النفاق من قبل منظمات حقوقية في التعاطي مع الانتهاكات الحوثية؛ حسب تعبيره.

وأوضح الآنسي أن الأصوات التي كانت تبرز سابقاً منددة بما تعتبره انتهاكات ضد الحوثيين اختفت الآن بعدما انكشف الطرف الذي يقوم بهذه الانتهاكات، بل تحولت إلى أصوات مدافعة عن هذه الانتهاكات ومشككة في وقوعها على الرغم من أن جماعة الحوثي تتحمل مسؤولية هذه الانتهاكات؛ لكونها تتم فيما يشبه الإمارة التي تسيطر عليها بشكل كامل ولم يعد لمؤسسات الدولة بها وجود حقيقي.

وأشار الآنسي إلى تورط الحوثيين بجرائم ضد الإنسانية في صعدة؛ مستنكراً وجود نفاق سياسي داخل أحزاب اللقاء المشترك، حيث يتطلب منها مواقف حازمة إزاء انتهاكات الحوثيين، لافتاً إلى أن قضايا حقوق الإنسان لا زال يتم التعاطي معها تعاطياً نفعياً وانتقائياً، على ضوء التحالفات والتكتيكات التي تتم حالياً، إذ هناك

---

(١) (الصحوة نت)، في ٦/ ٩/ ٢٠١٢م.

تحالفات معلنة وغير معلنة بين القوى في البلاد؛ وهو ما يجعل التعاطي مع قضايا الانتهاكات بنوع من التواطؤ؛ حسب قوله.

وأعرب الآنسي عن أسفه من استخدام حركة الحوثي للقمع والاعتقالات القسرية وتفجير المساجد لجماعات تخالفها الرأي والمذهب، في حين كانت تشكو هي من مصادرة حقها في الحريات الدينية![1]

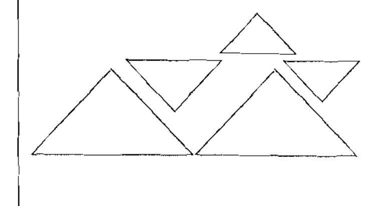
ومن بين الانتهاكات التي يقوم بها الحوثيون في محافظة حجة زرع الألغام في كثير من قرى المحافظة ومدنها، وهو ما أدى إلى سقوط المئات من المواطنين بين قتيل وجريح ومعاق. فقد كشف الناطق باسم لجنة الصُلح بين قبائل حجة والحوثيين الشيخ زيد عرجاش عن وجود ما يقارب ثلاثة آلاف لغم تمّت زراعتها في منطقة (عاهم) من قبل الحوثيين أثناء المواجهات المسلّحة بين الطرفين. كما يقوم الحوثيون في حجة "بالاعتداء على المدارس والمراكز الصحية والمستوصفات وممارسة الضغوط على الناس ومداهمة المنازل وخطف المواطنين إلى جهة غير مجهولة بأعذار واهية ومنها تهمة العمالة لأمريكا" -حسب تصريح لوكيل محافظة حجة المساعد إسماعيل مهيم[2].

وقد وصف فريق منظمة هود بمحافظة حجة وقوع ١٢ قتيلاً وأكثر من ٢٠ جريحا بمنطقة الحازة بمديرية كشر إثر انفجار لغمين مزروعين في منطقة عاهم، في ٢٢ مارس ٢٠١٢م، بأنها مجزرة بشعة ترقى إلى جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية[3].

(١) صحيفة (أخبار اليوم)، في ٢/ ٨/ ٢٠١٢م.
(٢) صحيفة (الجمهورية)، في ١٦/ ٣/ ٢٠١٢م.
(٣) (الصحوة نت)، في ٢٣/ ٣/ ٢٠١٢م.



إيران.. الدور والعلاقات



حقيقة الدور الإيراني في اليمن

لم يعد الحديث عن التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لليمن همساً بين دوائر أمنية وسياسية، بل تعداه إلى العلن والمجاهرة على أعلى مستوى رسمي.

ففي أكتوبر ٢٠١٢م اتهم الرئيس عبد ربه منصور هادي -قبيل مغادرته أمريكا- إيران بالسعي إلى تنفيذ مخطط يهدف للسيطرة على مضيق باب المندب في البحر الأحمر، داعياً إلى تحرك دولي عاجل لوقف المخططات الإيرانية الوشيكة.

وفي محاضرة ألقاها في (مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين) في واشنطن -يوم ٢٨ سبتمبر ٢٠١٢م- ذكر الرئيس هادي من بين التحديات التي تواجهها اليمن التدخل الإيراني. مؤكداً أن إيران تسعى إلى تعويض خساراتها الاستراتيجية، مع تزايد مؤشرات انهيار النظام في سورية، في اليمن؛ نظراً لموقعها الإستراتيجي الذي يقع بين دول غنية بالنفط والقرن الإفريقي.

وأوضح الرئيس أن هذه التدخلات تمثلت "في الدعم الإيراني لبعض التيارات السياسية والمسلحة، وتجنيد شبكات تجسسية"، مؤكداً الكشف عن خمس شبكات

تجسسية تعمل لصالح إيران تم إحالتها للقضاء[1]، كما تم مؤخراً اكتشاف "الشبكة السادسة". مبيناً أن الدعم القوي الذي تقدمه إيران "للحراك المسلح" في الجنوب يشمل: الدعم السياسي والعسكري والإعلامي والمالي، وأن استقطابها للإعلاميين والمعارضين السياسيين يأتي في محاولة منها إلى تخريب التسوية السياسية، التي تمت وفق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، والتي قال إنها اعتبرتها "مبادرة سعودية أمريكية"[2].

وفي مؤتمر صحفي مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في برلين، في ٤ أكتوبر ٢٠١٢م، جدد هادي اتهاماته لإيران بالتدخل في الشؤون الداخلية لليمن من خلال دعم الانفصاليين، وقال: إنّ في الجنوب حراكين، "حراك سلمي وحراك غير سلمي، هذا (الأخير) يستخدم السلاح، ومدعوم من إيران.. الحراك المسلح هو من يريد الانفصال"[3].

والعجيب في خطاب الرئيس هادي هو إهماله للحديث عن دور إيران في دعم الحوثيين بشكل مباشر، على الرغم من وجود الأدلة القانونية والشواهد الإعلامية والسياسية وعلى مستوى الخطاب الديني. وهو ما فسِّر بأنه تناغم مع الإرادة الدولية

(١) على إثر إثارة الرئيس هادي لقضية خلايا التجسس الإيرانية التي تمَّ كشفها في اليمن تأزمت العلاقة بين البلدين، وسعت إيران لتطييب خاطر القيادة اليمنية فأرسلت وفداً رسمياً إلى صنعاء، حمل معه دعوة رسمية من الرئيس الإيراني إلى الرئيس اليمني لحضور قمة دول عدم الانحياز التي عقدت في طهران. كما قدم الوفد الإيراني عروضاً اقتصادية، كان أبرزها دعم قطاع الطاقة الذي يعاني أزمة كبيرة في مجال الكهرباء، وكانت الحكومة اليمنية في تلك الفترة تقوم بمفاوضات مكثفة مع بعض الجهات الخارجية بحثاً عن حلول لهذه الأزمة. صحيفة (الخليج)، في ٢/ ٨/ ٢٠١٢م.

(٢) وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، في ٢٩/ ٩/ ٢٠١٢م، (المصدر أونلاين)، في ٢٩/ ٩/ ٢٠١٢م.

(٣) موقع (مأرب برس)، في ٥/ ١٠/ ٢٠١٢م.

الرافضة للتمدد الإيراني في الجنوب، بينما لا توجد معارضة من هذا القبيل لتمدده في الشمال.

وهنا يؤكد الدكتور عبد الله الفقيه - أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء - أنَّ المحاولات الإيرانية الحثيثة للتغلغل في اليمن لم تعُد سياسياً وإعلامياً وأمنياً "خفية، أو تحتاج إلى الكثير من المهارة لرؤية ملامحها". فإيران - من منظوره - تستغل الضعف الكبير الذي تعانيه الدولة اليمنية خلال هذه المرحلة، خصوصاً حالة انقسام قوات الجيش والأمن اليمنية والأوضاع الاقتصادية السيئة لأبناء الشعب اليمني من فقر وبطالة، بالإضافة إلى الخلافات الداخلية بين فرقاء الحياة السياسية في اليمن، وفي مقدمتها التمرد الحوثي في الشمال والحراك الانفصالي في الجنوب وأنشطة جماعات (القاعدة). ويضيف: "إيران تسعى لخلق منطقة نفوذ في هذا الجزء المهم من العالم بأي ثمن، حتى وإن تطلّب الأمر مد جسور التواصل مع (القاعدة) التي يمكن أن تمثل حليفاً مرحلياً مهماً يشاركها الأجندة ذاتها وإن اختلفت الأهداف"(١).

إنَّ رغبة طهران هذه تتحقق على أرض الواقع من خلال نشاط حركة الحوثي في محافظة صعدة وما جاورها؛ ولهذا فإن جهود إيران منصبة منذ قيام الثورات العربية على تقوية واقع الحركة إعلامياً وتسليحاً وعلى المستوى المالي.

ففي الجانب الإعلامي ذكرت صحيفة (الأنباء) الكويتية في تقرير لها قيام إيران بتمويل مجموعة قنوات فضائية موالية لها، تتخذ بيروت مقرّاً لها، من بينها فضائية (المسيرة) التابعة للحوثيين. ويأتي إنشاء القناة بحسب مصادر مطلعة بعد قيام إيران

(١) صحيفة (الشرق الأوسط)، في ١٢/ ١٠/ ٢٠١٢م.

باستقطاب كوادر إعلامية بارزة لمساندة مشروعها في اليمن، من مختلف المحافظات، إضافة إلى تدريب كوادر حوثية إعلامياً من خلال دورات تدريبية أجريت لهم في مصر وبيروت وطهران، وبإشراف كادر لبناني من مؤسسة المنار اللبنانية التابعة لـ(حزب الله). ويظهر من سياسة القناة - التي تبث على (النايل سات) - موافقتها للسياسات الإيرانية في المنطقة، سواء على الصعيد العالمي أو العربي أو المحلي، مسانِدة النظام الإيراني والسوري وحزب الله والقوى الشيعية في المنطقة. كما تدعم إيران عدداً من الصحف المحسوبة على حركة الحوثي أو الموالية لها، بالإضافة إلى مواقع إلكترونية ومؤسسات إعلامية نشطة[1].

وفي جانب السلاح أشارت تقارير دولية - في السنوات القليلة الماضية - إلى قيام إيران بإنشاء قاعدة لها في أريتريا لمد الحوثيين بالسلاح عبر رحلات بحرية إلى المناطق القريبة من سواحل مينائي ميدي واللحية القريبين من صعدة. وحذرت تلك التقارير من انتقال نشاط تهريب الأسلحة الإيرانية من البحر الأحمر إلى السواحل الجنوبية لليمن. وهناك أنباء تشير إلى قيام السفن الإيرانية الموجودة في منطقة خليج عدن -بحجة المساهمة في مكافحة القرصنة- بالإضافة إلى سفن تجارية إيرانية، بتهريب كميات من الأسلحة عبر قوارب صيد يمنية إلى داخل اليمن[2].

كما كشف تقرير أمريكي أمني صادر عن مركز (ستراتفور) للاستشارات

---

(١) هذا بالإضافة إلى اهتمام كل من قناتي (العالم) و(المنار) بمتابعة أخبار اليمن والحوثيين خصوصاً.

(٢) صحيفة (الجزيرة) السعودية، في ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٩م. هناك أدوار إفريقية ساهمت في فرش السجادة الحمراء لإيران في المنطقة. فكثير من التقارير تتحدث عن تسهيلات تقدم من دول إفريقيا على رأسها إريتريا للسفن الإيرانية.

الأمنية في ولاية تكساس -عام ٢٠٠٩م- عن دور إيراني في عمليات تهريب منتظمة. وقال: إنها كانت تتم من ميناء عصب الإرتيري إلى السواحل القريبة من محافظة صعدة في مديرية (ميدي) اليمنية؛ ليتم تخزينها هناك، ومن ثم يتم نقلها عبر مهربين إلى محافظة صعدة معقل المتمردين الحوثيين.

وأضاف التقرير أن الطوق الأمني الذي فرضته القوات البحرية السعودية على ميناء (ميدي) وسواحل اليمن الشمالية[١] دفع القوات البحرية الإيرانية إلى إضافة أسطولٍ رابع تمركز بخليج عدن؛ وذلك لتأمين طرق جديدة لتهريب الأسلحة للتمرد الحوثي.

ورجح التقرير كون محافظة المهرة ومدينة (شقراء) الساحلية، الجنوبيتان، محطتي تخزين لتلك الأسلحة، ليتم نقلها إلى محافظة مأرب وسط البلاد، لتصل بعد ذلك إلى جبال صعدة معقل المتمردين[٢].

أمدت إيران -بحسب مصادر يمنية- الحوثيين بأسلحة متطورة قبل نشوب الحرب السادسة في صعدة وحرف سفيان، تمَّ تهريبها عبر البحر قبالة السواحل اليمنية لمدينة (ميدي)، والتي يسعى الحوثيون لإيصال نفوذهم إليها وتعزيز نشاطهم فيها. وكشفت المصادر ذاتها عن تورط مسئولين في الدولة في عمليات التهريب هذه[٣].

(١) كان ذلك أثناء المواجهات المسلحة بين الحوثيين والقوات السعودية.

(٢) (المصدر أونلاين)، في ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٩م.

(٣) صحيفة (الشرق الأوسط)، في ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٩م.

وفي الفترة ما بين أواخر ٢٠١١م وأوائل ٢٠١٢م بدا أن إيران قد كثفت من اتصالها السياسي بالمتمردين الحوثيين وغيرهم من الشخصيات السياسية في اليمن، وزادت من شحنات الأسلحة إليهم، بوصف ذلك جزءاً مما يصفه مسؤولون عسكريون واستخباراتيون أمريكيون بأنه جهد إيراني متنام لتوسيع نطاق نفوذ طهران في منطقة الشرق الأوسط بأكملها، بحسب تقرير لـ(نيويورك تايمز).

وقال مسؤول أمريكي رفيع المستوى: "إن المهربين الإيرانيين بدعم من وحدة القدس - إحدى أرقى الوحدات الدولية العاملة تحت لواء قوات الحرس الثوري الإيراني- يستخدمون سفناً لنقل بنادق هجومية من طراز (إيه كيه ٤٧) وقذائف صاروخية (آر بي جي)، إلى جانب أسلحة أخرى لتحل محل الأسلحة القديمة التي يستخدمها المتمردون".

وحسب التقرير حاولت إيران -في وقت سابق من العام ٢٠١٢م- أن ترسل إلى اليمن مواد تستعمل في صنع أجهزة تفجير، تعرف باسم الأسلحة الخارقة للدروع شديدة الانفجار (إي إف بي)، بحسب مسؤول أمني يمني رفيع المستوى، وهذه المواد كانت قد أرسلت في سفن شحن خرجت من تركيا ومصر ورست في عدن. وقال مسؤول يمني: إن هذه الشحنة كانت في طريقها إلى بعض رجال الأعمال اليمنيين الذين ينتمون إلى المتمردين الحوثيين، قبل أن يتم اعتراضها من قبل الحكومة[1].

أما على الصعيد السياسي فإن إيران تسعى إلى التأثير على المشهد السياسي اليمني من خلال الاتصال بكافة القوى السياسية الفاعلة من أقصى اليمين إلى اليسار، ومن

(١) صحيفة (الشرق الأوسط)، في ١٦/ ٣/ ٢٠١٢م، ومجلة (المجلة)، في ١٥/ ٣/ ٢٠١٢م.

جنوب اليمن حتى شماله. فإيران تدعم عبر وسطائها سياسيين في القوى اليسارية ممن شاركوا في الثورة ولديهم عداء أيديولوجي مع حزب (الإصلاح)؛ لإيجاد أرضية من القبول للتحالف أو التنسيق مع الحوثيين بوصفهم قوة ممثلة لها في اليمن.

وقد استطاع الحوثيون بحضورهم في الساحات الثورية في كل من صنعاء وتعز والحديدة ومأرب وعدن على استقطاب رموز وكوادر سياسية من أطياف مختلفة؛ فأوجد ذلك انشقاقاً في أوساط الساحات الثورية بين قوى مؤيدة للمبادرة الخليجية وأخرى رافضة على أساس من التبعية للرؤية الإيرانية. وهناك تمويل مالي ودعم لوجستي مقدم لأحزاب سياسية بعضها تأسس بعد الثورة الشعبية وبعضها لا يزال تحت التأسيس.

كما أن دعم إيران للقوى الجنوبية المعارضة في الخارج بزعامة علي سالم البيض - نائب الرئيس الأسبق - بعد دعوته لإيران لدعم القضية الجنوبية، وتناغم موقف طهران مع قوى الحراك الجنوبي الانفصالية في الداخل والخارج؛ أوضح من أن يستدل عليه، وقد بات حديث وسائل الإعلام والشارع الجنوبي الذي يلمس هذا الدعم في أرض الواقع[1].

---

(١) لم يعد علي سالم البيض يخفي ذلك حيث يقول مدافعاً عن إيران: "إيران دولة موجودة في المنطقة وقادرة ولها دور كبير، وهي جارة للعرب وسند لهم، وقد ساعدت لبنان وفلسطين وحزب الله، وما من دولة عربية قامت بما تقوم به إيران من أجل تعزيز الصمود في لبنان في وجه إسرائيل". موقع (مأرب برس)، نقلاً عن صحيفة (الأخبار) اللبنانية، ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٩م. وقال لرويترز: "إيران مجرد واحدة من دول المنطقة، وليست الوحيدة الموجودة (في اليمن). هناك علاقات وتفاعل معهم جميعاً". موقع (رويترز)، في ١٧/ ٥/ ٢٠١٢م. وفي آخر تصريحاته قال: "إن كنت قد تسلمت أموالاً من إيران فإني كنت أفعل ذلك لمساعدة شعبي". (المصدر أونلاين)، نقلاً عن تقرير لصحيفة (ماكلاتشي) الأمريكية، في ٧/ ١٢/ ٢٠١٢م.

فإعداد الكوادر، ودعم الفعاليات، وكسب الولاءات، وأعمال التسلح، والمؤتمرات التي تعقد هنا وهناك بتمويل من طهران لإيجاد توافق جنوبي- جنوبي على مشروع الانفصال. كل ذلك مظاهر يقف وراءها تمويل خارجي وعمل استخباري كشفت عنه الأيام وصرح به رئيس الجمهورية وقيادات أمنية وسياسية مختلفة.

يضاف إلى ذلك التنسيق القائم بين الحوثيين والنظام السابق بغية إفشال العملية السياسية، من خلال القواعد التابعة للمؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم سابقاً) والعاملة في أجهزة ودوائر الدولة المختلفة، بسند من قوى قبلية موالية لصالح ونظامه السابق.

أهداف إيران ووسائلها

تتعدد التحليلات بشأن أهداف إيران من التدخل في اليمن ووضع قوة مناصرة لها. ويقول أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء الدكتور عبد الله الفقيه -لصحيفة (الشرق الأوسط): "إيران تسعى من خلال أنشطتها التوسعية داخل اليمن إلى تحقيق أهداف عدة؛ فهي أولاً تريد زيادة قوتها الإقليمية واستباق أي خسائر يمكن أن تلحق بها نتيجة لثورات الربيع العربي. وإذا كانت تدافع باستماتة عن النظام السوري ودعمه بكل الطرق الممكنة حتى لا تخسر حليفاً إستراتيجياً، فإن ما تقوم به في اليمن يمثل انعكاساً لليقين المتزايد بين السياسيين الإيرانيين بأن سقوط نظام الأسد هو مسألة وقت، وأن على إيران أن تبحث عن مناطق نفوذ جديدة في العالم العربي تعوض بها الخسائر الكبيرة المحتملة التي ستلحق بها من جراء سقوط النظام السوري سواء في سوريا ذاتها أو بين الجماعات المرتبطة بالنظام السوري في لبنان والعديد من الدول العربية الأخرى"[1].

وضمن ما يطرحه الفقيه من أهداف هو سعي إيران إلى تحسين قدرتها الإستراتيجية على الرد في أي مواجهة عسكرية محتملة مع دول الإقليم أو مع الغرب، فاليمن بمشاكله العديدة وتركيبته السكانية وموقعه الجغرافي المتميز على طرق الملاحة الدولية يوفر لإيران قاعدة مناسبة ليس لخوض حرب مفتوحة مع الغرب،

(١) صحيفة (الشرق الأوسط)، في ١٢/ ١٠/ ٢٠١٢م.

ولكن ربما لشن حرب غير نظامية وغير مكلفة على المصالح الغربية في المنطقة، وعلى طرق الملاحة الدولية في البحر العربي ومضيق باب المندب وأجزاء من البحر الأحمر؛ بما يمكن إيران – على أقل تقدير – من تعطيل جزء مهم من خطوط الملاحة الدولية.

إن تحقيق نفوذ إيراني في اليمن لا يمكن أن يتم في ظل وحدة مجتمعية ودولة مهيمنة ومستقرة، لذلك فهي تسعى في سبيل تقوية حلفائها إلى تفجير الأوضاع العسكرية في اليمن وإيجاد حالة من الفوضى العارمة التي يمكن معها إعادة صياغة موازين القوى.

لذا نجد أن الحوثيين حاولوا – ولا يزالون يحاولون – بكل الوسائل، جرَّ القوى الإسلامية إلى الدخول في صراع عسكري مسلح، عوضاً حروب التي كانت تتم مع نظام صالح. وهذا ما دفعهم لمهاجمة السلفيين في صعدة، ومهاجمة الإصلاحيين عقب الثورة في أكثر من محافظة؛ منها الجوف وعمران وحجة.. إضافة إلى صعدة ذاتها. وقد حذر مراقبون سياسيون وخبراء عسكريون من سيناريو من هذا القبيل، يجري الإعداد له إيرانياً وحوثياً[1].

ومن أجل دعم تحرك كهذا، قامت إيران – وفق مخطط بدأ تنفيذه منذ اندلاع الاحتجاجات في اليمن – بتمويل عشرين وسيلة إعلامية فضائية وورقية وإلكترونية. وقد بدأ بالفعل السعي لاستخراج تصاريح سبع صحف مختلفة، اثنتان منه بدأتا بالصدور فعلاً. كما جرى تمويل إطلاق عشرة مواقع إلكترونية لجهات وأشخاص ومجموعات تعمل في إطار المخطط ذاته، تم إطلاق أربعة مواقع إلكترونية منها، في

(١) صحيفة (أخبار اليوم)، في ٢٣/ ٨/ ٢٠١٢م.

حين يتم الإعداد لإطلاق الباقي. وهناك ثلاث قنوات فضائية موجهة للجمهور اليمني يجري تمويلها، إحداها تشرف عليها قناة (المنار)، وأخرى قناة (العالم)، والثالثة تشرف عليها قناة عراقية، مع دورات تدريبية تقدم في بيروت للكوادر الإعلامية عن طريق منظمات لبنانية تتبع جهات محسوبة على إيران؛ مع تركيز هذه الدورات على قوى اليسار والإعلاميين الذين عملوا مع المؤتمر الشعبي العام ونظام الرئيس صالح.

أحزاب تحت السيطرة

مثَّل حزبا (الحق) و(اتحاد القوى الشعبية) جناحاي الأجندة السياسية للمخطط الطائفي خلال حقبة ما بعد الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م. وبالرغم من وجود خلافات فكرية ومنهجية بين قيادة الحزبين غير أنهما ظلا يمثلان غطاءً سياسياً وحقوقياً مسانداً لحركة الحوثي مع احتفاظهما بموقعيهما في (اللقاء المشترك).

وحيث وقفت طبيعة شروط الانتماء المغلقة التي ميزت الحزبين خلال الفترة السابقة عائقاً أمام تحول الحزبين إلى كيانات شعبية مفتوحة لأبناء المحافظات اليمنية كافة بمختلف مذاهبها؛ فإن الإستراتيجية الجديدة التي تسعى إليها إيران هي إنشاء أحزاب تضم قوى ناصرية واشتراكية وبعثية وصوفية وشخصيات قد تخرج من (المؤتمر الشعبي العام) ومن (اللقاء المشترك)، لتمثل كيانات سياسية واسعة الانتشار والحضور في مواجهة المشروع الإسلامي (السُّني) بوصفة العدو المشترك للجميع. وقد بدأت إجراءات التنسيق لإشهار بعض هذه الأحزاب من مدن محسوبة على المناطق السنية وربما الجنوبية!.

من هذه الأحزاب: (حزب الأمة) الذي تم الإعلان عنه في ٥ يناير ٢٠١٢م. وهناك شبه إجماع في أوساط المراقبين والمحللين السياسيين على أن الحزب واجهة سياسية جديدة لحركة الحوثي.

وفي ١٢ مارس ٢٠١٢م تم الإعلان عن (حزب الشعب)، وهو حزب يحمل هوية ليبرالية واضحة. ومن بين مؤسسيه شباب من ناشطي الثورة الشعبية، وأكاديميين وسياسيين منشقين عن حزب المؤتمر الشعبي العام. وأكد المؤسسون أن الحزب سوف "يجسد أهداف الثورة الشبابية الشعبية، ولا يتقوقع في إطار أيديولوجية محددة، سياسية أو مذهبية"(١).

وهناك (الحزب الديمقراطي اليمني) الذي تم الإعلان عنه يوم ٢٤ مايو ٢٠١٠م، ويظهر من أدبياته ووثائقه الرسمية الصادرة عنه، ومن مواقفه السياسية، أنه جزء من التحالف الإيراني في اليمن.

جميع هذه الأحزاب تعمل وفق التوجه الإيراني، بينما سيحافظ حزبا الحق والقوى الشعبية على موقعهما في اللقاء المشترك بوصفهما جزأين من اللعبة وتبادل الأدوار.

والأمر لا يتوقف عند الأحزاب السياسية، بل تجاوزها إلى اختراق ساحات الثورة والاعتصامات، حيث نشط عدد من الموالين للسياسة الإيرانية في التواصل مع قيادات ثورية شبابية مختلفة، حتى من المحسوبين على الإخوان المسلمين. وقد استطاعوا من خلال هذا التواصل استقطاب عدد من القيادات المحسوبة على الأحزاب أو المستقلين، وقدموا لهم دعماً خاصاً في سبيل التنسيق والتعاون معهم.

(١) صحيفة (الخليج) الإماراتية، في ١٣/ ٣/ ٢٠١٢م.

استغلال القضية الجنوبية للوصول إلى المنافذ البحرية[1]

نشطت إيران مؤخراً في استقطاب الحراك الجنوبي في الداخل والخارج، إلى الحدِّ الذي ظهرت معه الاتهامات المتبادلة بين الأطراف المختلفة في الحراك بهذا الشأن. وهنا ننقل شهادة القيادي بالحراك الجنوبي العميد عبد الله الناخبي، والذي جاء على لسانه في اتصال مع (الجزيرة نت). حيث يقول: إن الواقع يفيد بأن أعمال الشغب التي شهدتها عدن مؤخراً، لاسيما التفجيرات وقطع الطرقات، يقف وراءها عناصر الحراك التي تدربت في إيران وبدعم من بقايا نظام الرئيس السابق. مضيفاً بأن علاقة بقايا النظام السابق بالحراك المسلح غير خافية، فهناك سيارات وأطقم عسكرية محملة بالسلاح تُسلَّم للقيادات بالحراك التي تنهج العنف، مؤكداً وقوف نجل صالح الذي يقود الحرس الجمهوري وأعوانه وراء تسهيل تصدير السلاح والأموال لعناصر الحراك المسلح.. "لتحقيق مقولة المخلوع إنه إذا رحل عن السلطة ستدخل اليمن في حرب أهلية".

وذكر الناخبي أن الجناح الحراكي التابع لعلي سالم البيض أعلن أنه سينتقل

(١) قال خبير عسكري في وزارة الدفاع اليمنية: إن إيران تهدف لإحياء وجودها في جنوب اليمن، الذي كان قائماً قبل الوحدة اليمنية، حين كانت إيران حليفاً إستراتيجياً لدولة الحزب الاشتراكي اليمني الذي حكم الجنوب حتى عام ١٩٩٠م، ويعد علي سالم البيض -أحد رموز دولة الجنوب سابقاً- مفتاح إيران لإعادة دورها في هذه المنطقة، حسب تأكيد الخبير العسكري. صحيفة (الشرق)، في ١٥/ ٢/ ٢٠١٢م.

إلى العمل المسلح واتخاذ العنف منهجاً لتنفيذ خياره السياسي، وأشار إلى أن بعض عناصر هذا الجناح قاتل إلى جانب جماعة "أنصار الشريعة" المرتبطة بتنظيم القاعدة في محافظة أبين. وأضاف بأن "التدريبات العسكرية لمجاميع من عناصر الحراك التابعة للبيض تجري في إيران وبإشراف الحرس الثوري، وفي لبنان يتولى تدريبهم (حزب الله)، ومن ثم يعودون إلى عدن لخلق الاضطرابات والفوضى"[1].

وسبق لصحيفة (الغارديان) البريطانية أن نقلت عن ناشط بالحراك الجنوبي قوله: إن "الكثير من شباب الحراك الجنوبي يغادرون اليمن بهدوء للتدرب في إيران". ومن جهته أكد رئيس تحرير صحيفة (خليج عدن) عبد الرقيب الهدياني، لـ(الجزيرة نت)، قيام ناشطين من الحراك بالذهاب إلى إيران للتدرب، وقال: "نحن نعرف بالأسماء قادة من الحراك الجنوبي في ردفان والضالع ولحج وعدن ذهبوا مرات عدة إلى إيران ولبنان، لتلقي دورات وتدريبات عسكرية وإعلامية على أيدي خبراء إيرانيين ومن حزب الله اللبناني"[2].

ومؤخراً كشف القيادي بالحراك الجنوبي ورئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني لأبناء الجنوب محمد علي أحمد عن أن أغلب قيادات الحراك ذهبوا إلى إيران لاستجدائها من أجل تقديم الدعم، مشيراً إلى أن إيران تريد تحويل الجنوب إلى ميدان صراع طائفي. ولفت في الجلسة الختامية لمؤتمر أبناء الجنوب، إلى أن المد الإيراني في اليمن لا يتوقف عند دعم الحركة الحوثية الشيعية في شمال اليمن، مضيفاً

---

(١) صحيفة (أخبار اليوم)، في ٨/ ٧/ ٢٠١٢م؛ وانظر: موقع (المختصر)، في ١٠/ ٧/ ٢٠١٢م.

(٢) الجزيرة، في ٢٠/ ٥/ ٢٠١٢م.

بالقول: "إيران طلبت من قيادات الحراك تجنيد وتعليم وتدريب ٦٥٠٠ شاب من الجنوب"(١).

وتتعدد تأكيدات الشخصيات القيادية الجنوبية للتوغل الإيراني في الجنوب، فقد أشار القيادي في (الهيئة الوطنية العليا لاستقلال الجنوب) جعبل عمر الشعوي إلى ما أسماه محاولة إيران خلق كيان ووجود لها في الجزيرة العربية يكون على مشارف الممرات المائية الإستراتيجية؛ رافضاً القبول بدور إيراني في المنطقة؛ لأنه "سيعمل على خلق بؤرة صراع إقليمي متوتر ليس في مصلحة شعب الجنوب ودولته القادمة"(٢).

وأهم ما تطمح إليه إيران في الجنوب الوصول إلى (باب المندب)، سابع أهم الممرات المائية في العالم وفق تصنيف وكالة الطاقة الأمريكية. وهو ما يمثل تحكماً وتهديداً في الوقت ذاته لطرق الملاحة والإمداد العالمية. هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن تحققه إيران من مكاسب اقتصادية في الجنوب الغني بالثروة النفطية المكتشفة وغير المكتشفة، من خلال دخول شركاتها وخبراتها ورؤوس الأموال الإيرانية في هذا المجال.

(١) العربية، في ١٨/ ١٢/ ٢٠١٢م.
(٢) صحيفة (الشرق) السعودية، في ١٥/ ٢/ ٢٠١٢م.

ميناء ميدي كأضعف الإيمان

في حال أقام الحوثيون منطقة نفوذ مستقلة في شمال الشمال باليمن، تضم صعدة والجوف وأجزاء من عمران وحجة وغيرها، سيكون من الضروري لهم إيجاد منفذ بحري لهم للاستقلال كلياً عن الدولة المركزية في إدارة شئونهم الاقتصادية. ويمثل ميناء ميدي الساحلي، والذي يقع شمال مدينة الحديدة على امتداد ساحل البحر الأحمر، قريباً من السعودية؛ الخيار الأفضل. فهو أقرب المنافذ المائية إلى هذه المنطقة الشمالية ومحاذياً لها.

لذا ذكر وزير في حكومة الوفاق اليمنية[1] أن "رغبة" الحوثيين المتواصلة في السيطرة على ميناء ميدي الإستراتيجي في البحر الأحمر بمحافظة حجة، والمحاذي للحدود مع السعودية؛ تأتي بطلب مباشر من قيادات الحرس الثوري الإيراني. مؤكداً أن مجموعات حوثية اشترت قطع أراض كثيرة في المنطقة الجغرافية المحيطة بالميناء، وهي عبارة عن مزارع تم تحويلها حسب المعلومات الأمنية الحكومية إلى "مخازن أسلحة"، وبدعم مباشر من قوى سياسية داخلية تقوم بمساعدتهم في سبيل الحصول على ذلك، بتوجيه مباشر من سفارة طهران بصنعاء.

وكشف مصدر في وزارة العدل اليمنية عن قيام الحوثيين خلال السنوات

---

(١) لصحيفة (الوطن) السعودية، في ١٧/ ٩/ ٢٠١٢م.

الأخيرة، وبإيعاز من طهران ورؤوس أموال إيرانية، بشراء مساحات كبيرة من الأراضي المجاورة لميناء ميدي على الحدود مع السعودية والواقع في إطار محافظة حجة[1].

وفي السياق ذاته، أرجع مسؤول حكومي في محافظة حجة[2] التحرك الحوثي في المحافظة إلى "رغبة الحوثيين في السيطرة على مناطق مشرفة على ميناء ميدي والتحكم في الطرق الرابطة بين أهم مديريات المحافظة لتحقيق أهداف تقف خلفها إيران". وأضاف: "المستهدف من نشاط إيران ليس اليمن بل الخليج وتحديداً السعودية، ولكن اليمن والحراك والحوثيين هي أدوات فقط تستخدمها طهران؛ لتنفيذ أجندتها ولا نستبعد أن تتعامل حتى مع القاعدة للإضرار بالسعودية".

ومما يزيد الوضع خطورة هو أن ميناء (ميدي) لا يخضع لإشراف السلطات الحكومية المعنية ومراقبتها؛ ولهذا طالب وزير النقل في حكومة الوفاق الوطني الدكتور واعد باذيب بتسليم ميناء ميدي إلى وزارة النقل. وأشار الوزير -في مقابلة مع قناة (السعيدة)- إلى العديد من العوائق الجوهرية التي تمنع وزارته من إحداث نقلة نوعية في بعض الموانئ، ومنها ميناء ميدي؛ وتحتاج لأن تغدو قضايا رأي عام وقرارات سياسية شجاعة وحاسمة لإبعادها عن عبث النفوذ غير الشرعي، وجعلها كلياً ضمن مجال وزارة النقل. مشيراً إلى أن الميناء ليس موجوداً في أصول مؤسسة البحر الأحمر ولا يتبع وزارة النقل[3].

---

(١) لصحيفة (الشرق)، في ١٥/ ٢/ ٢٠١٢م.
(٢) في تصريح للصحيفة ذاتها.
(٣) (الأهالي نت)، في ١٨/ ١٠/ ٢٠١٢م، و(الاشتراكي نت)، في ١٨/ ١٠/ ٢٠١٢م.

وقد رصدت قوات خفر السواحل السعودية والقوات اليمنية حركة تهريب ملاحية مقابل شواطئ ميدي خلال فترة الحروب الماضية بين النظام السابق والحوثيين[1]. وهذا ما دفع القوات السعودية لمراقبة الملاحة في هذه المنطقة من البحر الأحمر، وتكثيف وجودها فيها، وفرض حصار على الحوثيين الذي دخلوا معها في صراع مسلح عام ٢٠٠٩م[2].

ومع إحكام القوات البحرية السعودية حصارها على ميناء ميدي جهدت إيران لإيصال الأسلحة إلى الحوثيين بواسطة سفن مدنية عبر خليج عدن. فقد جاء في التقرير الصادر عن مركز (ستراتفور) للاستشارات الأمنية -الأمريكي - أن "القوات البحرية الإيرانية اتجهت إلى استخدام طريق أطول لمد الحوثيين بالأسلحة ينطلق من أحد الموانئ الإريترية ويتجه نحو خليج عدن على طول امتداد السواحل اليمنية التي تنتشر عليها القوات البحرية الإيرانية". وذكر التقرير أن منطقة المهرة وموقع (شقراء) بمحافظة أبين يعتبران محطة تخزين لتلك الأسلحة التي يصار نقلها إلى محافظة مأرب وسط اليمن لتصل بعد ذلك إلى جبال صعدة معقل المتمردين[3].

---

(١) في ٩/ ١١/ ٢٠٠٩م، أوضح العقيد ركن أحمد مشلي -مدير خفر السواحل قطاع البحر- أنه جرى ضبط السفينة الإيرانية (هامان) بميدي وهي محملة بالأسلحة المتنوعة. وقد صدر في السفينة حكم من نيابة الاستئناف الجزائية المتخصصة بأمانة العاصمة قضى ببيع السفينة على التجار في مزاد علني وإطلاق سراح طاقم السفينة. صحيفة (الجمهورية) الرسمية، في ١٥/ ٢/ ٢٠١٢م.

(٢) نقلت وكالة (أسوشييتد برس) عن مصدر سعودي -رفض الكشف عن هويته- أن البحرية السعودية فرضت حصاراً بحرياً على جزء من الساحل اليمني على البحر الأحمر، في محاولة لمنع "الإمدادات" عن الحوثيين؛ وتلقت الأوامر من أجل تفتيش أي سفينة مشتبه فيها تبحر قبالة السواحل اليمنية بحثاً عن مسلحين وأسلحة. موقع (بي بي سي)، في ١٢/ ١١/ ٢٠٠٩م.

(٣) صحيفة (السياسة) الكويتية في ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٩م.

اختراق المناطق السنية

تعتبر محافظة تعز واحدة من أهم المناطق التي يستهدفها المشروع الإيراني. وقد كشف مصدر حكومي يمني رفيع -لصحيفة (السياسة) الكويتية- أن إيران أنفقت نحو بليون دولار لدعم مخططها لفصل الجنوب، وأنها رصدت ضعف هذا المبلغ لمواصلة تنفيذ المخطط وإقامة دولتين. واتهم المصدر -الذي فضل عدم الكشف عن اسمه- طهران باستغلال الأزمة والأوضاع الاقتصادية المتردية التي مرَّ بها اليمن العام الماضي (٢٠١١م)، وأنها قامت باستقطاب نحو ١٢٠٠ شاب من صنعاء وعدن وتعز وصعدة ومناطق أخرى بينهم شيعة وسنة وإرسالهم إلى سوريا وبيروت لتلقي تدريبات عسكرية على يد مقاتلي (حزب الله)، وأنها نقلتهم إلى مدينة (قُم) الإيرانية لمواصلة دارستهم الدينية هناك. وعبر المصدر عن مخاوفه من تحويل هذا العدد الكبير من شباب اليمن إلى خلايا تخريبية تتحكم فيها إيران للقيام بأعمال تجسسية وتخريبية تخدم مصالح طهران عندما تعيدهم إلى بلادهم[١].

وهناك ابتعاث لطلاب يمنيين على أشده لإكمال الدراسات الدينية وبعض التخصصات الأخرى في إيران، وهو يحظى بدخول مجموعات "سنية" من الشباب ممن يرون في ذلك فرصة للخروج من مأزق "الحال الواقف" في اليمن[٢].

---

(١) صحيفة (السياسة)، في ٢/ ١٢/ ٢٠١٢م.

(٢) صحيفة (الشرق الأوسط)، في ١٠/ ١٠/ ٢٠١٢م.

وبعض هؤلاء شكلوا خلايا تجسس تعمل لصالح إيران. فقد أكد مصدر أمني يمني أن الأجهزة الأمنية أحرزت تقدماً في تفكيك خلايا إرهابية في مدينة تعز ترتبط بصورة مباشرة بـ"الحرس الثوري الإيراني"[١].

(١) صحيفة (السياسة)، في ٢٢/ ٧/ ٢٠١٢م.

خلايا التجسس الإيرانية

في يوليو ٢٠١٢م أعلن رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي عن القبض على شبكة تجسس إيرانية، في مفاجأة وسابقة من نوعها في الخطاب الرسمي اليمني. ومن حينها كثفت السلطات اليمنية من اتهاماتها لإيران في أكثر من مناسبة. فلأول مرة توجه السلطات اليمنية اتهاماً صريحاً ورسمياً وعلنياً للنظام الإيراني بالتدخل في الشأن الداخلي اليمني، بينما كانت في السابق تحصر اتهاماتها بالمؤسسات الدينية الإيرانية أو ببعض الجهات المحسوبة على إيران.

وجاء هذا الإعلام مع دعوة الرئيس هادي - في كلمة ألقاها أثناء زيارته للكلية الحربية في ١٨ يوليو ٢٠١٢م- النظام الإيراني إلى عدم التدخل في شؤون اليمن، كاشفاً عن نشاط استخباراتي إيراني في اليمن بالقول: "عندنا وثائق وأشخاص مضبوطين، وغرف عمليات، وسنفضحها أمام العالم، وعندها نستطيع أن نرد برد مؤلم عليهم"(١).

وذكر موقع (٢٦ سبتمبر نت)، التابع لوزارة الدفاع اليمنية، أنَّ شبكة التجسس الإيرانية التي تعمل في اليمن منذ ٧ سنوات يديرها قيادي سابق في الحرس الثور الإيراني، وأنها تدير عمليات تجسس باليمن والقرن الإفريقي"(٢).

(١) وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، في ١٨/ ٧/ ٢٠١٢م. وصحيفة (أخبار اليوم)، في ١٩/ ٧/ ٢٠١٢م. والغريب أن وكالة الأنباء الرسمية أهملت حديث الرئيس حول خلايا التجسس!.
(٢) (٢٦ سبتمبر نت)، في ١٨/ ٧/ ٢٠١٢م.

وكشف وزير الإعلام في حكومة الوفاق -علي العمراني- أنَّ خلية التجسس الإيرانية التي تم الإعلان عن اكتشافها كانت تقوم بعمل تجسسي تحت الغطاء التجاري، وأنَّ لها فروعاً في مدينتي عدن وتعز. مؤكداً أن سياسة إيران في اليمن تقوم على استغلال الظروف التي تمر بها البلاد، والبحث عن الجماعات المتطرفة والتي لها مصالح خاصة وتقدم لها أشكال الدعم كافة السياسي والإعلامي والمادي بهدف الأضرار بمصالح اليمن[١].

وفي حين تشير مصادر يمنية إلى أن خلايا التجسس الإيراني في اليمن بدأت أعمالها منذ الحرب الثانية في صعدة بين الحوثيين والحكومة اليمنية[٢]؛ تشير مصادر أخرى إلى أن نشاط التجسس الإيراني بدأ مبكراً في اليمن منذ الثورة التي قادها آية الله الخميني في نهاية السبعينات؛ وأنه تمَّ التساهل معه منذ البداية. وتؤكد أن مراكز التجسس الإيراني منتشرة تحت لافتات مختلفة في اليمن، ومن أكبر هذه اللافتات المركز الطبي الإيراني الذي أغلق في العاصمة صنعاء، والذي لم يكن الغرض منه تقديم الخدمات العلاجية لليمنيين، ولا الحصول على الربح في مجال الاستثمار في الطب، بل كان الغرض منه تجسسياً واضحاً"[٣].

هذه اللافتات لم تكن بعيدة عن أدوار السفارة الإيرانية في صنعاء، فهناك أحاديث عن أدلة تؤكد تورط السفير الإيراني محمود حسن زاده، وآخرين يعملون ضمن طاقم السفارة الإيرانية بصنعاء، المباشر في خلية التجسس![٤].

---

(١) صحيفة (الرياض) السعودية، في ٢٠/ ٧/ ٢٠١٢م.
(٢) صحيفة (السياسة) الكويتية، في ٢٢/ ٧/ ٢٠١٢م.
(٣) صحيفة (الشرق الأوسط)، في ٢٥/ ٧/ ٢٠١٢م.
(٤) صحيفة (السياسة)، في ٢٢/ ٧/ ٢٠١٢م.

دور سوري وعراقي في التجسس

أفادت صحيفة (السياسة) الكويتية أن التحقيقات التي أجرتها أجهزة الأمن مع عناصر خلية التجسس الإيرانية أثبتت تورط موظفين في السفارة السورية بصنعاء في هذه الخلية. ونقلت عن مصدر أمني يمني - وصفته بالرفيع - قوله: إن ضمن عناصر الخلية المعتقلين لدى أجهزة الأمن اليمنية سوريين؛ موضحاً أن موظفين في السفارة السورية تولوا الترتيب لعقد اجتماعات في المركز الثقافي السوري بمنطقة حَدّة - في العاصمة صنعاء - بين عناصر الخلية وسياسيين وشباب يمنيين لاستقطابهم لحساب النظام الإيراني. ولفت إلى أن الخلية تمكنت خلال فترة قصيرة من استقطاب نحو ٥٠ أستاذاً جامعياً وأكاديمياً من محافظة تعز للعمل لصالح النظام الإيراني والترويج للتشيع وللسياسة الإيرانية بشكل عام في المنطقة[١].

من ناحية أخرى، تحدثت صحيفة (أخبار اليوم) عن اعتقال سوري في محافظة حضرموت وبحوزته مبالغ مالية كبيرة ووثائق وصفتها المصادر الأمنية بالمهمة والخطيرة. ونقلت الصحيفة عن مصادر أمنية قولها: إن المواطن السوري دخل اليمن بطريقة غير شرعية بمساعدة يمنيين ينتمون لمحافظة شمالية، تم ضبطهم أيضاً ويخضعون للتحقيق[٢].

---

(١) صحيفة (السياسة)، في ٢٢/ ٧/ ٢٠١٢م.

(٢) صحيفة (أخبار اليوم)، في ٢٠/ ٧/ ٢٠١٢م.

وأشارت بعض التسريبات الإعلامية إلى أن زعيم خلية التجسس الإيرانية التي أعلن عن كشفها - في يوليو ٢٠١٢م- يحمل الجنسية العراقية؛ وأنه عميل للحرس الثوري الإيراني، ويعمل مهندساً في إحدى الشركات النفطية الأجنبية في اليمن. وأوضح مصدر أمني أن زعيم الخلية عمل - خلال السنوات السابقة لاعتقاله - على تجنيد عدد كبير من الشباب اليمنيين وإرسالهم إلى إيران؛ لتلقي تدريبات هناك تحت غطاء الدراسة عبر بعثات ممولة من معاهد ومراكز للتشيع ثم إعادتهم مرة أخرى إلى اليمن(١).

ولم تكن بيروت بعيدة عن هذا الحلف الشيطاني، فقد نقلت صحيفة (الشرق الأوسط) عن مسؤول يمني رفيع قوله: أن "هناك محاولات للتنسيق بين الفصيل المسلح الذي يقوده قيادي في الحراك الجنوبي والحوثيون؛ وذلك لتجنيد الشباب وإرسالهم إلى بيروت؛ حيث يتلقون تدريبات قتالية في معسكرات تتبع (حزب الله) اللبناني.."(٢).

وفي محاولة لنزع فتيل فضائح خلايا التجسس أبدت إيران، عبر إرسال مبعوث ممثل للرئيس الإيراني، استعدادها تقديم حزمة مساعدات اقتصادية وتعاوناً أمنياً، فضلاً عن الوساطة مع قوى جنوبية.

فقد أفادت تقارير يمنية أن مبعوث الرئيس الإيراني نائب وزير الطاقة مسعود حسيني التقى سياسيين في صنعاء، وأبلغهم أن هدف زيارته، وبعضاً من مضمون

---

(١) صحيفة (السياسة) الكويتية، في ٣١/ ٧/ ٢٠١٢م.

(٢) صحيفة (الشرق الأوسط)، في ٢٢/ ٧/ ٢٠١٢م.

الرسالة التي ينقلها إلى هادي، هو استعداد إيران لترتيب لقاء بين لجنة الحوار الوطني ونائب الرئيس السابق علي سالم البيض في طهران أو في بيروت. كما أبدى المبعوث الإيراني "استعداد بلاده لتقديم أوجه الدعم للحكومة اليمنية في مجال مكافحة الإرهاب، وبناء محطات كهربائية إسعافية لعدد من المحافظات".

لكن مساعي مبعوث الرئيس الإيراني - الذي رفض الرئيس هادي مقابلته - مع الحكومة اليمنية باءت بالفشل لإيقاف التحقيق في قضية خلية التجسس الإيرانية بعد رفض صنعاء طلباً إيرانياً بذلك. وأوضحت المصادر أن مسؤولين يمنيين رفيعي المستوى أبلغوا المبعوث الإيراني أن "لا تفاوض ولا نقاش بين الجانبين في هذه القضية إلا بعد الانتهاء من التحقيقات وكشف كل التفاصيل المتعلقة بها"[١].

إن اليمن تخوض مع إيران حرباً باردة، بعد أن كشفت اللثام عن وجود خلايا تجسس إيرانية تعمل منذ فترة في الساحة اليمنية. وهذا سيعرض اليمن لمخاطر قدرة إيران الحقيقية في اللعب بأوراقها وتحريك (دُماها) من أجل إعاقة جهود القيادة السياسية في إنهاء عملية التسوية السياسية بأمان.

من هنا يأتي تأكيد الرئيس عبد ربه منصور هادي، لدى لقائه - في ديسمبر ٢٠١٢م - بزعماء قبليين وعلماء شرعيين، بأن حركة الحوثي لن تشارك في الحوار، انطلاقاً من توجيهات إيرانية، إدراكاً بما قد يتعرض له اليمن مستقبلاً.

ولم يكن اتهام السفير الأمريكي بصنعاء "جيرالد فايرستاين" طهران بضخ

(١) صحيفة (البيان) الإماراتية، في ٣٠/٧/٢٠١٢م، وصحيفة (السياسة) الكويتية، في ٣١/٧/٢٠١٢م.

أموال هائلة لشراء ذمم قيادات انفصالية بجنوب اليمن، وتأكيده - في تصريحات صحافية أدلى بها - أن إيران تدعم حركة الحوثيين الشيعية في صعدة، وتقيم علاقات مع تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، في إطار توجهها لإفشال تنفيذ المبادرة الخليجية باليمن.. إلا رسالة واضحة لطهران بأنَّ أوراقها مكشوفة!.

المخدرات.. بوصفها أداة قذرة

بدأ الحديث عن تجارة المخدرات بشكل لافت في اليمن في ظل أوضاع الحرب التي شهدتها البلد بين الحوثيين والدولة. ففي يونيو من عام ٢٠٠٨م ضبطت الأجهزة الأمنية في ميناء نشطون بالمهرة ١١ بحاراً إيرانياً وبحوزتهم ١١٠ جرامات من الحشيش، بالإضافة إلى كمية تتجاوز الطن قاموا بإفراغها في البحر قبيل القبض عليهم -حسب اعترافهم؛ كانوا قد دخلوا المياه الإقليمية اليمنية في شهر مارس ٢٠٠٨م[1].

وسبق أن أكد الدكتور رشاد العليمي -نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الأسبق، في حوار مع صحيفة (الرياض)، في ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٧م - أن شرطة خفر السواحل استطاعت أن تضبط خلال عامي ٢٠٠٦م و٢٠٠٧م أطناناً من المخدرات كانت في طريقها إلى دول الخليج، خاصة السعودية. مشيراً إلى أن اليمن دولة عبور لهذه المخدرات، ومضيفاً بأن تجارة المخدرات نشطت بشكل كبير خلال الأشهر الستة الماضية.

كما أكد الوزير في الحوار ذاته علاقة مؤيدي الحوثي في صعدة بتجارة المخدرات.

(١) مأرب برس، في ١٤/ ٦/ ٢٠٠٨م.

الأمر ذاته أكده نائب مدير عام مكافحة المخدرات العقيد الدكتور مصعب الصوفي، في حديثه لصحيفة (الرياض) بعد عامين. حيث أوضح أن التحقيقات التي جرت مع المهربين الذين تم ضبطهم كشفت أن اليمن نقطة تجمع، وأن الهدف من عملية التهريب هو المملكة مشيراً إلى أن المخدرات التي يتم تجميعها معظمها من الحشيش المخدر وحبوب الكابتغون؛ مشيرا إلى وجود ارتباط بين عناصر تنظيم القاعدة والحوثيين وتجارة المخدرات، لتمويل عمليات شراء الأسلحة[١].

ووفقاً لمركز الإعلام الأمني التابع لوزارة الداخلية، فإن وزير الداخلية السابق اللواء الركن مطهر رشاد المصري أشار –في لقاء جمعه مع نظيره السعودي– إلى أن أجهزة الأمن اليمنية ضبطت أكثر من ٢٠ مليوناً و٦٣٠ ألف قرص مخدر، إضافة إلى ٣٥ طناً و٦٤٢ كيلو من الحشيش، و١٩٩ متهماً بجرائم مخدرات بينهم عدد من الأجانب.[٢]

وهي أرقام تدل على مستوى حجم المتاجرة التي تتم في أسوأ تقدير لها. حيث تشير إحصائيات الإدارة العامة لمكافحة المخدرات إلى تمكنها من ضبط ١٧ مليون حبة مخدرة، و٣٨ طناً من الحشيش، خلال أربعة أعوام[٣].

ومما يساعد على مثل هذه التجارة في اليمن، طول السواحل اليمنية التي تتجاوز ٢,٤٠٠ كيلومتر، مع غياب القدرة العملية على مراقبتها أمنياً، بالإضافة إلى التقصير والتواطئ الحاصل من بعض القيادات والشخصيات المسئولة والهيئات الرسمية.

(١) صحيفة (الرياض)، في ٢/ ٥/ ٢٠١٠م.
(٢) مأرب برس، في ٢٥/ ٩/ ٢٠١٠م.
(٣) مأرب برس، في ٤/ ٨/ ٢٠١٠م.

وفي المقابل هناك حدود مشتركة بين اليمن والسعودية تقارب ١,٠٠٠ كيلومتر أو تزيد؛ وهو ما يتيح للمهربين تنويع خطوط الإمداد. لذلك فإن محافظات جنوبية كالمهرة وحضرموت وغيرها، والتي هي محاذية للحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية، تمثل بؤراً للاستغلال أيضاً.

فقد ضبطت الأجهزة الأمنية بمحافظة حضرموت -بوصفها مثالاً- على كميات كبيرة من المخدرات خلال العام ٢٠١١م، تقدر بـ٧٤ كيلو جراماً من الحشيش، و١٨٠ ألف حبة (كيبتاجون)[1]. كما ضبطت أيضاً بمدينة المكلا ٣٠ ألف قرص مخدر نوع (كبتاجون) وأنواع أخرى، بحوزة شخص؛ حسب مركز الإعلام الأمني عام ٢٠١٢م. كما ذكرت الأجهزة الأمنية في المكلا أنها ضبطت ٤ من مروجي المخدرات في عمليتين منفصلتين، وبحوزتهم كمية من الحشيش تقدر بـ٤ كيلو جرامات. في حين تفيد الأجهزة الأمنية أنها ضبطت خلال الأشهر العشرة الماضية قرابة مليون و٥٠٠ ألف قرص مخدر معظمها من نوع (كبتاجون)[2].

الأمر ذاته يتكرر في محافظة الحديدة الغربية، والتي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وهو ما يجعل الشباب فريسة للوقوع في أعمال التهريب والمخاطرة بحياتهم لصالح قوى أكبر تستفيد من ريع هذه التجارة المربحة.

فقد ضبطت النقاط الأمنية بمحافظة الحديدة ما يقارب ٧٧٤ كليو جراماً من الحشيش، و١,١٦٨ قرصاً مخدراً من نوع (كيبتاجون)، منذ مطلع شهر يناير حتى

(١) مأرب برس، في ٤/٨/٢٠١٢م.
(٢) مأرب برس، في ١٠/١١/٢٠١٢م.

شهر مايو عام ٢٠١٢م[١].

كما ضبط رجال الأمن بنقطة القناوص بمحافظة الحديدة ٩٢ كيلو جرام من الحشيش، كانت محملة على متن سيارة هايلوكس غمارتين يقودها شخصان قادمان من محافظة الجوف باتجاه حرض، القريبة من الحدود السعودية[٢].

وكشف العقيد ركن أحمد مشلي -مدير خفر السواحل قطاع البحر- عن ضبط حرس الحدود قارباً في ميدي محملاً بـ(١٣٠) كيلو حشيش كان في طريقه إلى دول الجوار وقد تم التحريز وإحالة القضية إلى جهة الاختصاص.[٣]

وبلغت نسبة الجرائم المضبوطة في مصلحة الجمارك -حسب ما نقله موقع (٢٦ سبتمبر نت) عن المصلحة- ٥٦٩ جريمة جمركية خلال عام ٢٠١٢م؛ موزعة بين الأسلحة والذخائر والتهرب الضريبي والمخدرات والممنوعات الأخرى[٤].

ونتيجة تواطؤ بعض الجهات والمسئولين في مثل هذه العمليات، أحالت قيادة البحث الجنائي بالحديدة، القائمين على المعمل الجنائي للتحقيق، بعد الكشف عن تلاعب بتقارير رسمية، وإخفاء معلومات أمنية، بعد إعلان الجهات المختصة بصنعاء عن شحنة كوكايين، تقدر بـ١٦٠ كيلو جراماً، داخل حاوية تتبع المؤسسة

(١) مأرب برس، في ٢٨/ ٦/ ٢٠١٢م.
(٢) مأرب برس، في ١٣/ ٦/ ٢٠١٢م.
(٣) (الجمهورية)، في ١٥/ ٢/ ٢٠١٢م.
(٤) مأرب برس، في ١/ ١٢/ ٢٠١٢م.

الاقتصادية اليمنية[1]، في ميناء الحديدة، في حين أفاد المعمل الجنائي بالحديدة بأنها شحنة صابون!

وكشف تقرير المعمل الجنائي بالعاصمة صنعاء، عن أن الحقائب تحتوي على مادة الكوكايين المخدر بعد توجيهات إدارة أمن المحافظة بإرسال عينة إلى معمل الإدارة العامة بصنعاء. وتعتبر الحقائب التي تم ضبطها ضمن شحنة سكر، والتي بلغ عددها ١٦٠ كيس في أربع حقائب قد وصلت ميناء الحديدة الأسبوع الماضي قادمة من البرازيل وتتبع تاجر من محافظة عمران وقد اشترتها المؤسسة الاقتصادية اليمنية[2].

أعلنت وزارة الداخلية أن الأجهزة الأمنية ضبطت ٢ طن و١٩٥ كيلو جراماً من الحشيش، ومليوناً و١٣٤ ألفاً و٨٩١ قرصاً معظمها من مادة (الكبتاجون) المخدرة، بالإضافة إلى ١,٣٢٦ جرام من الكوكايين، و٣ غرسات حشيش إلى جانب مزرعة حشيش منزلية؛ خلال الفترة الماضية من العام الجاري (٢٠١٢م). وذكر تقرير مركز الإعلام الأمني التابع للداخلية أن الفترة نفسها شهدت ٩٨ عملية ضبطية لجرائم المخدرات، كان أبرزها التي جرت بمحافظة الحديدة التي احتلت المرتبة الأولى في عمليات الضبط بين محافظات الجمهورية[3].

---

(١) والتي تدار عبر مؤسسة الجيش، وكان يرأسها أشخاص مقربون من رأس النظام السابق علي عبد الله صالح.

(٢) مأرب برس، في ٢٠/ ١٢/ ٢٠١٢م.

(٣) مأرب برس، في ٢٧/ ١٠/ ٢٠١٢م. تؤكد إحصائيات رسمية -حصلت عليها وكالة أنباء (شينخوا) الصينية- أنه منذ مطلع العام ٢٠١٢م تم ضبط ٢ طن و٦٤١ كيلو جراماً من مادة الحشيش المخدر، و٢٢٣,٣٨٥ من الحبوب المخدر نوع (كبتاجون)، و٧,٧٠٠ حبة منشطات مخدرة، بالإضافة إلى ١١٧ كيلو جراماً من مادة الكوكايين، وكميات كبيرة من أنواع المخدرات الأخرى.

إن من الطبيعي في ظل الاختلالات الأمنية وحالة عدم الاستقرار السياسي التي تعانيها اليمن، وفي ظل وجود جماعات مسلحة تحترف القتل والسلب والنهب، وتنعتق من نسيج المجتمع، أن تزدهر هذه التجارة، خاصة أن هناك قيادات سياسية وأمنية وعسكرية وقبلية تحميها للإفادة منها.

وقد باتت أخبار ضبط السلطات الأمنية اليمنية لكميات من المخدرات هنا وهناك، ومن أنواع المخدرات المختلفة: الحشيش، الكوكايين، الهيروين.. والحبوب الأخرى، أمراً متكرراً على صفحات الصحف بين وقت وآخر. وتعترف الجهات الأمنية بهذه الحقيقة الملموسة.

وقد أكد محمد الكامل مساعد -مدير عام الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية اليمنية- أن تجارة المخدرات ازدهرت في اليمن أخيراً نتيجة الاختلالات الأمنية، وأن كميات كبيرة وبالأطنان تم ضبطها منذ مطلع العام ٢٠١٢م؛ مضيفاً بأن اليمن تمثل -حالياً- منطقة عبور للمخدرات، حيث يقوم المهربون بتصدير تلك الكميات إلى دول الخليج والدول العربية عموماً!

وأشار المسئول في مكافحة المخدرات إلى أنَّ عملية الضبط للمخدرات كانت خلال السنوات الماضية بالجرامات أو بالكيلو، أما هذا العام (٢٠١٢م) فإن الكميات المضبوطة بالأطنان![(١)]

أي أن هذه التجارة أخذت طابع البضائع الرائجة والمأمون المخاطرة بها بهذه الكميات، وهو ما يعني أن هناك جهات كبيرة تقف وراءها في اليمن وفي

(١) مأرب برس، في ١٩/ ١٢/ ٢٠١٢م.

دول الخليج ذاتها، وبالأخص السعودية. وهي تهدف إلى زعزعة السلم الاجتماعي والإيقاع بالمجتمع في مستنقعات الإدمان والرذيلة، في مقابل تحقيق مردود مالي عالي!

وهي في ضوء ربطها بمعطيات المعارك التي تخوضها إيران وأذرعها التابعة لها في المنطقة ضد المكون السني سياسياً وأمنياً وعسكرياً، تأتي بوصفها أداة من أدوات الصراع التي يراد منها استنزاف الثروات وإنهاك المجتمع، خاصة أنها ترتبط بتجارة السلاح والتهريب والمتاجرة بالبشر.

وإذا كانت إيران -وفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة- تحتل المرتبة الأولى عالمياً من حيث أعلى معدل للمدمنين، إذ إن واحداً من كل ١٧ يتعاطى المخدرات بشكل منتظم، و٢٠٪ من الإيرانيين الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و٦٠ عاما ذووا صلة بالمخدرات[١].

وإذا كانت دول كالعراق والأردن والكويت والسعودية تشكو من تهريب المخدرات والحشيش من قبل جهات وعناصر إيرانية، وهذا ما أثبتته جهات مسئولة إيرانية، حيث نقلت وكالة أنباء (مهر) الإيرانية عن إسماعيل أحمدي -الأمين العام للمقر الرئيس لمكافحة المخدرات في إيران - قوله: إن إيران تحولت إلى ممر رئيس لنقل المخدرات؛ وإن ثلث المخدرات المحدد وصولها إلى الأسواق الدولية يتم نقلها عبر إيران![٢]

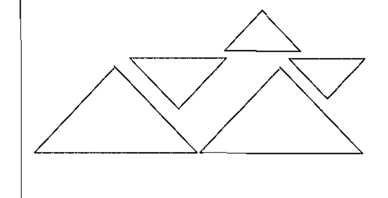
وإذا كانت غالبية العناصر المرتبطة بتهريب المخدرات والسلاح إلى اليمن، والسفن الناقلة؛ إيرانية.. فإن إيران هي المتهم الوحيد بهذا الملف في الشأن اليمني، وبمعاونة حركة الحوثي.. ذراعها السياسية والعسكرية.

---

(١) الجزيرة، في ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٥م.

(٢) وكالة الأنباء الصينية (شينخوا)، في ١٩/ ٢/ ٢٠٠٩م.

النتائج والتوصيات



النتـــائـــج:

أولاً: ينتمي الحوثيون إلى (الجارودية) إحدى فرق الزيدية، وهي فرقة تتقارب مع المذهب الإثني عشري في جوانب عقدية عدة. ومن هنا مثَّل الجاروديون أرضية خصبة للتقارب مع الإثني عشريين خلال الفترة التي أعقبت سقوط دولة (الإمامة) وقيام الدولة الخمينية الإيرانية على المذهب الإثني عشري، ومحاولتها تصدير ثورتها إلى دول العالم الإسلامي.

ثانياً: سبق محاولة حسين الحوثي محاولات أخرى لإعادة الإمامة إلى اليمن - بسند إقليمي - عقب قيام الجمهورية، غير أن وقوف اليمنيين إزاء عودة هذا الحكم ونضالهم ضده دفع "الإماميين" للاستسلام والقبول بالاندماج في النظام (الجمهوري) ولو إلى حين.

ثالثاً: مثلت حركة الحوثي امتداداً لتنظيم (الشباب المؤمن) الذي سبق أن أنشئ في الثمانينيات على يد مرجعيات زيدية.

رابعاً: يرى الحوثيون أنفسهم امتداداً مناهضاً للتيار السُّنِّي الذي يصفونه بـ"الوهابي" أو "السلفي" أو "التكفيري"، على اعتبار أنه "غزا" معاقلهم (المناطق الزيدية المغلقة)، وعلى هذا الأساس جرى تحالفهم مع القوى الأخرى.

خامساً: مناهضة الحوثيين للتيار السُّنِّي جعلتهم يقفون من النظام السياسي الذي سمح له بالانتشار -كما غيره من الطوائف- مواقف سلبية، باصطفافهم مع تحالفات سياسية ومذهبية تناقض عقائدهم الدينية. فقد تحالف وتعاون التيار

الحوثي مع القوى اليسارية والليبرالية كمساندته للحزب الاشتراكي في أزمة عام ١٩٩٣م، وحرب الانفصال عام ١٩٩٤م، وهو يلتقي معه وغيره من القوى التي حاربت الإمامة (الناصريين) تحت مظلة (اللقاء المشترك).

سادساً: هذه المواقف - المشار إليها سالفاً - مع نشاطهم المسلح حالياً، بالإضافة إلى استعدائهم وتهجمهم على التيارات السُّنِّية في دروسهم ومحاضراتهم، واعتبار الحملات العسكرية التي قام بها النظام السابق مدفوعة بهذا التيار؛ مؤشرات تؤكد تحامل الحوثيين ورغبتهم في إشعال تمييز طائفي مبني على المذهب والفرز السلالي.

سابعاً: تهتدي حركة الحوثي - في مسيرتها - بالنموذج الإيراني الثوري وتجربة (حزب الله)، وقد ثبتت صلتها بإيران عبر إقامة قيادات من التيار الحوثي فيها وزياراتهم المتكررة إليها، وصلاتهم بالسفارة الإيرانية، ووجود عناصر من الإيرانيين من بين كوادرهم.. وغير ذلك من الدلالات والمؤشرات.

ثامناً: يتخذ الشيعة عموماً من شعار "الموت لأمريكا الموت لإسرائيل.. إلخ" غطاءً لحث أتباعهم على الاستعداد القتالي والولاء التنظيمي، وللقيام باستعدادات مسلحة واستعراض للقوى، في حين يبقى العداء موجهاً لتيارات أخرى داخل الأمة يتم تصفية الحساب معها على أساس أنها "عميلة".

تاسعاً: لقد مثّل جهل - أو تجاهل - النظام السياسي السابق بالأبعاد العقدية والفكرية لهذه الحركة، وحرصه على توظيف بعض القوى الاجتماعية والدينية في صراعه مع القوى السياسية؛ ثغرة لتحقيق مثل هذه القوى لمخططاتها على حين غفلة

من الجميع.

وتتراكم المأساة أكثر بعجز النظام السياسي الجديد عن القيام بالدور المطلوب في هذه الأزمة وحماية المجتمع اليمني من أضرارها؛ وذلك نتيجة القيود المفروضة عليه داخلياً وخارجياً.

عاشراً: جميع المؤشرات تؤكد أن الحوثيين عملوا على تحولهم في اليمن إلى قوة مذهبية سياسية مسلحة على غرار (حزب الله)، سواء كان ذلك من خلال التحالف مع قوى يسارية وقومية وليبرالية منذ عام ١٩٩٤م، أو من خلال تجديد تحالفهم مع الحزب الحاكم سابقاً (المؤتمر الشعبي العام)؛ وذلك في مواجهة القوى التقليدية السياسية والاجتماعية والفكرية، خصوصاً حزب الإصلاح والسلفيين والشخصيات الاجتماعية المناهضة للحوثيين.

إلى جانب قيامهم بأعمال التسلح والتدريب، وعسكرة المناطق التي تعزز نفوذهم فيها، وإظهار ملامح القوة، ودخولهم في العمل السياسي من الأبواب الخلفية عبر وكلاء سياسيين.

حادي عشر: عملت بعض الأطراف المؤثرة في صنع القرار والقريبة من النظام السابق على احتضان الحوثيين تحت مبرر توظيفهم سياسياً، غير أن النظام فوجئ بمخطط مغاير يخرج عن السيطرة. وعوضاً عن الاعتراف بالخطأ ومعالجته بأساليب حكيمة دخل النظام السابق في صراع مسلح ومباشر مع الحوثيين دون تهيئة الرأي العام لقبول مبدأ المواجهات. بل وقع إعلام الحزب الحاكم (سابقاً) في تناقضات وأكاذيب أضعفت من قناعة الشعب والنخب بجدوى هذه الحروب وصوابية

القيادة السياسية في قرارها.

ثاني عشر: أظهرت الحروب الست في صعدة صلابة جبهة الحوثيين التي لم تكن - فيما يبدو - في موقف الدفاع، بل في موقف الاستعداد والجاهزية لحرب طويلة الأمد كان يخطط لها. بل عكست طبيعة التأثير الذي حققته الجماعة في مناطق نشاطها بحيث مثلت بيئة حاضنة، وطبيعة الدعم الذي تتلقاه الحركة محلياً وخارجياً في مواجهات استنزاف لكلا الطرفين: السلطة والحوثيين أنفسهم.

ثالث عشر: إن طبيعة المواجهات العسكرية التي دارت بين الحوثيين والسلطة ليس لها سبب مقنع. وهناك مجرد اتهامات يحاول كل طرف كيلها للآخر لإعطاء موقفه الشرعية أمام أتباعه أو الرأي العام. فالحوثيون يتهمون الحكومة بأنها شنت حرباً عليهم بدافع القضاء على المذهب الزيدي والهاشميين، وتارة بدافع العمالة لليهود والنصارى، وتارة بدافع خدمة السعودية و"الوهابية". معتبرين قتالهم ضدها دفاعاً عن النفس. من جهتها تتهم السلطة الحوثيين بالخروج على الدستور والقانون، وتارة بمحاولتهم إعادة الإمامة، وتارة بالولاء لدول خارجية (إيران وليبيا) وخدمة أهدافهم الإقليمية، وأخرى بالإرهاب والتخريب.

رابع عشر: لا تقتصر الطموحات الحوثية المستقبلية على الشريط الجغرافي الضيق في أقصى شمال اليمن، بل يشمل اليمن بأكمله عقدياً وسياسياً. إلا أنه حالياً تسعى حركة الحوثي إلى إنشاء كيان سياسي في شمال اليمن يخضع لنفوذها طوعاً أو كرهاً، ويستبعد أن يأخذ هذا الكيان شكل "دولة" بمفهومها السياسي العام؛ لكون الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي القائم حالياً لا يسمح بوجود

نظام حكم مستقل خاضع لسيطرة الحوثيين، سواء كان في حال بقاء اليمن موحداً أو تحقق الانفصال الجنوب أو تم تقسيم البلاد إلى أقاليم فيدرالية.

ومن الأسباب التي تعيق انفراد الحوثيين بحكم المناطق الشمالية وجود معارضة كبيرة في أوساط أبناء تلك المناطق، كما هو حاصل في محافظتي الجوف وحجة.

حتى في معقلهم الأساسي ومركز نفوذهم المطلق، وهي محافظة صعدة، واجه الحوثيون مقاومة شرسة في بعض المناطق، وبالتحديد في مديرية (كتاف) التي حقق فيها التحالف القبلي المؤيد للسلفيين تقدماً كبيراً في صراعه المسلح ضد جماعة الحوثي التي تقلص نفوذها في تلك المديرية، وعجزت عن استعادة المناطق التي سيطرت عليها القبائل.. إضافة إلى أن هناك الكثير من المناطق والقبائل ليست راضية عن التسلط الحوثي عليها إلا أنها تفتقر إلى القدرة الكافية التي تمكنها من مواجهة الحوثيين؛ فسياسة الحوثيين القائمة على مبدأ "فرق تسد" أثمرت تفكك المجتمع القبلي في صعدة.

خامس عشر: صحيح أن المذهب الزيدي يوفر مناخاً جيداً للانتشار والتغلغل الحوثي، لكنه – في الوقت نفسه – لا يقف عائقاً أمام وجود معارضين للنفوذ والفكر الحوثي في المناطق الزيدية، فالقبائل التي وقفت في وجه الحوثيين في المحافظات الشمالية هي – في مجمله زيدية مع وجود عوامل سياسية وفكرية – تمثلت في أنصار حزب الإصلاح وأتباع التيار السلفي – ساهمت في تصعيد المعارضة الشعبية ضد الحوثيين. وهذا يدل على بطلان الادعاء الحوثي بأنه يمثل المذهب الزيدي، وأن تأثير

الدعوة الحوثية في المناطق الزيدية أقل مما هو متوقع، وإلا كنا وجدنا اصطفافاً زيدياً واسعاً إلى جانب الحوثيين.

ونحب أن نشير في هذا السياق إلى أن مسلحي جماعة الحوثي لا يقتصر انتماؤهم على أبناء المناطق الزيدية فقط، بل فيهم الكثير من أبناء المناطق السنية أيضاً الذين دفعتهم الظروف الاقتصادية الصعبة إلى الالتحاق بصفوف الحوثيين.

سادس عشر: وبناء على المعطيات السابقة سيكون تركيز السياسة الحوثية - في ظل الظروف الحالية - على عدد من المهام، منها:

١ - المحافظة على ما هو تحت سيطرتها من مناطق جغرافية، مع الاستمرار في سياسة التوسع الميداني قدر المستطاع.

٢- زرع خلايا حوثية مسلحة في مختلف أرجاء اليمن، وإعدادها وتجهيزها عقدياً ونفسياً للقيام بالمهام التي ستلقى على عاتقها.

٣- إثارة المزيد من بؤر التوتر الاجتماعي والسياسي والأمني.

٣- الاستمرار في بناء التحالفات السياسية متعددة الاتجاهات والانتماءات؛ لتحقيق المزيد من المكاسب السياسية.

٤- الأخذ بخيار صناعة "العدو"؛ كذريعة لبقاء عملهم المسلح ونشاطهم التوسعي، وهو الخيار نفسه الذي أخذ به حزب الله اللبناني وحلف الناتو.

سابع عشر: يهتم الإيرانيون بتصدير ثورتهم وتوسيع دائرة نفوذهم، ويمثل

كتاب (عصر الظهور) للكوراني رؤية فكرية للأحداث التي تتقدم خروج (المهدي) وتواكبه، مربوطة بأوصاف وأسماء وتفاصيل تتعلق بالمنطقة وبالأشخاص والملامح القائمة اليوم كما يذهب الكوراني في شرحه لها.

ثامن عشر: شهدت الفترة بعد عام ١٩٩٠م بروز مظاهر تغلغل شيعي إثنى عشري ملموس شمل توفر المراجع والمصادر والنشرات والصوتيات والمرئيات الإثني عشرية، حاملة التبشير والتقعيد والدعوة إلى المذهب؛ وشملت إقامة أنشطة صحية وخيرية وثقافية برعاية السفارة الإيرانية.

تاسع عشر: تساهلت الحكومة اليمنية مع هذا التغلغل تحت مزاعم التعدد وإطلاق الحريات والتنوع؛ وهو ما أدى إلى تمكين هذا التغلغل من إيجاد أرضية خاصة به يزرع فيها أفكاره ويحول ولاءها إليه لتحقق أهدافه ومطامعه؛ وهو ما أثمر تمرد الحوثي في صعدة.

عشرون: تقف إيران إلى جانب الحوثي لمآرب شتى:

- استغلال فرصة تمكن التيار الشيعي والظروف الدولية ضد التيارات السُّنية حول العالم، ومن يقف وراءها.

- تمكين المذهب الزيدي في البداية، لاستخدامه في مواجهة ما يوصف بـ"الوهابية" أو "السلفية"، ومن ثمَّ تدعيم تحالفها مع الزيديين لصالح نشر المذهب الإثني عشري في اليمن، وهذا سيتضمن إضعاف الزيدية بخلخلة كيانها وإشغالها بالصراعات المذهبية، إضافة إلى إثارة النعرات القبلية وضرب القبائل الزيدية بعضها

ببعض؛ لإحكام السيطرة عليها، وإضعاف أي مقاومة ضد العقيدة الإثني عشرية.

- إخضاع حركة التمرد الحوثي لسياسة إيران للعب بأوراقها، وزعزعة استقرار المنطقة.

- استخدام حركة التمرد الحوثي أداة للسيطرة على المناطق اليمنية الإستراتيجية المطلة على الممرات المائية الدولية.

- استغلال حركة التمرد الحوثي في بناء تحالف يمني موال لإيران، وصولاً إلى خلق نظام سياسي يخضع لطهران، كما هي عليه الحال في لبنان عندما تمكن تيار (٨ آذار) الموالي لإيران - بزعامة حزب الله - من الوصول إلى السلطة بعد إسقاط حكومة تيار (١٤ آذار).

حادي وعشرون: تعيش اليمن أزمات عدة: سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، وهو ما يهدد استقرارها؛ لذا فإن الجماهير تجد تحريضاً ضد الدولة في الجنوب، وفي مناطق نوفذ الحوثيين، وهو أمر يهدد الوضع طالما وصلت الأمور إلى المواجهات المسلحة ولغة القوة.

ثاني وعشرون: تبدي جماعة الحوثي استعدادها لحرب طويلة الأمد، وقدرتها على توسيع دائرة الحرب لتشمل مناطق عدة، وهو أمر يشير إلى خطورة الموقف وحجم المشكلة التي قد يعانيها مستقبلاً. كما أن الحركة تبدي إصرارها على مطالبها ورؤاها.

ثالث وعشرون: شهدت اليمن والمنطقة العربية - في العام ٢٠١١م - تحولات

سياسية جذرية، تمثلت بقيام ثورات شعبية - عُرفت باسم (الربيع العربي) - في تونس مصر وليبيا وسورية واليمن. ونجحت هذه الثورات في إسقاط الأنظمة السياسية سلمياً في تونس ومصر، وعسكرياً في ليبيا بمساعدة حلف الناتو، بينما لا يزال الثوار في سوريا يخوضون مواجهات دامية ضد نظام بشار الأسد الذي قام بحملات إبادة بحق شعبه وبدعم من إيران وروسيا والصين وحزب الله اللبناني.

أما في اليمن فقد كان الوضع الثوري مختلفاً عن بقية دول الربيع العربي، حيث أخذ جانباً من الخيار العسكري بعد انقسام الجيش بين النظام السابق وأنصار الثورة الشعبية، وخاض الطرفان مواجهات طاحنة داخل العاصمة صنعاء وضواحيها.

وانتهت الأزمة بتوافق سياسي بين الأطراف الرئيسية المؤيدة للثورة الشعبية والنظام السابق، عبر التوقيع على المبادرة الخليجية، والتي نصت على تخلي الرئيس السابق علي عبد الله صالح عن الحكم، وتقاسم السلطة بين الطرفين.

أدت هذه النتائج السياسية إلى ظهور أطراف أخرى محسوبة على الثورة الشعبية ترفض التوافق السياسي، وشكلت تحالفاً رافضاً للمبادرة الخليجية، وكان في مقدمة هذا التحالف الجديد حركة الحوثي، إضافة إلى قوى يسارية وليبرالية وعلمانية أخرى.

ويأتي هذا التحالف الجديد في ظل التغيرات التي طرأت على التحالفات السياسية اليمنية بشكل عام بعد الثورة الشعبية.

رابع وعشرون: دخلت جماعة الحوثي في مرحلة جديدة منذ قيام الثورة

الشعبية، تمثلت هذه المرحلة بمد نطاق نفوذها الجغرافي، وفتح جبهات جديدة من الصراع المذهبي والقبلي المسلح، وزيادة الحضور في المشهد السياسي اليمني عبر إنشاء أحزاب وكيانات سياسية تابعة لها بصورة غير رسمية، كذلك الدخول في تحالفات سياسية جديدة.

خامس عشرون: تقف القوى والأحزاب السياسية موقفاً متناقضاً من التحركات الحوثية، وكلها مواقف سلبية، فبعضها تحالف مع الحوثيين، وبعضها الآخر تجاهل الممارسات الحوثية غير المشروعة، وبعضها الآخر سلك سبيل المداهنة والتدليل مع الحوثيين.

سادس وعشرون: حاولت السلطات حلَّ أزمة الحوثية عبر جهود "سلمية" مستمرة خلال حروب صعدة، وشكلت لجان وساطة عدة، كما قبلت بالوساطات الخارجية، وقدمت وعوداً ودعماً وعفواً عاماً وحزمة خيارات لحل الأزمة. غير أن حركة الحوثي لم تتنازل عن "الشعار"، وعن "مطالبها"؛ فأدى ذلك إلى فشل هذه الجهود وإسقاط خيارات الحلول السلمية كافة.

سابع وعشرون: خسرت اليمن كثيراً من الأموال ومن البنى التحتية ومن الكوادر والأرواح نتيجة لحروب صعدة وغيرها من الصراعات والجبهات المسلحة التي فتحها الحوثيون. كما ضاعفت الحروب من الحالة التي يعانيها الناس، ومثّلت تهديداً لشريحة منهم في المناطق التي شملها الصراع. وأوجدت حالة من الانقسام الداخلي والفرز الطائفي الذي قد لا يبشر بخير.

التوصيات:

لا يمكن هنا تقديم توصيات مباشرة فالأزمة الحالية أعمق مما هي عليه في السطح، ومحاولة إنهاء الحروب والصراعات المسلحة التي توسعت هو مطلب ديني لحقن دماء المسلمين وإخماد الفتنة بينهم، وتعدُّ مطلباً اجتماعياً كذلك، فهناك أزمة على صعيد المعرفة الدينية، وعلاقة السياسة الحالية بالدين وتعاملها معه، وهناك أزمة قيادة سياسية وشرعية واجتماعية وثقافية، وهناك أزمة أخلاق وعادات وسلوك، وهناك أزمة حوار ونقد ومناصحة، وهناك أزمة معيشة واقتصاد وعمل وتنمية. وجميعها معاً تتفاعل في اليمن لتفرز واقعاً مرَّاً ومؤلماً وقاسياً.

وتقديم توصيات لهذه الأزمات جميعاً مما لا يتسع له المقام هنا، ولا يسعف به جهد أفراد قلائل، لكنها محاولة في التأكيد على منطلقات أساسية لحل هذه الأزمة التي تناولناها واستعرضنا بعض مظاهرها وأسبابها وأبعادها ونتائجها وخلفيتها الفكرية والسياسية. لكننا لا نجزم أنَّ هذه المنطلقات كفيلة بإنهاء كل معالم الأزمة، لكنها ستمثل خطوة نحو الاتجاه الصحيح للخروج من نفقها المظلم.

وهذه المنطلقات التي سنشير إليها بحاجة إلى حزمة معالجات آنية تداوي الجروح وتتلمس الهموم الآنية، وهي في طريقها لتشكيل المستقبل وفق رؤية سليمة ومنطق موضوعي وجهد صادق وإخلاص للأمة وثقة بالمولى تعالى.

ويمكن تلخيص التوصيات بالتالي:

١. إن شعور الناس بالظلم يلجئهم إلى التمرد والانتفاض بحثاً عن العدل،

وهذا ما دفع لقيام ثورة (٢٦ سبتمبر)؛ لذا فإن على القائمين على السلطة توفير العدل الذي جاءت به الشريعة وينشده المواطنون. وإقامة العدل مسؤولية الحاكم أولاً، لكن على أهل الحل والعقد مساندته في ذلك، وعلى المجتمع أن يقيم العدل سلوكاً بين أفراده. قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتْرِفُواْ فِيهِ وَكَانُواْ مُجْرِمِينَ﴾ [هود: ١١٦- ١١٧].

فالواجب إعادة الحقوق إلى أهلها، والفصل في القضايا وفقاً لأحكام الشريعة أو النظم المتعارف عليها فيما يتعلق بالمجالات الإدارية. وهذا لا يتم ما لم يبنى القضاء على أساس من العدل والاستقلال عن أي إرادة أرضية سلطةً كانت أو انتماءً أو ثروةً.

٢. إن من واجب السلطة إخماد بوادر الفتن بإغلاق أبوابها ومعالجة أسبابها. ومن أهم ما يعصم من الفتن إشاعة روح الألفة والود بين أبناء المجتمع على أساس الولاء للدِّين الإسلامي، ونبذ العصبيات العرقية والسلالية والمذهبية والطائفية والطبقية والمناطقية والحزبية. مع الإيمان بالتنوع في حدود الشرع والاجتهاد الفقهي والفكري لعلماء الأمة دون الخروج على ثوابت الأمة أو مصالحها. وتتحمل الدولة مسؤولية إدارة هذا التنوع؛ حتى لا يخرج عن ثوابت الأمة وهويتها؛ وكي يوظف لصالح التجديد والتنمية والتكامل.

- على المجتمع اليمني أن يحافظ على نعمة اتحاده وأمنه واستقراره، وأن لا يستجيب لدعوات الانفصال أو التفكك على أسس مناطقية أو طائفية، أو استجابة لأطماع أجنبية وخارجية. وأن يقف ضد الانحرافات السياسية والاقتصادية والدينية والأخلاقية بجد وحزم من خلال وسائل النصيحة والإنكار والتغيير التي شرعها الإسلام.

٣. على الدولة إعطاء البعد الديني حقه في التربية والتعليم والثقافة والإعلام، على أساس تحري الثوابت والأصول والقيم والمبادئ المتفق عليها، بحيث يكون للدِّين دوره في إصلاح قلوب الناس وعقولهم وأخلاقهم وطبائعهم وعاداتهم، ليجعل منهم نسيجاً مترابطاً ومنسجماً.

- على الدولة أن تفعل دور العلماء على أساس أنهم المرجعية العليا للأمة، وإن لم يتقلدوا منصباً سياسياً، فالعلماء هم الذين يحافظون على إقامة الدِّين في الحكام والمحكومين، وهم شهود الله في الأرض. ولا ينبغي أن تستخدم الدولة العلماء عند احتياجها لهم أو من أجل مصالحها الخاصة ثم تتجاهلهم أو تضيق عليهم عندما ترى مخالفتهم لمصالحها.

٤. إن أهم ما يميز الإنسان عن غيره من الكائنات الحية العقل. فالعقل هو الثروة الإنسانية الأعظم وبالتركيز على هذا الجانب العظيم سيطر الغرب على الشرق. فيجب على القيادة السياسية أن تهتم بالعقل الإنساني.. تقديراً وتنمية وتوظيفاً لإعمار الأرض وإقامة الحق والعدل. وأن تعامل شعوبها من منطلق أنهم بشر لا كائنات حية وحسب. وهذا أمر لا يكفي

فيه الكلام المنمق في الخطب الرسمية الجماهيرية، بل يجب أن يظهر ذلك في ميزانيات التعليم والبحث العلمي ورعاية الطاقات والمواهب.

٥. تعاني نسبة عالية من المجتمع الأمية والجهل والفقر والبطالة، وهي أمراض تدفع الناس إلى الانحراف وفساد الأخلاق والطبائع والانجرار وراء عروض المادة مهما خالفت القناعات وهددت المجتمع؛ فعلى الدولة أن تضع خططاً ومشاريع حقيقية لمواجهة هذه المظاهر ومعالجة آثارها.

٦. على اليمن أن تسعى حثيثة لتأهيل نفسها للانضمام إلى دول الخليج من خلال توفير الشروط اللازمة لذلك؛ كون أن هذا هو عمقها الإستراتيجي الطبيعي. كما أن على دول الخليج أن تسعى لأن تكسب اليمن إلى جانبها لتغلق المنفذ على أي قوى لتشكل من خلاله تهديداً عليها. وليس المقصود الجانب السياسي فحسب بل الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بتسهيل تنقل العمالة ورؤوس الأموال وتبادل المعرفة والخبرات والانفتاح الاجتماعي.

٧. على العلماء والدعاة إلى الله أن يلتصقوا بالأمة، وأن يبثوا الخير فيها، وأن ينشروا حقائق الإسلام وثوابت الدين في أوساط العامة بعيداً عن التعصب لمذهب أو شيخ أو فكر أو حركة. فالواجب تطبيع المجتمع على مفاهيم التوحيد والاتباع والأخلاق السامية، والاهتمام بالشرائح والفئات والمناطق كافة حتى لا يقع الناس فريسة الجهل والتضليل.

٨. على القيادة السياسية أن تشارك الأمة في صنع القرارات المصيرية المتعلقة

بذاتها ومستقبلها ومصالحها وأمنها. من خلال إيجاد مجالس شورى عامة ومحلية على مستوى المحافظات، مع توسيع دائرة الحكم المحلي، وضمان حرية اختيار المجتمع لمن يراه أنسب وأنفع لمصالحه. مع بقاء حق الرقابة والمحاسبة للدولة عبر أجهزة رسمية معلنة تقوم على أسس إدارية وفنية ومحاسبية عالية مع بقاء القضاء هو الفصل في المسائل.

٩. يجب على مشايخ القبائل أن يكونوا أهلاً لمسؤولية رعاياهم من الأسر والأفراد، وأن يقوموا بما يصلح شؤونهم بالتعاون مع مؤسسات الدولة والمجتمع، وأن يعززوا من أواصر الألفة بين نسيج المجتمع المسلم على أساس الأخوة الإيمانية التي لا يتمايز الناس فيها إلا بميزان التقوى.

١٠. إن تنزيل الناس منازلهم أدباً واحتراماً أمر مطلوب، إلا أن الواجب ألا يعارض ذلك أساس التكريم الإلهي لبني آدم جميعاً على أساس منشأهم وخلقتهم، وللمؤمنين على أساس تقواهم وأعمالهم. وما يجري في اليمن من مظاهر الفرز الطبقي: (سادة، قبائل، أصول، فروع، مزاينة، أخدام) لا أصل له في الدِّين بل جاء الإسلام لنقضه بنصوص متواترة وظاهرة ومتنوعة في توجيهها. والمقصود من هذا الفرز ترتيب مصالح ومكاسب وامتيازات بغير وجه حق خارج ما ينص عليه الدِّين. وعلى المجتمع رفض ما ينافي الدِّين من مظاهر الفرز الطبقي والسلالي أو من لوازمه التي أدخلت عليه.

١١. على القيادة السياسية أن تلتحم بالشعب، وأن تنبذ ركونها إلى

القوى الخارجية تحت مبرر الضغوط والتهديدات غير المنتهية. وهي بذلك تحقق أمرين: رضى المولى عز وجل، وكسب الجماهير إلى صفها. وقد صدق القائل لعمر بن الخطاب: عدلت فأمنت فنمت.

١٢. يجب على القيادة السياسية تحويل الجيش والأمن إلى مؤسسة أمة لا جهاز سلطة، ولا عصابة أسرة، بحيث يكون إخلاصها لربها وولاؤها لدينها وخدمتها لأمتها والتزامها لقائدها. مع إعدادها الأعداد المناسب وضمان حقوق أفرادها وتجهيزها لأي حال قد تتعرض فيها الأمة لما يهدد كيانها ووحدتها وأمنها ومصالحها. ولن يتم ذلك دون نشر الثقافة الدينية والتربية الأخلاقية والوعي السياسي عبر وسائل مؤثرة وعصرية ومناسبة، وإنهاء الانقسامات وتطهير مؤسسات الجيش والأمن من بؤر الفساد والفاسدين.

١٣. كما يجب على السلطة التزام حدود الله في كل ما تأتي من مواقف أو أعمال، فلا يصوّغ لها أي عدوان أو ظلم أو فساد تجاه المجتمع وحقوقه وأملاكه. وعليها أن تتحمل تبعات أخطائها وأن تحاسب المسؤول فرداً كان أو مؤسسة، فلا توجد سلطة فوق الشرع، كما لا ينبغي أن تخرج القيادة عن النظام الذي تلزم به الآخرين.

١٤. إيقاف الحروب والصراعات ضرورة تقتضيها المصلحة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية، ولا يعني هذا إهمال هذه الأزمات والسعي في حلها بطرق أخرى متعددة. فإذا أغلقت جميع المنافذ وحجر

الطرف الآخر كل الوسائل والطرق النافذة للحوار معه وإعادته إلى جادة الصواب يبقى للأمة أن تأخذ قرارها بشكل جمعي؛ لتعلن خروج هذا الطرف أو ذاك عن ثوابتها وجماعتها؛ ومن ثم استحقاق مواجهته صوناً للجماعة وقطعاً لدابر الفتنة.

١٥. يجب أن يقف المجتمع على نتائج الحروب السيئة على الأفراد: من يتامى وأرامل ومعوقين ومرضى وفاقدي مصدر أرزاقهم ولاجئين ومشردين. بحيث يتم استيعاب حالاتهم بتقديم العون والعلاج والمأوى والأمان، ونصرة المظلوم ودفع الظلم عنه؛ فهم يحملون صفة الإسلام ومعنى النفس الإنسانية ويظلون جزءاً من جسد المجتمع.

١٦. على المجتمع أن يخاطب الحوثيين بلغة الدِّين والعقل والمنطق للرجوع عن أفكارهم ومواقفهم وولاءاتهم الخاطئة؛ وأن يناصحوهم بالكلمة الطيبة والحجة والبرهان والخلق الرفيع السامي. فالجميع يهمه بقاء الأمن وعودة الاستقرار وإنهاء الخلافات وتوحيد الصف أمام الأعداء الخارجيين حقاً لا شعاراً.

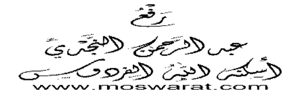
١٧. على السلطة أن تفسح للإعلام الصادق والمحايد المجال لنقل الصورة الفعلية لما يجري وتحليل المواقف والأحداث تحليلاً علمياً موضوعياً. وألا تضيق ذرعاً بخلاف وجهات النظر طالما أن المقصود هو الكشف عن الحقيقة والنصح للأمة. واندفاعها في محاربة الإعلاميين

سيفقدها نخبة من المجتمع لهم تأثيرهم في نقل الأخبار وتشكيل الوعي الجماهيري.

هذا جزء مما أسعف به التفكير، والأهم في الموضوع وجود إرادة كاملة ونية صادقة وهمة عالية وعزم فاعل واتفاق وتوافق. أما المهم فهو البدء بخطوات عملية مهما كان حجمها دون الركون إلى عامل الزمن المجرد للتغيير.. فـ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١].


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


فهرس
الموضوعات



الموضوع	الصفحة

مطابع أضواء المنتدى ت: ٢٤٢٣٣٧٠ - ف: ٢٤٢٣١٩١



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



إيران والحوثيون

إنَّ هذا البحث رسالة للأطراف التي لا تزال تغمض عينها عن الخطر الداهم على نسيج المجتمع اليمني فكرياً وعقدياً وطائفياً، وما يتبعه من جرائم ترتكب باسم المذهبية .. وهو رسالة أيضاً للطرف الذي ارتضى لنفسه أن يركب لأجل مصالحه كل صعب وذلول، ومباح وممنوع، عليهم أن يراجعوا أنفسهم ويقفوا مع ذواتهم ليحاسبوها ويحسبوا حساب المستقبل الذي يجرون البلاد والعباد إليه.







مكتب مجلة البيان
ص.ب 26970 - الرياض - 11496
www.albayan.co.uk
sales@albayan.co.uk
هاتف : 0096614546868

